

تأفيف الهمزة

بين النّهوين والقراء

دراسة تفصيلية لأحوال الهمزة وضوابطها القياسية

تأليف

الدكتور / المتولى على المتولى الاشرم
مدرس اللغويات بالكلية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين؛ عليه أعتد، وبه أستعين، والصلاة والسلام على النبي الكريم، سيدنا محمد المبعوث قدوة للناس ورحمة للعالمين، وعليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ،،،

□ فإن الثقل والخفة ضابطان لهما دوران ملحوظ في مجالى علم الأصوات وعلم الصرف؛ وبخاصة فيما يتعلق بصوغ الأبنية وأحوالها، فالأصوات التى ينطق بها الحروف المكونة لبنية الكلمة قد تصدر عن بذل جهد كبير أثناء النطق بها؛ مما يؤدي إلى ثقل اللفظ المنطوق به، فيعمد المتكلم إلى التقليل من ذلك الجهد المبذول بإجراء خطوات معينة تتحقق بها خفة اللفظ وينتفى ثقله؛ وإن أدى ذلك إلى العدول عن مقيس الكلام ومطرده .

□ والاستثقال له صورته متعددة؛ ناتجة عن علاقة الحروف التى تتشكل منها بنية الكلمة ببعضها ببعض، من حيث التطابق في المخرج أو غيره، ومن حيث الاختلاف فى صفات تلك الحروف وألقابها المتعارف عليها؛ كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والإطباق والاستعلاء والقلقلة واللين؛ وغير ذلك من الصفات والألقاب التى ضبطت بضوابط اصطلح عليها علماء اللغة .

□ ومن الحروف المستثقلة على المتلفظ «الهمزة»؛ إذ إنها أدخلت حروف الحلق فى الحلق؛ ولها نبرة كريمة، ولذلك عمد أكثر أهل الحجاز إلى تخفيفها؛ إما بإبدالها، وإما بتسهيلها بجعلها بين بين، وإما بحذفها؛ على ماسياتى بيانه بالتفصيل فى خلال الدراسة فى البحث، والعزم معقود على أن يتكون من خمسة مباحث :

□ البحث الأول: فى إيضاح أحوال الهمزة؛ وبيان خصائصها؛ ومواقعها فى كلام العرب .

- المبحث الثانى: فى بحث أحكام الهمزة مفردة؛ أى غير ملتقية مع همزة أخرى .
- المبحث الثالث: فى بيان أحكام الهمزتين الملتقيتين؛ إحداهما ساكنة.
- المبحث الرابع: فى تناول أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين من كلمة واحدة .
- المبحث الخامس: فى بحث أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين من كلمتين .

هذا.. وتتبع هذه المباحث بخاتمة تتضمن أبرز النتائج التى أسفرت عنها الدراسة، والأمل كبير فى أن أوفق فيما قصدت إليه، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون جناه دانياً لكل مطلع عليه، والله حسبى ونعم الوكيل .

«وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب» .

المبحث الأول أحوال الهمزة وخصائصها

الهمزة حرف مجهور شديد منتفخ^(١)، يخرج من أقصى الحلق وأسفله إلى مايلي الصدر؛ إذ أنها أدخل حروف الحلق في الحلق^(٢)، ولها نبرة كرهية في الصدر تخرج من أقصى الحلق تجرى مجرى التهوع^(٣)، وبذلك كان النطق بها تكلفاً؛ فثقلت علي لسان المتلفظ بها، وشق النطق بها وثقل^(٤)، ومن ثم ساع فيها التخفيف في لغة أكثر أهل الحجاز وبخاصة قریش^(٥)، حيث خففوها بإبدالها لتزال نبرتها الكرهية فتلين، أو بحذفها للتخلص منها وما بها من الثقل، أو بجعلها بين بين؛ أي: ينطق بها بين «الهمزة» وحرف المد الذي منه حركتها، أو حركة ما قبلها؛ لتسهيل ما بها من الثقل، وذلك بشروط وضوابط ستذكر في موضعها- إن شاء الله تعالى - .

وللهمزة أحوال ومواضع مختلفة؛ إذ إنها إما أن تكون مركبة مع غيرها من الحروف بحيث تكون بعضاً من كلمة؛ بأن تقع أصلاً من أصول هذه

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٤٣، ٤٣٦، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون؛ وسر

صناعة الإعراب؛ لابن جنى ١/٦٠، ٦١، تحقيق الدكتور/ حسن هندأوى.

(٢) انظر: شرح المفصل؛ لابن يعيش ٩/١٠٧، ١٠٧/١٢٤- عالم الكتب/ بيروت - .

(٣) انظر: الكتاب ٣/٥٤٨ (هارون)؛ واللباب في علل البناء والإعراب؛ لأبي البقاء

العكبري ٢/٤٤٣، تحقيق الدكتور/ عبد الإله نبهان، وشرح شافية ابن الحاجب؛ للإمام

الرضي ٣/٣١، تحقيق الأساتذة/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي

الدين عبد الحميد؛ وشرح المفصل؛ لابن يعيش ٩/١٠٧، و«التهوع»: تكلف القى،

فهو ضرب من التكلف. (انظر: لسان العرب، لابن منظور ٦/٤٧٢١ - دار المعارف) .

(٤) انظر: اللباب ٢/٤٤٣؛ وشرح الشافية ٣/٣١ .

(٥) انظر: شرح الشافية ٣/٣١، ٣٢؛ وشرح المفصل؛ لابن يعيش ٩/١٠٧ .

الكلمة؛ أو حرفاً زائداً على أصولها، وإما أن تكون مفردة فتد كلمة مستقلة؛ مع كونها حرفاً محضاً من حروف المعاني^(١)، وإيضاح ذلك مايلي:

أولاً: خصائص الهمزة الواقعة بعض كلمة :

الهمزة المركبة مع غيرها من الحروف في كلمة إما أن تكون أصلاً من أصولها، وإما أن تكون حرفاً زائداً فيها، فإن كانت أصلاً وقعت فاء الكلمة أو عينها أو لامها، فمن وقوعها فاء نحو: «أذن» و«أنف» و«أمل» و«أخذ» و«أمر»، ومن وقوعها عيناً نحو: «رأس» و«فأس» و«ذئب» و«سأل» و«سنم» و«لؤم»؛ ومن وقوعها لاماً نحو: «قرد» و«قرأ» و«جاء» و«استبرأ».

ولما كانت الهمزة الواحدة مستثناة فإنها لم تقع مجتمعة في موضعي: الفاء والعين؛ ولا في موضعي: العين واللام، فلم ترد كلمة في كلام العرب فاؤها وعينها همزتان، ولا عينها ولامها همزتان، وإنما وردت أسماء محصورة فاؤها ولامها همزتان^(٢)؛ منها: «آءة»^(٣) و«أجأ»^(٤).

□ وإنما يقضى بكون الهمزة أصلاً من أصول الكلمة إذا وقعت أولاً بعدها حرفان؛ ك«أخذ» و«أجل» و«إبل» ونحوها؛ أو بعدها أربعة أحرف فصاعداً مقطوع بأصالتها؛ ك«إصطبل» و«إبريسم» - وهو الحرير -

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٦٩/١؛ وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب؛ للإربلي:

ص ٢٨، تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب؛ ورف المبانى في شرح حروف المعاني؛

لأحمد بن عبد النور الملقى: ص ٣٨، تحقيق / أحمد محمد الخراط .

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٦٩/١، ٧١ .

(٣) الآءة: ثمرة شجرة معينة: (انظر: القاموس المحيط ٧/١؛ طبعة / الهيئة المصرية العامة

للكتاب) .

(٤) الأجأ: جبل لطي؛ يذكر ويؤنث. (انظر: لسان العرب ٣٠/١ - دار المعارف بمصر-) .

و«إبراهيم» و«إسماعيل» خلافاً للبغداديين؛ حيث قضوا بزيادة الهمزة فيهما،^(١) ويقضى - أيضاً - بكونها أصلاً إذا وقعت حشواً أو آخرًا، ما لم يقم على زيادتها دليل؛ إذ إن «الهمزة» إذا وقعت غير أول فيما عرف له اشتقاق أو تصرف وجدت أصلية، وذلك ك«سأل» و«توأم» و«ذئب» و«لؤم» و«رؤيا» و«بلاز الرجل - أو - تلأب» بمعنى: فر وأسرع؛ و«برأل الديك» بمعنى: نفش ريشه؛ و«السأسم» - وهو نوع من الشجر؛ و«اطمأن» و«اربار الرجل» بمعنى: اقشعر، و«قرأ» و«جاء» و«نبأ» و«داء» و«دواء» و«أدواء» و«تكفراً السحاب» بمعنى: تراكب؛ ونحو ذلك^(٢) وتكون زائدة حشواً أو آخرًا إن قام دليل على زيادتها، وذلك في ألفاظ يسيرة، منها ما زيدت فيه الهمزة ثانية ك«شأمل»؛ لغة في: «الشمال»، وهو بوزن «فأعل»؛ إذ يقال: «شملت الريح» - بلا همز - ؛ و«رئبال» - أي: الأسد - ؛ إذ يقال له: «الريبال» - بلا همز - ، ومنها ما زيدت فيه ثلاثة ك«شمال»؛ لغة أخرى في: «الشمال»، وهو بوزن «فعأل»؛ بدليل: «شملت الريح»، ومنها ما زيدت فيه الهمزة رابعة ك«حطائط» - وهو القصير - ؛ و«جرائض»؛ أي: الأسد؛ إذ يقال له: «جرواض» - بلا همز - ؛ و«قدائم»؛ أي: قديم؛ و«امرأة ضهياً» بوزن «فعلاة»؛ خلافاً للزجاج؛ حيث ذهب إلي أن الهمزة أصل في: «ضهياً» ونحوه^(٣)، ومنها ما زيدت فيه خامسة ك«ضهياء» بوزن «فعلاء»،

(١) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/٩٥؛ تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس.

(٢) انظر: سر الصناعة ١/١٠٧، ١٠٨، والمنصف: لابن جنى: ص ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٢١؛ بتحقيق/ محمد عبد القادر أحمد عطا؛ والمتع: لابن عصفور ١/١٢٧ وما بعدها، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والارتشاف ١/٩٥، ٩٦.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعراب؛ للزجاج ٢/٤٤٣، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده

و«الضهياء» و«الضهياء» و«الضهراء»: هي المرأة التي لا تحيض أو التي لا تدي لها؛^(١) و«جنبطاً» وهو منتفخ البطن - ؛ و«حمراء»، ومنها ما زيدت فيه سادسة ك«احببناً» و«عقرباء» - اسم بلد - ؛ و«حروراء»، ومنها ما زيدت فيه «الهمزة» سابعة ك«برناساء»؛ أي: الناس؛ و«عاشوراء»، ومنها ما زيدت فيه ثامنة ك«بربيطياء» وهو موضع ينسب إليه الوشى، فالهمزة في الألفاظ المذكورة ونحوها قضى عليها بالزيادة لقيام الدليل على زيادتها^(٢).

□ هذا.. وتزاد «الهمزة» أولاً في الأسماء والأفعال إذا تصدرت في اسم

أو فعل وبعدها ثلاثة أحرف أصول؛ مقطوع بأصالتها .

أما عن وقوعها زائدة في أول الأسماء فإن أكثر ما يقضى بزيادة الهمزة أولاً - فيها - بالاشتقاق أو التصريف؛ ك«أحمر» و«أفضل» ونحوهما من الصفات، إذ إن «أحمر» من الحمرة؛ و«أفضل» من الفضل .

□ والأسماء التي لا يعرف لها اشتقاق ولا تصريف وتتصدر بهمزة حكم

بزيادة هذه الهمزة حملاً على الأكثر؛ أي: نحو: «أحمر» و«أفضل»، فمن الأسماء التي قضى بزيادة الهمزة في أولها حملاً على الأكثر نحو: «أصبع» واحدة الأصابع، وفيها تسع لغات؛ حيث تفتح - فيه - «الباء» وتكسر وتضم؛ مع فتح «الهمزة» وكسرها وضمها^(٣)؛ و«أبلم» - بضم «الهمزة» وكسرها وفتحها - ؛ بمعنى: الخوصة؛ و«أثلب» بكسر «الهمزة» وفتحها - بمعنى:

(١) انظر: المصدر السابق، وسر صناعة الإعراب ١/١٠٨، والمنصف: ص ١٢٣، ١٢٤ .

(٢) انظر - في ذلك - سر صناعة الإعراب ١/١٠٨ - ١١١؛ والمتع في التصريف ١/

(٢٢٧ - ٢٣٠)؛ وارتشاف الضرب ١/٩٤، ٩٥، ٩٦، واللباب، لأبي البقاء العكبري

٢/٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٤/٣٦٩، ٣٧٠،

تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد .

(٣) انظر: القاموس المحيط ٣/٤٦؛ ولسان العرب ٤/٢٣٩٥ - دار المعارف - .

فتات الحجارة والتراب؛ و«أفكل» وهو الرعدة؛ و«أيدع» وهو الزعفران؛ وقيل:
طائر؛ و«أرنب»؛ ومما مثل ذلك. (١)

□ وقد تكون زيادة «الهمزة» أولاً في الأسماء للإلحاق؛ نحو: «إنقحل»
وهو المخلق من الكبر والهرم، (٢) وقد ألحق بـ«جرد حل»، وهو الوادي؛ والضحم
من الإبل؛ للذكر والأنثى. (٣)

وأما وقوع «الهمزة» زائدة في أول الأفعال فإنه إما أن يكون لمعنى، وإما
أن يكون للإمكان. (٤)

فكون الهمزة زائدة أولاً في الأفعال لمعنى يتمثل في أمور أهمها

مايلي:-

١ - أن تكون زائدة للتعدية خاصة، وذلك إذا كان الفعل في أصله ثلاثياً
لا ينطق به، ولو نطق به لكان لازماً، وبزيادة الهمزة يصير منطوقاً به
ومتعدياً إلى مفعول به واحد، وذلك نحو: ألقى زيد مافى يده؛ إذ إن
الفعل «ألقى» لا ينطق به إلا بالهمزة، وأصله: اللام والقاف والياء؛ من
«الإلقاء» بمعنى: «الطرح»، ولم ينطق بهذا الأصل، فلما زيدت الهمزة
في أوله نطق به وصار متعدياً فقيلاً: «ألقاه»، ومنه قول الله - تعالى -
«فألقى موسى عصاه» (٥)، وكذلك إذا كان الفعل في أصله ثلاثياً
لا ينطق به، ولو نطق به لكان متعدياً إلى مفعول واحد، وبزيادة الهمزة
يصير منطوقاً به ومتعدياً إلى مفعولين، وذلك نحو: «ألفيت زيدا
قائماً»، إذ إن الفعل «ألفى» الأصل فيه: «لفى»، ولم ينطق بهذا

(١) انظر: المتع ١/٥٤، ٥٥، ٧٢؛ والمنصف: ص ١١٦، ١١٧، ١١٨؛ واللباب ٢/٢٣٠.

(٢) انظر: همع الهوامع؛ للسيوطى ٣/٤١٧؛ تحقيق/ أحمد شمس الدين .

(٣) انظر القاموس ٣/٣٣٧ .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١/٩٤، وهمع الهوامع ٣/٤١٧ (أحمد شمس الدين) .

(٥) سورة الشعراء: من الآية ٤٥.

الأصل، ولو نطق به لكان متعدياً إلى مفعول به واحد، فلما زادت الهمزة في أوله صار منطوقاً به ومتعدياً إلى مفعولين؛ فقيل: «ألفيته كذا»، ومن ذلك قوله - تعالى - : «إنهم ألفوا آباءهم ضالين»^(١)، والحاصل أنه لامعنى لزيادة الهمزة في هذا الضرب إلا النطق بالفعل غير المنطوق به مجرداً؛ وتعديته إلى مفعول به واحد؛ أو إلى مفعولين^(٢).

٢ - أن تكون زائدة للنقل خاصة؛ بمعنى أنها تزداد لمجرد نقل الفعل من أصله الثلاثي فيصير رباعياً، سواء أكان الأصل الثلاثي منطوقاً به أم غير منطوق به، والفعل المنقول بالهمزة من الثلاثي إلى الرباعي يبقى كما كان عليه النقل من اللزوم والتعدي، فإن كان في أصله الثلاثي لازماً بقي كذلك بعد النقل بزيادة الهمزة، ومن ذلك نحو: «أشكل الأمر» و«أبطأ الغلام» و«أسرع الرجل»، و«ألاح البرق»، فالأفعال: «أشكل...» و«أبطأ» و«أسرع» و«ألاح» ونحوها أفعال زادت فيها «الهمزة» لمجرد النقل فصارت رباعية؛ باقية علي ما كانت عليه من اللزوم؛ إذ إن أصولها الثلاثة المجردة أفعال لازمة، وهي: «شكل» و«بطؤ» و«سرع» و«لاح»؛ إلا أن: «شكل» لا ينطق به ثلاثياً مجرداً؛ في حين ينطق بـ«بطؤ» و«سرع» و«لاح» ثلاثية كما ينطق بها رباعية، ولاتفيد الهمزة فيها سوى النقل خاصة.

□ وإذا كان الأصل الثلاثي للفعل متعدياً بقي كذلك بعد النقل بزيادة الهمزة، ومن ذلك نحو: «أجلم الرجل الفرس» و«أسحمت السماء ماءها»؛ أي: صبته، فكل من الفعلين: «أجلم» و«أسحمت» زادت الهمزة في أوله لمجرد النقل من الأصل الثلاثي المتعدي، وهو: «أجلم» في الفعل الأول؛ و«أسحمت» في الفعل الآخر، ولم ينطق بهذا الأصل في كل منهما، ومن ذلك - أيضاً - نحو:

(١) سورة الصافات: الآية ٦٩ .

(٢) انظر: في ذلك - الممتع في التصريف؛ لابن عصفور ١٨٦/١؛ وشرح الشافية، لرضي ٨٦/١، ٨٧، ورفض المباني؛ للمالقي؛ ص ٤٨، ٤٩ .

« أوقف المحسن بعض ماله » و« أمهر الرجل المرأة » و« أسقى زيد دابته »، فكل من: « أوقف » و« أمهر » و« أسقى » فعل رباعي زيدت الهمزة فى أوله، ولم تفتد فيه شيئاً سوى النقل من أصله الثلاثى المتعدى؛ المنطوق، إذ الأصل فى « أوقف »: وقفت المال من « الوقف »؛ والأصل فى « أمهر »: « مهرت المرأة »؛ أى: دفعت إليها مهرها، والأصل فى « أسقى »: « سقيت الدابة » ف« وقف » و« مهر » و« سقى » أفعال ثلاثية متعدية منطوق بها، وبقيت على تعدىها بعد النقل بزيادة الهمزة فيها أولاً^(١).

ومن هذا الضرب: « أسرى » و« أرسل » فى قوله - تعالى - : «سبخان الذى أسرى بعبده ليلاً»^(٢)؛ وقوله - تعالى - : «وأرسل عليهم طيراً أبابيل»^(٣).

٣ - أن تكون « الهمزة » للتعدية والنقل معاً، وذلك إذا كان الفعل - فى أصله - ثلاثياً منطوقاً به؛ لازماً؛ أو متعدياً إلى مفعول به واحد؛ أو متعدياً إلى مفعولين، فإن كان لازماً صار بزيادة الهمزة رباعياً متعدياً إلى مفعول واحد، نحو: « قام زيد » و« أقمت زيدا »، وإن كان متعدياً إلى مفعول صار بالهمزة رباعياً متعدياً إلى مفعولين؛ نحو: « عطيت زيدا » و« أعطيت زيدا ديناراً »، وإن كان متعدياً إلى مفعولين صار بالهمزة رباعياً متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل؛ نحو: « علمت المسافر قادماً » و« أعلمت زيدا المسافر قادماً »^(٤)، ومن أمثلة هذا الضرب « أترف » و« أذهب » و« أخرج » و« أشهد » و« أتبع » فى قوله - تعالى - : «وأترفناهم فى الحياة الدنيا»^(٥)؛

(١) انظر: رصف المبانى ص ٤٩، ٥٠، وشرح الشافية ١/٨٤، ٨٥ .

(٢) سورة الإسراء: من الآية الأولى.

(٣) سورة الفيل: الآية ٣ .

(٤) انظر: رصف المبانى: ص ٥٠، ٥١؛ وشرح الشافية ١/٨٥، ٨٦ .

(٥) سورة المؤمنون: من الآية ٣٣ .

وقوله تعالى-: ﴿الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن﴾^(١)؛ وقوله -
تعالى-: ﴿أخرج منها ماءها ومرعاها﴾^(٢)؛ وقوله - تعالى- :
﴿ما أشهدتهم خلق السموات والأرض﴾^(٣)؛ وقوله-تعالى-: ﴿فأتبعنا
بعضهم بعضاً﴾^(٤).

٤ - أن تكون للتعريض؛ بمعنى أن ما كان مفعولاً لفعل ثلاثي قبل أن تزداد
الهمزة يكون بزيادتها في أول هذا الفعل معرضاً لأن يكون مفعولاً لأصل
الحدث؛ وإن لم يكن كذلك؛ ومنه نحو: «بعث الفرس»؛ إذ إن «الفرس»
مفعول به للفعل «باع»، فإذا زادت الهمزة فقيلاً: «أبعث الفرس»
صار المعنى: عرضت الفرس للبيع؛ أي: عرضته لأن يكون مبيعاً؛ بيع أو
لم يبيع، ومنه نحو: «أسقيت الدابة»؛ أي: جعلت لها ماء وسقياً؛ شربت
أو لم تشرب؛ و«أرهن المتاع»؛ أي: عرضته للرهن؛ رهن أو لم يرهن^(٥)
٥ - أن تكون للصيرورة؛ بمعنى أن فاعل الفعل الذي تزداد «الهمزة» في
أوله يصير بزيادتها صاحب ما اشتق منه؛ أو صاحب شيء هو صاحب
ما اشتق منه، فالأول - وهو الأكثر - نحو: «ألم الرجل»؛ أي: صار ذا
لحم؛ و«أطلقت المرأة»؛ أي: صارت ذا طفل، و«أثمر الزرع»؛ أي: صار
ذا ثمر، و«أغد البعير»؛ أي: صار ذا غدة، ومن الآخر نحو: «أجرب
الرجل»؛ أي: صار ذا إبل ذات جرب؛ و«أخبث زيد»؛ أي: صار ذا
أصحاب خبثاء.^(٦)

(١) سورة فاطر: من الآية رقم ٣٤ .

(٢) سورة النازعات: الآية ٣١ .

(٣) سورة الكهف: من الآية ٥١ .

(٤) سورة المؤمنون: من الآية ٤٤ .

(٥) انظر: الكتاب ٥٩/٤ . (هارون)؛ والمتع ١٨٧/١؛ وشرح الشافية ٨٨/١ .

(٦) انظر: الكتاب ٥٩، ٥٥/٤، والمتع ١٨٧/١؛ وشرح الشافية ٨٨/١ .

٦ - أن تكون للاستحقاق، بمعنى أن الفعل الذي تزداد الهمزة في أوله يكون معناه: حان وقت يستحق فيه الفاعل أن يوقع عليه أصل الفعل؛ أي: بزيادة الهمزة في الفعل أولاً يحين وقت دخول الفاعل في أصل الفعل؛ ويقرب منه ويصير مستحقاً له، وذلك نحو: «أحصد الزرع؛ أي حان وقت حصاده فاستحق أن يحصد؛ و«أجد النخل وأقطع»؛ أي حان وقت قطع ثمره وصرامه فاستحق أن يقطع ويصرم؛ «أزوجت هند»؛ أي: صارت مستحقة لأن تكون زوجاً؛ وحان وقت زواجها^(١).

٧ - أن تكون بمعنى الدخول في الشيء؛ زماناً أو مكاناً، بمعنى أن زيادة الهمزة في أول الفعل تكون للدلالة على دخول فاعل هذا الفعل في الوقت الذي اشتق منه الفعل المذكور؛ أو في المكان الذي هو أصله والوصول إليه، فالأول نحو: «أصبح» و«أمسى» و«أفجر» و«أشهر»؛ أي: دخل في الصباح - و - المساء - و - الفجر - و - الشهر، والآخر نحو: «أعرق» و«أشأم» و«أنجد» و«أجبل» و«أصحر»؛ أي: وصل إلى العراق - و - الشام - ونجد - و - الجبل - و - الصحراء .
وقيل: إن منه الوصول إلي العدد الذي هو أصل الفعل الذي زيدت الهمزة في أوله؛ نحو: «أتسع» و«أعشر» و«آلف»؛ بمعنى: وصل إلى التسعة - و - العشرة - و - الألف^(٢).

٨ - أن تكون «الهمزة» للمصادفة، ومعنى ذلك أن يوجد مفعول الفعل الذي زيدت الهمزة في أوله موصوفاً بصفة مشتقة من أصل هذا الفعل، وذلك نحو: «أحمدته» و«أبخلته» و«أجنته»؛ أي: وجدته محموداً - و - بخيلاً - و - جباناً^(٣).

(١) انظر: الكتاب ٤/٦٠، والممتع ١/١٨٨؛ وشرح الشافية ١/٨٩، ٩٠.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٦١، ٦٢، ٦٣، وشرح الشافية ١/٩٠.

(٣) انظر: شرح الشافية ١/٩١.

٩ - أن تكون للسلب والإزالة، بمعنى أن يزيل الفاعل عن مفعول الفعل الذى زادت الهمزة فى أوله أصله الذى اشتق منه الفعل المزيد بالهمزة، وذلك نحو: «أعجبت الكتاب»؛ أى: أزلت عجمته؛ و«أشكيت زيدا»؛ أى: أزلت شكواه؛ و«أقذيت عين زيد»؛ أى: أزلت قذى عينه^(١).

□ هذه هى أبرز المعانى التى تزداد لها الهمزة أولاً فى الأفعال، وزيدت لمعان أخرى ليس لها ضوابط كضوابط المعانى المذكورة، وذلك كونها: «للمطاوعة»؛ نحو: «بشرته فأبشر»، و«لجعل»؛ نحو: «أخرجته» و«أدخلته» و«أطرده»؛ أى: جعلته خارجاً - و- داخلأ - و - طريداً، ومنه نحو: «أبيته» بمعنى: جعلت له بيتاً، و«للتسمية»؛ نحو: «أكفرته» و«أخطأته»؛ أى: سميته كافراً - و - مخطئاً، و«للدعاء»؛ نحو: «أسقيته»؛ أى: دعوت له بالسقيا، و«للكثرة»؛ نحو: «أضب المكان»؛ أى: فيه ضياء كثيرة، و«للإعانة»؛ نحو: «أحلبت زيدا»، أى: أعنته على الحلب، و«للوجود»؛ نحو: «أبصرته» بمعنى: دللته على وجود الشئ المبصر فرآه، و«للوصول»؛ نحو: «أغفلته» بمعنى: وصلت إليه غفلتى، و«للهجوم»؛ نحو: «أطلعت عليهم» بمعنى: هجمت عليهم، و«للضياء»؛ نحو: «أشرقت الشمس»؛ أى: أضاءت^(٢).

□ هذا... ومن وقوع الهمزة زائدة لمعنى فى أول الأفعال كونها للمضارعة، نحو: «أكتب» و«أكرم» و«أتكلم» و«أستغفر»؛ للمتكلم وحده . وإنما قيل: «همزة مضارعة» - وكذا أخواتها «النون» و«الياء» و«التاء» -؛ لأن الفعل إذا دخلت عليه صار بها يضارع الأسماء

(١) انظر: المصدر السابق، وارتشاف الضرب ٨٣/١ .

(٢) انظر: الكتاب ٤ / (٥٦ - ٥٩)؛ والممتع ١ / (١٨٦ - ١٨٨)؛ والارتشاف ٨٣/١،

٨٤؛ والمساعد على تسهيل الفوائد؛ شرح ابن عقيل على التسهيل لابن مالك

٢ / ٦٠٠، ٦٠١، تحقيق الدكتور / محمد كامل بركات .

ويشابهها من حيث كونه يدخله من الإبهام والتخصيص ما يدخل الإسم، ومن حيث كونه مثل الاسم في عدد الحروف والحركات والسكنات .

□ أما كونه يشابه الاسم من حيث الإبهام أنه حين يزداد حرف من أحرف المضارعة على الفعل الماضي صار الفعل 'يحتمل الحال والاستقبال، مثله في ذلك مثل الاسم إذا كان نكرة، فإنه يكون مبهماً، وكون الفعل يشابهه من حيث التخصيص أنه يخلص للحال أو الاستقبال بقرينه، وذلك أنه إذا قيل: «أسافر الآن» تخلص الفعل للحال، وإن قيل: «أسافر غداً» تخلص للاستقبال، مثله في ذلك مثل الاسم النكرة نحو: «فرس» إذ يخصص بالألف واللام؛ أو بالإضافة؛ فيقال: «الفرس»؛ أو «فرسك» .

□ وأما كون الفعل بزيادة حرف المضارعة يشابه الاسم في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات فإن هذه المشابهة لم تكن مستتبة في كل فعل واسم؛ إذ إنها لا تتحقق إلا إذا كان الاسم على وزن «فاعل»؛ نحو: «ضارب»، فإن الفعل «أضرب» يشابهه في كون كل منهما مركباً من أربعة أحرف متحركة ماعدا الحرف الثانى فهو ساكن فيهما، أما في غير ذلك فإن هذه الجهة من المشابهة لم تتحقق. (١)

وإنما صار الفعل مشابهاً للاسم فيما ذكر بزيادة «همزة المضارعة» وغيرها من أحرف المضارعة؛ إذ إن الفعل المضارع مصاغ من المصادر على صيغة الماضى بزيادة حرف المضارعة: الهمزة؛ أو النون؛ أو الياء؛ أو التاء؛ ليبدل هذا الحرف على فاعل الفعل بعد صوغه مضارعاً، والفاعل يكون متكلماً؛ أو مخاطباً؛ أو غائباً، وفي كل يكون مذكراً؛ أو مؤنثاً، كما يكون مفرداً؛ أو مثنى؛ أو مجموعاً، فخصت «همزة المضارعة» بالمتكلم المفرد؛ مذكراً كان

(١) انظر: رصف المبانى: ص ٤٧، ٤٨ .

أو مؤنثاً، وخصت «النون» بالمتكلم المفرد المعظم نفسه وغيره من مثنى ومجموع؛ فى حالتى: التذكير والتأنيث، وخصت «التاء» بالمخاطب فى جميع أحواله؛ مفرداً كان أو غير مفرد؛ مذكراً كان أو مؤنثاً، كما خصت بالمفردة الغائبة؛ نحو: «هى تقوم»، وكذلك المثنى والمجموع؛ نحو: «هما تقومان»؛ و«هن تقمن»، وخصت «الياء» بالغائب المذكر، مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، وقد تستعمل لجماعة الإناث نحو: «هن يكتبن»^(١).

□ وتجدر الإشارة إلى أن «همزة المضارعة» وسائر أخواتها تكون محركة بالضم إذا زيدت على فعل ماض رباعى؛ أى: مركب من أربعة أحرف؛ مجرداً رباعياً كان نحو: «أزخرف» و«أدحرج»؛ أو ثلاثياً مزيداً بحرف أو بالتضعيف؛ مثل: «أكرم» و«أسالم» و«أصلى» و«أزكى»؛ ونحو ذلك، وتكون محركة بالفتح إذا زيدت على فعل ماض مركب من ثلاثة أحرف؛ ولا يكون إلا مجرداً؛ نحو: «أقرأ» و«أكتب»؛ إلا أن الفعل الناسخ «أخال» مضارع؛ «خلت» كسر همزة المضارعة فيه أكثر وأفصح من فتحها،^(٢) وإذا زيدت على فعل ماض مركب من أكثر من أربعة أحرف؛ بعضها مزيد؛ مثل: «أنطلق» و«أتعلم» و«أفتتح» و«أستخرج»؛ ونحوها، وقد وجه ذلك بأن الثلاثى كثير والرباعى قليل فى كلام العرب، ومازاد على الرباعى ثقيل فى كلامهم، فاختير «الفتح» لخفته للكثير والثقيل، واختير «الضم» للقليل.^(٣)

□ ونص سيبويه على أن أحرف المضارعة سوى «الياء» يجوز كسرها فى لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز^(٤)، وذلك إذا كان الفعل الماضى على وزن

(١) انظر: جواهر الأدب: ص ٢٨، ٢٩.

(٢) انظر: شرح الشافية ١/١٤١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل؛ لأبى حيان ١/٧٨، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوى، وهمع الهوامع ٣/٢٧٣.

(٤) انظر: الكتاب ٤/ (١١٠ - ١١٣)، والأصول فى النحو؛ لابن السراج ٣/١٥٦،

١٥٧، تحقيق الدكتور/ عبد المحسن الفتلى؛ وشرح الشافية ١/١٤١، ١٤٢، ١٤٣.

« فعل » - بكسر العين - من الصحيح مطلقاً؛ والمعتل؛ مثلاً كان أو أجوف أو ناقصاً، وذلك قولهم: «أنا أعلم» و«أنت تعلم» و«نحن نعلم»؛ و«أنا إعض» و«أنت تعض» و«نحن نعض»؛ و«أنا إسأل» و«أنت تسأل» و«نحن نسأل»، و«أنا إيجل» مضارع «وجل» و«أنت تيجل» و«نحن نيجل»، و«أنا إخال» و«أنت تخال»، و«نحن نخال»؛ و«أنا إخشى» و«أنت تخشى» و«نحن نخشى»، وإنما كان ذلك في لغة غير أهل الحجاز تنبيهاً على كسر عين الماضي^(١)، وعلى ذلك قرئ: ﴿إياك نعبد﴾^(٢)؛ بكسر النون^(٣)؛ ولعل هذه القراءة على أن «نعبد» مضارع: «عبد به»؛ أى: لزمه فلم يفارقه^(٤).

□ وأجاز أصحاب هذه اللغة - أيضاً - كسر حرف المضارعة غير «الياء» فى مضارع كل ماض أوله همزة وصل مكسورة، وذلك تنبيهاً على كون الماضي مكسور الأول، وذلك نحو: «أنا إستغفر»، و«أنت تستغفر» و«نحن نستغفر»، وعلى ذلك قرئ: ﴿وإياك نستعين﴾^(٥) - بكسر نون المضارعة^(٦) -.

□ وأجازوا - أيضاً - كسر أحرف المضارعة غير «الياء» فى مضارع الماضي المبدوء بتاء زائدة؛ نحو: «أنا إتعلم - وإتعاون - وإتحلل»؛

(١) انظر: الكتاب ٤/ ١١٠، ١١١، وشرح الشافية ١/ ١٤١؛ والهمع ٣/ ٢٧٣ .

(٢) سورة الفاتحة: من الآية ٥ .

(٣) هذه القراءة لعبيد بن عمير الليثى؛ وزيد بن على بن حبيش؛ ويحيى بن وثاب؛ والنخعى. (انظر: البحر المحيط ١/ ٢٣ - طبعة/ دار الفكر بيروت؛ وروح المعانى؛ للأوسى ١/ ٢١٧، طبعة/ دار الغد العربى بالقاهرة) .

(٤) انظر: لسان ٤/ ٢٧٨ - دار المعارف - .

(٥) سورة الفاتحة: من الآية ٥ .

(٦) هذه القراءة لعبيد بن عمير؛ وزيد بن حبيش، ويحيى بن وثاب والنخعى والأعمش. (انظر البحر المحيط ١/ ٢٣) .

مضارع: «تعلم» و«تعاون» و«تحلل» وكذا مع «التاء» و«النون»، واحتجوا لجواز ذلك بأن «تفعل» و«تفاعل» و«تفعلل» مما ينبغي أن يكون أوله همزة وصل؛ لأن معناها معنى الانفعال، فهي بمنزلة: «انفتح» ونحوها، ولكن لم تستعمل معها «همزة الوصل» - استخفافاً -، ومن ثم حمل جواز كسر أحرف المضارعة سوى «الياء» - هاهنا - على جواز كسرها في مضارع الماضي المبدوء بهمزة مكسورة ك«استغفر» ونحوه^(١).

□ وإنما استثنيت «ياء المضارعة» من جواز الكسر - في هذه اللغة - لاستثقال كسرها في المضارع الذي ماضيه على وزن «فعل» - بكسر العين -؛ أو «انفعل» أى: الذى أوله همزة وصل مكسورة؛ أو «تفعل» أو «تفاعل»^(٢).
وجدير بالذكر أن «همزة المضارعة» وأخواتها فى حكم الاستقلال كهمزة الاستفهام؛ فى كونها تدل على معنى زائد على أصل الكلمة الداخلة عليها؛ إذ إن المضارع إنما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضى^(٣)، ولاتعد كلمة مستقلة لأنها لم تكن من حروف المعانى، ومن ثم صارت هى والفعل الماضى كلمتين كالكلمة الواحدة، وعدت بعضاً من الفعل المضارع.^(٤)

□ وحاصل القول فى ذلك أن زيادة الهمزة أولاً - فى الأفعال - لمعنى تتحقق بكونها للتعدية؛ أو النقل؛ أو التعدية والنقل معاً؛ أو التعريض؛ أو الصيرورة؛ أو الحينونة والاستحقاق؛ أو الدخول فى الشئ زماناً أو مكاناً؛ أو المصادفة؛ أو السلب والإزالة؛ أو المطاوعة؛ أو الدعاء؛ أو الكثرة؛ ونحو ذلك مما ذكر، وتتحقق - أيضاً - بكونها للمضارعة .

(١) انظر: الكتاب ١١٢/٤، وشرح الشافية ١٤٣/١ .

(٢) انظر: الكتاب ١١٠/٤، وشرح الشافية ١٤٠/١ .

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٧٠/٣ .

(٤) انظر: جواهر الأدب: ص ٢٨ .

□ أما زيادتها أولاً - فى الأفعال - للإمكان فإنه يتمثل فى زيادة «همزة الوصل»؛ إذ الغرض من زيادتها إمكان النطق بالحرف الساكن الذى تبتدئ به بعض الألفاظ على ما يأتى؛ لأن الابتداء بالساكن غير ممكن لكونه متعذراً.

□ فالأصل فى أول الكلمة أن يكون متحركاً، ولا يكون ساكناً على وجه القياس إلا فى بعض الأفعال وما يتصل بها من مصادر؛ لأن الأفعال غير لازمة لموضع واحد ولا متقاربة على سنن، ومن ثم تسلط عليها الإعلال والتوهين، فكثرتصرفها، وصارت أصلاً فى الإعلال من القلب؛ والنقل والتسكين؛ والحذف، وقد أدى ذلك إلى تسكين أوائل معظمها، فاحتيج إلى «همزة وصل»، وهذا من أغلظ ماجرى على الأفعال^(١).

إذن باب «همزة الوصل» أن تكون فى الأفعال، ثم المصادر الجارية على تلك الأفعال^(٢)، وقد جئ بها - على غير قياس - فى أسماء غير مصادر وذلك فى عشرة أسماء؛ وفى حرف واحد؛ على ما سيأتى إن شاء الله - تعالى -.

□ ولما كان الغرض من زيادة «همزة الوصل» إمكان النطق بالكلمات التى سكنت أوائلها فإنها تثبت فى الابتداء؛ وتسقط فى الدرج لعدم تعذر النطق بالساكن - حينئذ -؛ حيث يتوصل إلى النطق به بما قبله من كلمة أو كلام، لذلك كان الوجه فى هذه الهمزة أن تسمى: «همزة إيصال»؛ لا وصل؛ إذ إنها لاتصل، وإنما توصل الناطق إلى النطق بالحرف الساكن بعدها، فينبغى أن تكون على مصدر: «أوصل» وهو «الإيصال»^(٣)، ويمكن أن تكون على مصدر: «توصل» فيقال لها: «همزة التوصل»، وإن كانت على مصدر: «وصل» فإن اللائق أن تسمى بـ «همزة الوصول»؛ لا الوصل^(٤).

(١) انظر: المنصف: ص ٨٠، وشرح الشافية ٢/٢٥١، وشرح المفصل: لابن يعيش ٩/١٣٢.

(٢) انظر: الأصول فى النحو ٢/٣٦٧، وسر صناعة الإعراب ١/١١١.

(٣) انظر: رصف المباني: ص ٣٨.

(٤) انظر: حاشية الحضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٤٢٨، تحقيق /

□ وإنما سميت بـ «همزة الوصل» لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن؛ وهذا قول البصريين غير الخليل؛ حيث سماها بـ «سلم اللسان»^(١)، وقيل: سميت بهمزة الوصل لأنها عند سقوطها في الدرج يتصل ما قبلها بما بعدها، وهو قول الكوفيين، وقيل: إنها سميت بذلك اتساعاً علي سبيل المجاز لعلاقة الضدية، لأنها تسقط وصلماً، ومن ثم كان المناسب أن تسمى بـ «همزة الابتداء»^(٢).

□ وإنما اختيرت «الهمزة» دون غيرها من سائر الحروف ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ويقع الابتداء بها وتصير جزءاً من الكلمة التي تزداد في أولها؛ لأن المراد - حينئذ - حرف يتبلغ به في الابتداء ويحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله، والحرف الذي يمكن حذفه وإطراحه مع الاستغناء عنه هو «الهمزة»؛ لأن العادة فيها - في أكثر الأحوال - حذفها للتخفيف وإن كانت أصلاً؛ كما في نحو: «خذ» و«كل» و«مر» من: «أخذ» و«أكل» و«أمر»؛ ونحو: «ناس» وأصله: «أناس»؛ و«ويلمه» والأصل: «ويل أمه»؛ وغير ذلك، فقد حذفت الهمزة في هذه الكلمات ونحوها وهي أصل فكيف بها إذا كانت زائدة، يضاف إلى ذلك ماضى ذكره من كون الهمزة أكثر الحروف زيادة في أوائل الكلم؛ كما في: «أفكل» و«أبلم» وأصبع» ونحوها، فمن ثم كانت الهمزة بالزيادة أخرى من سائر حروف المعجم، فجئ بها توصلاً إلى النطق بالساكن؛ وهرباً من الابتداء به؛ إذ كان غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس^(٣).

(١) انظر: شرح الأشموني في حاشية الصبان ٣٨٣/٤؛ وحاشية الخضرى ٤٢٨/٢.

(٢) انظر: حاشية الخضرى ٤٢٨/٢.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ١١٣/١، ١١٤.

□ هذا.. والأصل في زيادة «همزة الوصل» أن تكون في الأفعال غير المضارعة؛ وغير الرباعية المجردة؛ وغير الماضية الثلاثية المجردة^(١)؛ وما يتصل بها من مصادر، وزيادتها في الأسماء المعدودة المحفوظة إنما هو بالحمل على زيادتها في الأفعال والتشبيه بها^(٢)، وإيضاح ذلك ما يلي:

١ - زيادة همزة الوصل في الأفعال:

تزداد همزة الوصل في الأفعال في موضعين: (أحدهما): كل فعل ماض تجاوزت عدته أربعة أحرف أولها همزة، ويتمثل ذلك في أحد عشر وزناً مشهورة: تسعة من مزيد الفعل الثلاثي، هي: «انفعل» نحو: «انطلق»؛ و«افعل» نحو: «احمر»؛ و«افعال» نحو «اخضار»؛ و«افتعل» نحو: «انتصر»؛ و«استفعل» نحو: «استغفر»؛ و«افعلل» نحو: «اقعنس»؛ و«افعللى» نحو: «اسلنقى»؛ و«افعول» نحو: «اجلوذ»؛ و«افعوعل» نحو «اعشوشب»، ووزنان من مزيد الفعل الرباعي: هما: «افعللل» نحو: «احرنجم»، و«افعللل» نحو «اقشعر» .

□ وقد ترد «همزة الوصل» في وزني: «تفعل» و«تفاعل» من مزيد الفعل الثلاثي، وذلك إذا أدغمت «التاء» الزائدة في «فاء» كل منهما؛ نحو: «اطير» و«اثاقل» و«ادارك»، والأصل فيهما: «تطير» و«ثاقل» و«تدارك»^(٣)، وهذه الأوزان جميعها تتشكل في نوعين من الأفعال؛ هما: «الفعل الماضي الخماسي»، و«الفعل الماضي السداسي» .

(الموضع الآخر): فعل الأمر من كل فعل مضارع انفتح فيه حرف المضارعة وسكن مابعده، ويتمثل ذلك في: «أمر الثلاثي» و«أمر الخماسي»

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ لابن هشام ٣٦٧/٤، تحقيق الأستاذ/ محمد محيي الدين عبد الحميد .

(٢) انظر: شرح المفصل؛ لابن يعيش ١٣٢/٩، ١٣٥ .

(٣) انظر: شرح الشافية ٢٦٠/٢ .

و«أمر السداسى»؛ نحو: «اكتب» و«انتفع» و«استغفر»؛ من: «كتب يكتب» و«انتفع ينتفع» و«استغفر يستغفر»، وقد صيغت من الفعل المضارع حيث حذف حرف المضارعة لئلا يلتبس الخبر بالإنشاء، فأدى حذف حرف المضارعة فى كل من: «يكتب» و«ينتفع» و«يستغفر» ونحوها إلى الابتداء بحرف ساكن، ولما لم يجزز الابتداء بحرف ساكن جئ بهمزة الوصل فقبل: «اكتب» و«انتفع» و«استغفر»^(١)، هذا إذا لم تتحرك فاء الفعل لعلة تصرفية من إعلال أو إدغام، فإن تحركت لذلك؛ لم يحتج لهمزة الوصل، ومن ذلك فعل الأمر من الثلاثى الأجوف «الواوى» أو «اليائى»؛ نحو: «قل» و«بع»، وكذلك فعل الأمر من المثال الواوى الذى تحذف فاؤه فى المضارع؛ ك«قف» و«زن» و«عد»؛ ونحوها، و- أيضاً - فعل الأمر من المضارع الذى تدغم عينه فى لامه؛ ك«غض الطرف» و«كف الأذى»؛ من: «غض يغض» و«كف يكف»؛ فإن فك إدغامه جئ بهمزة الوصل؛ فقبل: «اغضض» و«اكفف» ونحوهما .

□ هذا.. وقد يفتح حرف المضارعة ويسكن ما بعده؛ ولا يؤتى بهمزة وصل فى فعل الأمر؛ ك: «خذ» من: «يأخذ» و«كل» من: «يأكل» و«مر» من: «يأمر»؛ ونحو ذلك، فالقياس فى هذه الأفعال ونحوها أن يؤتى بهمزة وصل فيقال: «أؤخذ» و«أؤكل» و«أؤمر»؛ وذلك لانفتاح حرف المضارعة وإسكان ما بعده، إلا أن ذلك يفضى إلى اجتماع همزتين فى أول كل فعل منها، فلما اجتمعت همزتان وكثر الاستعمال حذفت الهمزة الأصلية الساكنة، فزال بحذفها الحرف الساكن الذى ابتدأ به كل فعل من الأفعال المذكورة ونحوها، فاستغنى عن «همزة الوصل» فقبل: «خذ» و«كل» و«مر»، ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾^(٢)، وقوله - تعالى - : ﴿كُلُوا

(١) انظر: المنصف: ص ٨٠.

(٢) سورة التوبة: من الآية ١٠٣.

واشربوا»^(١)، وقد ورد مجيء هذه الأفعال ونحوها على الأصل فقيلاً: «أؤخذ» و«أؤكل» و«أؤمر»، حكاه ابن جنى عن بعض العرب^(٢)، وهو الألفصح في: «أؤمر» إذا سبق بالواو؛ كما في قول الله - تعالى - : «وأمر أهلك بالصلاة»^(٣) وإن لم يسبق بالواو فالألفصح: «مر»^(٤)؛ كما في الحديث الشريف: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين»^(٥).

ب - زيادة همزة الصول فى الأسماء :

تزداد «همزة الوصل» فى الأسماء على ضربين :

(أحدهما) : قياسى، وذلك فى مصادر الأفعال الماضية الخماسية؛ والسداسية؛ كـ«انطلاق» و«اكتساب» و«احمرار» و«اخضرار» و«استخراج» و«احرنجام» و«اقعنساس» و«اجلواذ» و«اسلنقاء» و«اعشيشاب» و«اقشعرار»؛ ونحو ذلك، وإنما زيدت همزة الوصل فى هذه المصادر إلحاقاً لها بالفعل الماضى الخماسى والفعل الماضى السداسى حيث زيدت همزة الوصل فيهما قياساً؛ لأن المصادر وإن كانت أصلاً فى الاشتقاق - على الأرجح-؛ فرع على الأفعال فى الإعلال؛ وجارية عليها؛ تعل إذا أعلت؛ نحو: «قام قياماً»؛ وتصح إذا صحت؛ نحو: «لاوذ لواذاً»^(٦)، فلما سكنت أوائل الأفعال الماضية الخماسية؛ والسداسية طلباً للخفة وجئ بهمزة الوصل؛ اعتمد ذلك فى مصادرها إلحاقاً بها .

(١) سورة الأعراف: من الآية ٣١ .

(٢) انظر: سر الصناعة ١/١١٢، ورف المبانى: ص ٤٠ .

(٣) سورة طه: من الآية ١٣٢ .

(٤) انظر: رصف المبانى: ص ٤٠ .

(٥) انظر: سنن أبى داود ١/١١٥ .

(٦) انظر: المنصف: ص ٨٩؛ وشرح الشافية ٢/٢٥٩؛ وشرح المفصل: لابن يعيش ٩/١٣٥ .

(الضرب الآخر): سماعي، وذلك في عشرة أسماء محفوظة عن العرب، هي: «ابن» و«ابنة» و«ابنم» و«اسم» و«است» و«اثنان» و«اثنان» و«امرؤ» و«امرأة» و«ايمين الله» - في القسم -، ويقال فيها: «وايم الله» .
□ وإنما زيدت همزة الوصل في هذه الأسماء أولاً لتكون عوضاً عما أصابها من الوهن: إذ إنها ثلاثية الأصول، فهي ضعيفة البنية، وقد حذفت لام كل من: «ابن» و«ابنة» و«ابنم» - على الأرجح - و«اسم» و«است» و«اثنين» و«اثنين»: نسياً، وذلك وهن علي وهن؛ إذ المحذوف نسياً كالعدم، فلما نهكت هذه الأسماء بالإعلال الذي حقه أن يكون في الفعل شابته الأفعال فلحقتها «همزة الوصل» عوضاً من المحذوف؛ بدليل عدم اجتماعهما؛ إذ لا يقال: «ابنو» و«اسمو» ونحوهما .

□ أما الأسماء الثلاثة التي لم تحذف لامها؛ وهي: «امرؤ» و«امرأة» و«ايمين» في القسم؛ فإن «امرؤ» و«امرأة» لما كان آخرها همزة؛ والهمزة معدن التغيير تنزلاً منزلة ما حذفت لامه في كون إلحاق همزة الوصل عوضاً، أما «ايمين» فهو جمع: «يمين»، وقد لحقته همزة الوصل لكثرة الاستعمال. (١)

ج - زيادة همزة الوصل في الحرف :

لاتزاد «همزة الوصل» إلا في حرف واحد؛ وهو «لام التعريف» ونحوها من: «الزائدة» و«الموصولة»، فالهمزة في نحو: «الغلام» و«القائم» و«العباس» و«المكرم» و«الحسن الوجه»؛ همزة وصل، وهذه «اللام» تبدل «ميماً» في لغة حمير؛ ونفر من طي؛ وهم أهل اليمن (٢)، فيقولون: «امغلام» و«امقائم» و«امعباس»؛ ونحو ذلك، والراجع أن حرف التعريف هو «اللام»

(١) انظر: المنصف: ص (٨١-٨٦)؛ وشرح الشافية ٢/ (٢٥١-٢٥٩)؛ وأسرار العربية؛

للأبباري: ص ١٩٩، تحقق/ محمد حسين شمس الدين .

(٢) انظر: شرح الأشموني في حاشية الصبان ٤/ ٣٨٨ .

وحدها دون الهمزة، وكذلك «الميم» فى اللغة المذكورة، إذ إن حرف التعريف جعل على حرف واحد ليضعف عن انفصاليه مما بعده ويقوى اتصاله بالمعرف فيكون ذلك أبلغ فى إفادة التعريف للزوم أداته، فلما كانت «لام التعريف» - وكذا ميمه - حرفاً ساكناً يقع فى أول الاسم الذى يعرف به جئ بهمزة الوصل توصلنا إلى النطق بهذا الساكن^(١)، وكذا «اللام» الزائدة، والموصولة، وقيل: إن «ال» الموصولة اسم؛ وهو الراجح^(٢)، ومن ثم تعد الأسماء التى تزداد فيها همزة الوصل غير المصادر أحد عشر اسماً .

هذا.. وذهب الخليل بن أحمد إلى أن «ال» بكمالها هى أداة التعريف؛ وأن همزتها همزة قطع؛ وقد حذفت فى الدرج لكثرة الاستعمال^(٣).

ثانياً: خصائص الهمزة المستقلة :

من أحوال الهمزة كونها حرفاً محضاً من حروف المعانى؛ بحيث ترد كلمة مستقلة، وتمثل ذلك - باتفاق - فى: «همزة الاستفهام» و«همزة النداء»، وأضاف بعضهم: «همزة المعاقبة»^(٤)، ولكل منها خصائص وأحوال، وبيان ذلك مايلى:

أ - همزة الاستفهام :

الاستفهام الحقيقى هو: طلب الفهم؛ أو العلم بشئ لم يكن معلوماً لدى المستفهم، إذ إن أصل باب الاستفعال السؤال^(٥)، ومن ثم يمكن القول إن حقيقة همزة الاستفهام: طلب فهم؛ ما بعدها؛ أو العلم بمجهول، فهى أصل باب

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٤٦/١؛ وشرح المفصل: لابن يعيش ١٣٦/٩ .

(٢) انظر: حاشية الصبان ٣٨٨/٤ .

(٣) انظر: أسرار العربية: ص ٢٠٠ .

(٤) انظر: رصف المباني: ص ٥٣ .

(٥) انظر: جواهر الأدب: ص ٣٩ .

الاستفهام؛ لكونها يطلب بها تعيين المفرد، وهو ما يعرف بالتصور؛ نحو: «أزيد قام أم عمرو؟» ويطلب بها - أيضاً - إدراك النسبة؛ وهو ما يعرف بالتصديق، ويتحقق ذلك بأن يستفهم عن نسبة معينة؛ مثبتة كانت نحو: «أقام زيد؟» أو منفية نحو: «ألم يقم عمرو؟»، ف«الهمزة» تعم التصور والتصديق معاً، بخلاف غيرها من أدوات الاستفهام، إذ إن منها ما يطلب به التصور فقط، نحو: «ما فعلت؟» و«من تقصد؟» و«أين بيتك؟» وكذلك سائر أسماء الاستفهام، ومنها ما يطلب به التصديق الموجب فقط؛ وهو حرف الاستفهام: «هل؟» نحو: «هل جاء زيد؟» و«هل زيد قادم؟»، ولذلك تقدر أدوات الاستفهام كلها بالهمزة^(١).

□ هذا.. و«همزة الاستفهام» من الحروف المشتركة، حيث تدخل على الجملة الاسمية نحو: «أبكر قائم؟»، وتدخل على الجملة الفعلية نحو: «أرجع سعيد؟»، ومن خصائصها أنها تكون تارة معادلة لـ«أم»؛ نحو: «أزيد قائم أم عمرو؟» و«أقام بكر أم قعد»، ومن ذلك قوله - تعالى - : «قل أنتم أعلم أم الله»^(٢)، وقوله - تعالى - : «قالوا أجهتتنا بالحق أم أنت من اللاعبين»^(٣)، وتكون غير معادلة لـ«أم» تارة أخرى؛ نحو: «أزيد عندك؟» و«أجاء عمر؟»، ومنه قوله - تعالى - : «قالوا أنت فعلت هذا بألهتنا بإبراهيم»^(٤)، وقوله - تعالى - : «قالوا أتعجبين من أمر الله»^(٥).

(١) انظر: السابق: ص ٣٤، والجنى الدانى فى حروف المعانى؛ لابن أم قاسم المرادى:

ص ٣٠؛ ٣١، تحقق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل .

(٢) سورة البقرة: من الآية ١٤٠ .

(٣) سورة الأنبياء: الآية ٥٥ .

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٦٢ .

(٥) سورة هود : من الآية ٧٣ .

□ ومن خصائصها أنها تدخل على الإثبات كما مثل، وتدخل على النفي؛ نحو: «أما قرأت في كتاب سيبويه؟» و«ألم أنصحك؟»، ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿ألم يجدك يتيماً فأوى﴾^(١)، وقوله - تعالى - : ﴿ألست بهر يكم﴾^(٢).

وخصت «الهمزة» - أيضاً - دون غيرها من أدوات الاستفهام بتمام التصدير، ويدل على ذلك أنها إذا وردت في جملة معطوفة بـ«الواو» أو بـ«الفاء» أو بـ«ثم» قدمت على العاطف تنبيهاً على أصلتها في التصدير؛ وهو مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم جماعة منهم الزمخشري^(٣)، ومن ذلك قول الله - تعالى - : ﴿أو من كان ميتاً فأحييناه﴾^(٤)، وقوله - تعالى - : ﴿أو لم ينظروا في السموات والأرض﴾^(٥)، وقوله - تعالى - : ﴿أفمن كان على بينة من ربه﴾^(٦)، وقوله - تعالى - : ﴿أثم إذا ما وقع آمنتم به﴾^(٧)، وأما غيرها من أدوات الاستفهام فإنها تتأخر عن حروف العطف؛ كما في نحو قوله - تعالى - : ﴿وهل نحجازي إلا الكفور﴾^(٨)، وقوله - تعالى - : ﴿فهل يهلك إلا القوم الفاسقون﴾^(٩)، وقوله -

(١) سورة الضحى: الآية ٦ .

(٢) سورة الأعراف: من الآية ١٧٢ .

(٣) انظر: مغنى البيت عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصارى ١٦/١، تحقيق الأستاذ / محمد محبى الدين عبد الحميد؛ وشرح كافية ابن الحاجب للإمام الرضى ٤/٤٨٣، تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب، والجنى الدانى: ص ٣١، وجواهر الأدب: ص ٣٥ .

(٤) سورة الأنعام: من الآية ١٢٢ .

(٥) سورة الأعراف: الآية ١٨٥ .

(٦) سورة هود: من الآية ١٧؛ وسورة محمد - عليه السلام - : من الآية ١٤ .

(٧) سورة يونس: من الآية ٥١ .

(٨) سورة سبأ: من الآية ١٧ .

(٩) سورة الأحقاف: من الآية ٣٥ .

تعالى- : «فأنى تؤفكون»^(١)، وقوله - تعالى- : «فأى الفريقين أحق بالأمن»^(٢)، وقوله - تعالى- : «وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله»^(٣)، وقوله - تعالى- : «فأين تذهبون»^(٤).

□ ومن خصائص «الهمزة» فى الاستفهام جواز ذكر المفرد بعدها اعتماداً على ما سبق من ذكر ما يتم به ذلك المفرد فى كلام متكلم آخر، وذلك كأن يقول مستفهم أو منكر: «أزيد؟»؛ أو: «أزيداً؟»؛ أو: «أزيد؟»؛ إن قال قائل: «جاءنى زيد» أو: «رأيت زيداً»؛ أو: «مررت بزيد»، ولا يجوز ذلك مع غير الهمزة من أدوات الاستفهام.^(٥)

ومن خصائصها جواز حذفها مع إرادة معناها؛ لكثرة استعمالها، وهو مطرد إذا كان بعدها «أم» المتصلة؛ لكثرة نظمها ونثراً^(٦)، فمن النظم قول الشاعر:

فوالله ما أدرى، وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان؟^(٧)
أراد: أبسبع.... ؟

(١) سورة الأنعام: من الآية ٩٥، وسورة يونس: من الآية ٣٤، وسورة فاطر: من الآية ٦٢.

(٢) سورة الأنعام: من الآية ٨١.

(٣) سورة آل عمران: من الآية ١٠١.

(٤) سورة التكوير: الآية ٢٦.

(٥) انظر: شرح الكافية؛ للرضى ٤/٤٨٥.

(٦) انظر: الجنى الدانى: ص ٣٥، والمغنى ١/١٤، ١٥، وجواهر الأدب: ص ٣٥، ٣٦.

(٧) هذا البيت من البحر الطويل، وهو لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه / ٢٦٦، والجنى

الدانى / ٣٥، ورفص المبانى / ٤٥، والكتاب ٣/١٧٥، والمغنى ١/١٤، والشاهد فيه

قوله: بسبع... أم بثمان حيث حذف همزة الاستفهام لوجود قرينة دالة على معناها:

وهى «أم» والتقدير: «أبسبع».

ومن النثر قراءة ابن محيـصن: «سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم»^(١)؛ بهمزة واحدة، حيث حذفت همزة الاستفهام لالتقاء الهمزتين؛ أو لكون «أم» تدل على الاستفهام.^(٢)

وورد حذفها مع عدم وجود «أم»، ومنه قول الشاعر :

طربت وماشوقاً إلى البيض أطرب ولالعباً منى وذو الشيب يلعب؟^(٣)

أراد: أو ذو الشيب يلعب؟^(٤).

هذا.. وقد تخرج همزة الاستفهام عن أصلها الحقيقي؛ وهو طلب فهم ما بعدها، أو العلم بمجهول، فترد لمعان أخرى تفهم من سياق الكلام؛ ودلالته بحسب المقام؛ وأشهرها مايلي:

١ - التسوية - ويعنى بها استواء أمرين عند المستفهم بالهمزة؛ وعدم علم أحدهما بعينه؛ بحيث يصير الكلام بها خيراً جرى عليه لفظ الاستفهام؛ إذ إن صورة همزة التسوية فى الكلام هى صورة همزة الاستفهام المحضة المعادلة لـ«أم»؛ إلا أنها تقع بعد مايدل على تسوية، كلفظ «سواء» ومارادفه؛ مثل: «ماأبالى» و«لاأبالى» و«ماأدرى» و«لاأدرى» و«ليت شعرى»؛ ونحو ذلك.^(٥)

(١) سورة البقرة: من الآية ٦ .

(٢) انظر: تفسير القرطبي ١/١٨٥، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ وإتحاف فضلاء البشر: للدمايطى: ص ١٢٨ .

(٣) هذا البيت من البحر الطويل، وهو للكـميت بن زيد فى جواهر الأدب: ص ٣٦، والمغنى ١٤/١ وغيرهما، والشاهد فيه قوله: «وذو الشيب» حيث حذف همزة الاستفهام دون أن تليها «أم» وهو قليل لعدم وجود القرينة، والتقدير: «أو ذو الشيب يلعب؟» .

(٤) انظر: جواهر الأدب: ص ٣٥، ٣٦؛ المغنى ١/١٤، ١٥ .

(٥) انظر: الجنى الدانى: ص ٣٢؛ وجواهر الأدب: ص ٣٩؛ المغنى ١/١٧ .

وضابط «همزة التسوية»: أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها^(١)، ومن أمثلتها نحو قوله - تعالى -: ﴿سواء عليهم أنذتهم أم لم تنذرهم﴾^(٢)؛ وقوله - تعالى -: ﴿سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم﴾^(٣)، والمراد - والله أعلم -: «سواء عليهم الإنذار وعدمه» و«سواء عليهم الاستغفار وعدمه، ومنه نحو: «ما أبالي - أو - لا أبالي أقمت أم قعدت» و«ما أدري - أو - لا أدري أقمت أم لم تقم» و«ليت شعري أرضيت أم سخطت» .

٢ - التقرير - وضابطه: حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه،^(٤) وهذا الأمر هو الذى يلى «همزة التقرير»: فعلاً كان؛ كما فى نحو قوله - تعالى -: ﴿أليس الله بكاف عبده﴾^(٥)، وقوله - تعالى - ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾^(٦)؛ أو اسماً كما فى نحو قوله - تعالى -: ﴿أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى إلهين من دون الله﴾^(٧).

ومن ذلك ندرك أن التقرير فى صورة الاستفهام إلا أنه مجرد من معناه؛ إذ إن الاستفهام يكون ممن لا يعلم لمن يعلم؛ أو يتوهم أنه يعلم؛ لكى يعلم المستفهم، أما التقرير فإنه يكون ممن يعلم لمن يعلم ليحمله على الإقرار والاعتراف بما يعلم.^(٨)

(١) انظر: المغنى ١/١٧، والجنى الدانى: ص ٣٢ .

(٢) سورة البقرة: من الآية ٦ .

(٣) سورة المنافقون: من الآية ٦ .

(٤) انظر: المغنى اللبيب ١/١٨؛ الجنى الدانى: ص ٣٢ .

(٥) سورة الزمر: من الآية ٣٦ .

(٦) سورة الشرح: الآية الأولى .

(٧) سورة المائدة: من الآية ١١٦ .

(٨) انظر: رصف المباني: ص ٤٦، ٤٧ .

٣ - الإنكار الإبطالى؛ التوبيخى - كون الهمزة للإنكار الإبطالى يقتضى عدم وقوع مابعدھا وأن مدعيه كاذب^(١)، ومن ذلك نحو قوله - تعالى - ﴿أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً﴾^(٢)، وقوله - تعالى - : ﴿أفسحر هذا﴾^(٣)، وقوله - تعالى - : ﴿أيعب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً﴾^(٤).

وكون الهمزة للإنكار التوبيخى يقتضى وقوع مابعدھا وأن فاعله ملوم،^(٥) ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿قال أتعبدون ما تئنحون﴾^(٦)، وقوله - تعالى - : ﴿أنفكاً آلهة دون الله تريدون﴾^(٧)، وقوله - تعالى - : ﴿أتأتون الذكران من العالمين﴾^(٨).

٤ - التهكم - ومعناه: الاستخفاف بالمستفهم عنه، ومنه نحو قوله - تعالى - : ﴿أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا﴾^(٩)، وقوله - تعالى - : ﴿أهذا الذى يذكر آلهتكم﴾^(١٠).

٥ - الاستدعاء - ويكون طلبياً؛ أى: للأمر بإيجاد مابعد الهمزة^(١١)؛ ومنه نحو قوله - تعالى - : ﴿أأسلمتم﴾^(١٢)؛ أى: أسلموا؛ ويكون تعجبياً؛

(١) انظر: المغنى ١/١٧ .

(٢) سورة الإسراء: من الآية ٤٠ .

(٣) سورة الطور: من الآية ١٥ .

(٤) سورة الحجرات: من الآية ١٢ .

(٥) انظر: المغنى ١/١٧ .

(٦) سورة الصافات: الآية ٩٥ .

(٧) سورة الصافات: الآية ٨٦ .

(٨) سورة الشعراء: الآية ١٦٥ .

(٩) سورة هود: من الآية ٨٧ .

(١٠) سورة الأنبياء: من الآية ٣٦ .

(١١) انظر: جواهر الأدب: ص ٤١ .

(١٢) سورة آل عمران: من الآية ٢٠ .

أى: للتنبية على لطيفة فيما بعدها^(١)، ومنه قوله - تعالى -: ﴿ألم تر إلى ربك كيف مد الظل﴾^(٢)؛ ويكون استبطانياً؛ أى: لطلب تعجيل إيجاد ما بعدها^(٣)، ومنه نحو قوله - تعالى -: ﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله﴾^(٤).

ب - همزة النداء :

هى حرف مختص بالاسم كسائر حروف النداء، ولا ينادى بها إلا القريب، وماسواها للبعيد، وهو مذهب سيبويه والجمهور^(٥)، وقيل: إن مثلها فى نداء القريب همزة النداء الممدودة: «آ»، وهو مذهب الأخفش والكوفيين^(٦)، واختاره ابن عصفور^(٧)، وزعم المبرد وجماعة من المتأخرين أن «أى» لنداء القريب مثل الهمزة^(٨)، وزعم ابن الخباز أن «الهمزة» تكون لنداء المتوسط بين القريب والبعيد، وهو مردود بكونه خرقاً للإجماع^(٩).

وكون الهمزة لنداء القريب وماسواها من أحرف النداء للبعيد هو الصحيح؛ إذ إن سيبويه أخبر بذلك رواية عن العرب^(١٠).

(١) انظر: جواهر الأدب: ص ٤١ .

(٢) سورة الفرقان: من الآية ٤٥ .

(٣) انظر: جواهر الأدب: ص ٤١ .

(٤) سورة الحديد: من الآية ١٦ .

(٥) انظر: الكتاب ٢/٢٢٩، ٢٣٠ (هارون)، والهمع ٢/٢٦ .

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١١٧ .

(٧) انظر: شرح الجمل الكبير؛ لابن عصفور ٢/٨٢، تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح .

(٨) انظر: المقتضب؛ لأبى العباس المبرد ٤/٢٥٨، تحقيق الدكتور / محمد عبد الخالق

عضيمة .

(٩) انظر: المغنى ١/١٣ .

(١٠) انظر: الكتاب ٢/٢٣٠ (هارون) .

□ وإنما اختصت «الهمزة» بنداء القريب لأن رفع الصوت فى ندائه لا يكون مطلوباً، وهى خالية عن رفع الصوت^(١)، والمنادى بها يكون قريباً قريباً حسياً؛ أى: فى المسافة والمكان؛ نحو: أزيد تكلم» و«أهتد أنصتى»، وقول الشاعر:

أفاطم مهلاً بعض هذا التمدل وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملى^(٢)

وقد يكون قريباً قريباً معنوياً؛ نحو: «أرب الكون ما أعظم قدرتك»؛ و«أبنى تقدم» .

هذا.. ولم يرد فى القرآن الكريم نداء بالهمزة، إلا أن الفراء جعل منه قول الله - تعالى -: «أمن هو قانت آناء الليل»^(٣) - بتخفيف الميم - ؛ وهى قراءة نافع وحمزة وابن كثير ويحيى بن وثاب،^(٤) فقد نص الفراء على أن كون الهمزة للنداء فى هذه الآية هو أحد وجهين، وهو وجه حسن^(٥)، والتقدير: «يامن هو قانت»، أما الوجه الآخر فهو كون الهمزة للاستفهام، وقد دخلت على المبتدأ، وهو «من»، وخبره محذوف لدلالة الكلام عليه، والتقدير: (أمن هو قانت كالناسى الكافر المخاطب بقوله - تعالى -: «تقتع بكفرك قليلاً»^(٦) - والله أعلم) .

-
- (١) انظر: شرح الأنموذج فى النحو؛ للزمخشري؛ بشرح الأردبيلى : ص ١٩٣، تحقيق الدكتور/ حسنى عبد الجليل يوسف .
- (٢) هذا البيت من البحر الطويل، وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٢؛ الجنى الدانى: ص ٣٥، والمقاصد النحوية ٤/٤٦٧، والشاهد فيه قوله: «أفاطم»؛ يريد أفاطمة، وهو نداء مرخم بالهمزة للقريب .
- (٣) سورة الزمر: من الآية ٩ .
- (٤) انظر: النشر فى القراءات العشر؛ لابن الجزرى ٢/٣٦٢، ومعانى القرآن للفراء ٢/٤١٦، تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار .
- (٥) انظر: معانى القرآن للفراء ٣/٤١٦ .
- (٦) سورة الزمر: من الآية ٨ .

ج - همزة المعاقبة :

يعنى بها «الهمزة» المعاقبة لحرف الجر الأصيل في القسم وهو «الباء»، وتكون مقصورة؛ نحو: «أله لأفعلن»؛ وممدودة؛ نحو: «أله لأفعلن»^(١)، إذن «همزة المعاقبة» هى المعاقبة لـ«باء» القسم؛ لتصرفها؛ إذ إنها تكون للقسم وغيره، ويجريها كل مقسم به؛ ظاهراً كان أو مضمراً، بخلاف غيرها من أحرف القسم؛ فإنها لا تتصرف كتصرف «الباء»، ومن ثم ينبغى أن تكون «الهمزة» - مقصورة وممدودة - عوضاً من «باء» القسم؛ معاقبة لها خاصة دون سائر حروف القسم.^(٢)

□ هذا.. وقد اختلف فى الجار للاسم المقسم به بعد «الهمزة المعاقبة»، فذهب الأخفش إلى أنه مجرور بالهمزة لكونها عوضاً من «الباء» وهى حرف جر، وذهب غيره إلى أن الجر بالحرف المحذوف الذى جئ بالهمزة عوضاً عنه؛ وهو «الباء»^(٣).

□ وبعد.. فهذا هو تمام القول فى بحث أحوال الهمزة وخصائصها، وقد علمنا أنها ترد مفردة، ترد ملتقية مع غيرها فى كلمة؛ أو كلمتين؛ أو فيما هو كالكلمتين، وللهمزة فى جميع هذه الأحوال أحكام من حيث التحقيق والتخفيف؛ نعرض لها بالتفصيل فيما يلى من المباحث، وبالله الاستعانة وهو ولى التوفيق).

(١) انظر: الجنى الدانى: ص ٣٣، ورف المبانى: ص ٥٣ .

(٢) انظر: رف المبانى: ص ٥٣ .

(٣) انظر: الجنى الدانى: ص ٣٣، ٣٤ .

المبحث الثانى أحكام الهمزة المفردة

لما كانت الهمزة حرفاً شديداً مستثقلاً؛ ولها نبرة كريمة فى الصدر تخرج من أقصى الحلق باجتهاد؛ فشق النطق بها وثقل؛ ساغ فيها التخفيف، وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز. إلا أن الأصل فيها التحقيق مطلقاً، وهو لغة تميم وقيس، واستدلوا بأن الهمزة حرف، فوجب الإتيان به كغيره من الحروف. (١)

□ و«الهمزة» إما أن تكون ساكنة؛ وإما أن تكون متحركة، وفى كلتا الحالتين إما أن تكون مفردة؛ وإما أن تكون ملتقبة مع همزة أخرى، وأهل التخفيف يخففونها فى جميع هذه الأحوال، ويكون تخفيفها استحساناً - فى الغالب-، ويجب فى بعض المواضع على ماسياتى.

وتخفيف الهمزة من ثلاثة أوجه: الإبدال؛ والتسهيل؛ والحذف. (٢)

أما الإبدال فإنه يتحقق بأن تصير الهمزة إلى «الألف» أو «الياء» أو «الواو» على حسب حركتها أو حركة ما قبلها، وحينئذ تزال نبرتها فتلين .

□ وأما التسهيل فإنه يكون بجعلها بين بين؛ أى: بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها؛ إذ إن الحركات أبعاض حروف المد واللين، فالفتحة بعض «الألف»، والكسرة بعض «الياء»؛ والضممة بعض «الواو» (٣)، فإذا كانت الهمزة مفتوحة جعلت - فى النطق - بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو. وأما الحذف فإنه إسقاط الهمزة من اللفظ البتة (٤).

(١) انظر: شرح الشافية ٣/٣١، ٣٢، وشرح المفصل؛ لابن يعيش ١٠٧/٩.

(٢) انظر: المفصل للزمخشري: ص ٣٤٩.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ١٧/١.

(٤) انظر: شرح المفصل ١٠٧/٩.

□ وتجدر الإشارة إلى أن التخفيف يضعف الهمزة، ولذلك يشترط في تخفيفها ألا تقع أولاً، فإذا وقعت أولاً؛ أي: ابتداء ولم يكن قبلها شيء امتنع تخفيفها؛ مفتوحة كانت كما في نحو: «أحمد» و«أب»؛ أو مكسورة كما في نحو: «إبراهيم» و«إبل»؛ أو مضمومة كما في نحو: «أم» و«أحد»، وإنما يمتنع تخفيف الهمزة - حينئذ - لضعفها مخففة كما ذكر؛ وقربها من الساكن، فكما لا يبتدأ بساكن كذلك لا يبتدأ بما قرب منه^(١).

□ وإنما يجوز تخفيف الهمزة المفردة بوجه من أوجه التخفيف المذكورة؛ ساكنة كانت أو متحركة؛ إذا وقعت حيث يجوز وقوع الساكن، وذلك إذا كانت غير أول؛ أي: إذا وقعت حشواً؛ أو آخراً؛ أو ابتداء بشرط أن تكون مسبقة بحرف متحرك في كلمة قبلها^(٢)، وإيضاح ذلك ما يلي:

أولاً: تخفيف الهمزة المفردة الساكنة :

الهمزة المفردة الساكنة؛ التي لم تلاصق مثلها تخفف - استحساناً - بالإبدال دون غيره من أوجه التخفيف المذكورة؛ لأنها لما كانت ساكنة ضعفت فلم تدبر نفسها، وإنما يدبرها أقرب الحركات منها، فتبدل حرف علة مجانساً لحركة ما قبلها؛ فإن كان ما قبلها مفتوحاً أبدلت «ألفاً»، وإن كان مكسوراً أبدلت «ياء»، وإن كان مضموماً أبدلت «واو» .

□ وإنما لم تخفف الهمزة المفردة الساكنة يجعلها بين بين إذ لا حركة لها حتى تجعل بينها وبين حرف حركتها، ولم تحذف؛ لأنها إنما تحذف بعد إلقاء حركتها على ما قبلها لتكون دليلاً عليها، والحركة إنما تلقى على الساكن لا على المتحرك وما قبل الهمزة الساكنة متحرك أبداً،^(٣) ومن ثم لم تخفف إلا بالإبدال، وذلك على ضربين:

(١) انظر: شرح المفصل؛ لابن يعيش ١٠٧/٩ .

(٢) انظر: السابق، وشرح الشافية ٣١/٣ .

(٣) انظر: شرح الشافية ٣٢/٣؛ وشرح المفصل؛ لابن يعيش ١٠٨/٩ .

(أحدهما): أن تكون الهمزة الساكنة والحرف المتحرك قبلها مجتمعين في كلمة بحيث تقع الهمزة في هذه الكلمة «فاء» كما في نحو: «ماوى» و«مؤمن» و«يوتى»؛ أو «عينا» كما في نحو: «بأس» و«رأس»؛ و«بنس» و«بشر» و«ذئب»؛ و«بؤس» و«رؤيا» و«لؤم»؛ أو «لاما» كما في نحو: «اقرا» و«لم يشأ»؛ و«لم يخطئ» و«جنت» و«شنت»؛ و«لم يبرؤ»، فالهمزة الساكنة في هذه الأمثلة ونحوها أجاز النحويون تخفيفها بالوجه - المذكور، فيقال: «ماوى» و«باس» و«رأس» و«اقرا» و«لم يشأ»؛ بإبدال الهمزة الساكنة «ألفاً»؛ لانفتاح ما قبلها .

□ ويقال: «بيس» و«بيسر» و«ذيب» و«لم يخطئ» و«جيت» و«شيت»؛ بإبدال الهمزة الساكنة «ياء»؛ لانكسار ما قبلها، ويقال: «مومن» و«يوتى» و«بوس» و«رويا» و«لوم» و«لم يبرو»؛ بإبدال الهمزة الساكنة «واو»؛ لانضمام ما قبلها. (١)

□ ومما ورد من ذلك في القرآن الكريم: «يؤمن» و«يؤثر» و«مؤمن» و«رأس» و«دأب» و«بنس» و«بشر» و«ذئب» و«رئيا» و«رؤيا» و«لؤلؤ» و«جنت» و«شنت» و«اقرا» و«نبي»؛ في قول الله - تعالى -: ﴿ومنهم من يؤمن به﴾ (٢)، وقوله - تعالى -: ﴿فقال إن هذا إلا سحر يؤثر﴾ (٣)، وقوله - تعالى -: ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ (٤)؛ وقوله - تعالى -: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾ (٥)؛ وقوله - تعالى -: ﴿مثل دأب قوم نوح﴾

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها؛ لمكي بن أبى طالب

١٠٢/١، تحقيق الدكتور/ محبى الدين رمضان؛ وشرح الشافية ٣/٣٢ .

(٢) سورة يونس: من الآية ٤٠ .

(٣) سورة المدثر: الآية ٢٤ .

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٢١ .

(٥) سورة مريم: من الآية ٤ .

وعاد وشمود والذين من بعدهم»^(١)؛ وقوله - تعالى - : «ويشس مشوى
الظالمين»^(٢)؛ وقوله - تعالى - : «ويثر معطلة وقصر مشيد»^(٣)؛ وقوله
- تعالى - : «وأخاف أن يأكله الذئب»^(٤)؛ وقوله - تعالى - : «هم أحسن
أثاثاً ورثياً»^(٥)؛ وقوله - تعالى - : «وما جعلنا الرؤيا التي أريناك
إلا فتنة للناس»^(٦)؛ وقوله - تعالى - : «كأنهم لؤلؤ مكنون»^(٧)؛
وقوله - تعالى - : «قالوا الآن جئت بالحق»^(٨)؛ وقوله - تعالى - : «قال لو
شئت لاتخذت عليه أجراً»^(٩)؛ وقوله - تعالى - : «أقرأ كتابك»^(١٠)؛
وقوله - تعالى - : «نبى عبادى أنى أنا الغفور الرحيم»^(١١)، ومثل
ذلك فى القرآن الكريم كثير، وقد قرأ أبو جعفر الألفاظ المذكورة ونحوها بإبدال
الهمزة حرف مد بحسب حركة ما قبلها، فإن كانت فتحة فألف؛ وإن كانت كسرة
فياء، وإن كانت ضمة فواو، ووافقه - فى ذلك - ورش عن طريق الأصبهانى،
واستثنوا من ذلك خمسة أسماء وخمسة أفعال قرؤوها بتحقيق الهمزة،
فالأسماء هى: «البأس - و - البأساء» و«الرأس» و«الكأس» و«اللؤلؤ»

(١) سورة غافر: من الآية ٣١ .

(٢) سورة آل عمران: من الآية ١٥١ .

(٣) سورة الحج: من الآية ٤٥ .

(٤) سورة يوسف: من الآية ١٣ .

(٥) سورة مريم: من الآية ٧٤ .

(٦) سورة الإسراء: من الآية ٦٠ .

(٧) سورة الطور: من الآية ٢٤ .

(٨) سورة البقرة: من الآية ٧١ .

(٩) سورة الكهف: من الآية ٧٧ .

(١٠) سورة الإسراء: من الآية ١٤ .

(١١) سورة الحجر: الآية ٤٩ .

و«رئياً»، والأفعال هي: «جنت» وما جاء منه، و«نبي» وما جاء من لفظه، و«قرأت» وما جاء من لفظه، و«هي» وما جاء منه، و«تؤوى» وما جاء من لفظه، وهذا ما اتفق الرواة على استثنائه من تخفيف الهمزة المفردة نصاً وأداء^(١)، أما عند النحويين فإنه يجوز تخفيف الهمزة بالوجه المذكور في جميع ما ذكر ونحوه؛ بدون استثناء.^(٢)

(الضرب الآخر): أن تقع الهمزة الساكنة ابتداءً في كلمة؛ والحرف المتحرك الذي تليه في كلمة قبلها، وذلك كما في قول الله - تعالى -: ﴿لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَىٰ ائْتِنَا﴾^(٣)؛ وقوله - تعالى -: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ﴾^(٤)؛ وقوله - تعالى -: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ ائْذِن لِي﴾^(٥)، فالهمزة الساكنة في: «ائتنا» و«أؤتمن» و«ائذن»؛ ونحوها يجوز تخفيفها - عند النحويين - بإبدالها حرف مد بحسب حركة ما قبلها؛ على حد إبدالها في الضرب الأول، ففي الآية الأولى تبدل الهمزة التي هي فاء الفعل «ائتنا» ألفاً لينية؛ لوقوعها ساكنة بعد الدال المفتوحة في كلمة «الهدى» قبلها؛ فيقال: «الهداتنا»؛ ولم تكن هذه الألف هي لام الكلمة الأولى: «الهدى»^(٦)؛ إذ الأصل: «ائتنا»؛ بهمزتين؛ وأولاهما «همزة الوصل»، والأخرى فاء الفعل؛ وهي الهمزة الساكنة، ولما وقعت همزة الوصل بعد كلمة

(١) انظر: النشر ١/ ٣٩٠، ٣٩١، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر؛ للشيخ/

أحمد الدمياطي: ص ٥٣، طبعة/ عبد الحميد أحمد حنفي بمصر .

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٥٤٣، ٥٤٤، والمقتضب ١/ ١٥٧، وشرح المفصل ٩/ ١٠٧، ١٠٨،

وشرح الشافية ٣/ ٣٢ .

(٣) سورة الأنعام: من الآية ٧١ .

(٤) سورة البقرة: من الآية ٢٨٣ .

(٥) سورة التوبة: من الآية ٤٩ .

(٦) انظر: شرح المفصل؛ لابن يعيش ٩/ ١٠٨ .

«الهدى» حذفت لزوال الحاجة إليها، وسقوطها التقى ساكنان، «الألف» التي هي لام «الهدى»؛ و«الهمزة الساكنة» التي هي فاء «اثننا» فحذفت الألف» تخلصاً من التقاء الساكنين، فصار التركيب: «الهداتنا»، فتخفف الهمزة - استحساناً - بإبدالها «ألفاً» على حد إبدالها في نحو: «راس»؛ لوقوعها ساكنة بعد فتح؛ أى: بعد الدال المفتوحة في كلمة «الهدى» قبلها، فيقال: «الهداتنا»؛ وبه قرأ حمزة؛ وأبو جعفر، وورش عن طريق الأصبهاني، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة^(١).

□ وفي الآية الثانية تبدل الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل «أؤتمن» «ياء»؛ لوقوعها ساكنة بعد الذال المسكورة في «الذى» قبله، فيقال: «الذيتمن»، فالياء المذكورة هي الياء المبدلة من الهمزة الساكنة، ولم تكن ياء «الذى»^(٢)؛ لأن الأصل: «أؤتمن»؛ بهمزتين، أو لاهما «همزة الوصل»، والثانية؛ أى: الهمزة الساكنة «فاء الفعل»، فلما تقدم اسم الموصول «الذى» وقعت همزة الوصل في الدرج، فحذفت لزوال الحاجة إليها، فالتقى ساكنان؛ ياء «الذى» وفاء الفعل «أؤتمن»؛ أى: الهمزة الساكنة، فحذفت «الياء» للتخلص من التقاء الساكنين، فيصير التركيب: «الذتتمن»، فخففت الهمزة - استحساناً - بأن تبدل «ياء»؛ لسكونها بعد كسر؛ على حد إبدالها في نحو: «ذيب»؛ فيقال: «الذيتمن»، وبه قرأ أبو جعفر؛ وورش من طريق الأصبهاني، والسوسي، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة^(٣).

(١) انظر: النشر في القراءات العشر؛ لابن الجزرى ١/ ٣٩٠، ٣٩١، طبعة/ دار الفكر؛

والإتحاف: ص ٥٣، ٢١٠، ٢١١.

(٢) انظر: شرح المنفصل ١٠٨/٩.

(٣) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون؛ للسمين الحلبي ١/ ٦٨٨، تحقيق

الشيخ/ على محمد عوض، وآخرين؛ والإتحاف: ص ٥٣، ١٦٧.

□ وفي الآية الثالثة تبدل الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل «اِذْن» (واواً)؛ لوقوعها ساكنة بعد اللام المضمومة في الفعل: «يقول» قبلها، فيقال: «يقولون لي»، والأصل: «اِذْن»؛ بهمزتين؛ الأولى «همزة الوصل»، والأخرى «فاء الفعل»، وقد أسقطت «همزة الوصل» لوقوعها في الدرج بعد كلمة: «يقول»، فيصير التركيب: «يقول نِذْن»، فتخفف الهمزة - استحساناً - بإبدالها «واواً»، لسكونها بعد ضم، على حد إبدالها في نحو: «لوم»، فيقال: «يقولون لي»^(١)، وبه قرأ أبو جعفر وورش من طريق الأصبهاني؛ والسوسى، وقرأ الباكون بتحقيق الهمزة^(٢)، ومثله «يا صالحوننا»^(٣)، في قوله - تعالى - : ﴿قالوا يا صالح اتعنا بما تعدنا﴾^(٤).

ثانياً: تخفيف الهمزة المفردة المتحركة :

تتعدد أحوال الهمزة المفردة المتحركة، وذلك لأن ما قبلها إما أن يكون ساكناً؛ وإما أن يكون متحركاً؛ فإن كان ساكناً فلا يخلو من أن يكون مما يجوز تحريكه أو مما لا يجوز؛ فما يجوز تحريكه هو: «الحرف الصحيح الساكن»، كما في نحو: «مسألة»؛ و«الواو - و - الياء» إذا كانتا من أصل الكلمة؛ كما في نحو: «السوء»^(٥) و«ذو إبل» و«سوأة» ونحو: «السيء»^(٦) و«بذئ إبل» و«جيثة»؛ أو كانتا للإلحاق؛ كما في نحو: «حوأبة» و«جبال»؛ أو كانتا

(١) انظر: شرح المفصل ١٩٨/٩ .

(٢) انظر: الإتحاف ص ٥٣، ٢٤٢، والدر المصون ٣/٢٩٥، ٤٧١ .

(٣) انظر: الدر المصون ٣/٢٩٥ .

(٤) سورة الأعراف: من الآية ٧٧ .

(٥) السوء: كل آفة؛ وبخاصة البرص. (القاموس ١/١٨) .

(٦) السئ: اللبن يكون في إحدى حالاته. (القاموس ١/١٨) .

ضميرين؛ كما فى نحو: «اتبعوا أمره» و«اتبعى أمره»؛ أو كانتا علامتى الجمع والمثنى؛ كما فى نحو: «مكرموا أخيك» و«من مكرمى أخيك» .

□ والساكن الذى لايجوز تحريكه يتمثل فى: «الألف» مطلقاً؛ كما فى نحو: «قائل»، و«الياء» الزائدة فى بنية الكلمة، وتكون حرف مد؛ كما فى نحو: «خطيئة» و«بريئة»، و«نبي»، وتكون للتصغير؛ كما فى نحو: «أفيس» تصغير «أفوس» جمع «فأس»، ويتمثل - أيضاً - فى «الواو» الزائدة فى بنية الكلمة، وهى التى ترد حرف مد؛ كما فى نحو: «مقروء» .

□ وإن كان ما قبل الهمزة متحركاً فإنه إما أن يكون مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً؛ سواء أكانت حركة الهمزة فتحة؛ كما فى نحو: «سأل» و«مائة» و«مؤجل»؛ أم كانت كسرة؛ كما فى نحو: «سثم» و«لامرئى» و«سئل»؛ أم كانت ضمة؛ كما فى نحو: «رءوف» و«مستهزئون» و«رؤوس» .

والهمزة فى جميع هذه الأحوال تتعاقب عليها أوجه التخفيف الثلاثة: الإبدال؛ والحذف؛ والتسهيل بجعلها بين بين، وبيان ذلك مايلى: -

١ - إذا وقعت الهمزة المفردة المتحركة بعد حرف ساكن لايجوز تحريكه فإن النحويين أجازوا تخفيفها من جهين: «الإبدال» و«التسهيل»، أما الإبدال فإنه يجوز إذا كان الساكن الذى قبل الهمزة «ياء المد» الزائدة؛ أو «ياء التصغير»؛ أو «واو المد» الزائدة، فتبدل «الهمزة» - حينئذ - حرفاً من جنس الحرف الساكن قبلها ثم يدغم فيه، ففى نحو: «خطيئة» و«نسى» و«بريئة» و«نبي» و«أفيس» و«سويئل» و«مقروءة» و«قروء»؛ يقال: «خطيئة» و«نسى» و«برية» و«نبي» و«أفيس» و«سويل» و«مقروءة» و«قروء»، إلا أن التخفيف فى: «نبي» و«برية» لازم لكثرة الاستعمال، وفى غيرها جائز لا واجب^(١) .

(١) انظر: الكتاب ٣/٥٤٧: ٥٥٥، وشرح المفصل: لابن يعيش ٩/١٠٨، ١٠٩؛ وشرح

□ أما التسهيل فإنه يجوز إذا كان الساكن الذى قبل الهمزة «ألفاً»، فإنها - حينئذ - تنطق بين الهمزة والألف إن كانت حركتها «الفتحة»؛ كما فى نحو: «سأل»، و«شاء»، وتنطق بين الهمزة والياء إن كانت حركتها «الكسرة»؛ كما فى نحو: «سائل» و«قائل»، وتنطق بين الهمزة والواو إن كانت حركتها «الضمة»؛ كما فى نحو: «تساؤل» و«تفاؤل»، وإنما تخفف الهمزة - هاهنا - بالتسهيل لأنها لو أبدلت لأبدلت «ألفاً»، وحينئذ يستحيل إدغامها فى الألف قبلها، ولا تحذف لأن الهمزة لا تحذف إلا بعد إلقاء حركتها على ما قبلها، والألف قبلها لا تقبل الحركة، فلم يبق إلا التسهيل فسلفت بجعلها بين بين، وفى ذلك ملاحظة لأمرها^(١).

٢ - إذا وقعت هذه الهمزة؛ أى: المتحركة بعد حرف صحيح ساكن، فإنها تخفف بالحذف، حيث تلقى حركتها على الساكن الصحيح قبلها لتكون دليلاً عليها؛ ثم تحذف، سواء أكانت «الهمزة» والحرف الساكن صحيح فى كلمة واحدة؛ أم كانت الهمزة فى أول كلمة والحرف الساكن الصحيح فى آخر كلمة قبلها؛ ولو كانت حرف التعريف .

□ فمن الأول نحو: «يسأل» و«اسأل» و«يجأر» و«أرى» و«يرأى» و«يرئى» و«المسألة» و«الكفاءة» و«الخبء» و«المرأة»، تخفف الهمزة فى هذه الألفاظ ونحوها - استحساناً - بأن تحذف بعد إلقاء حركتها على الساكن الصحيح قبلها؛ فيقال: «يسل» و«سل» و«يجر» و«أرى» و«يرى» و«يرى» و«المسلة» و«الكمة» و«الخب» و«المرءة»، وذلك جائز إلا فى: «أرى» و«يرى» و«يرى» فإنه لازم لكثرة الاستعمال^(٢) خلافاً لابن الحاجب الذى قضى بكونه كثيراً وليس لازماً^(٣).

(١) انظر: الكتاب ٥٤٦/٣؛ واللباب فى علل البناء والإعراب ٤٤٥/٢، وشرح المفصل

لابن يعيش ١٠٩/٩ .

(٢) انظر: الكتاب ٥٤٦/٣؛ واللباب ٤٤٦/٢، وشرح المفصل ١٠٩/٩ .

(٣) انظر: متن شرح الشافية: لابن الحاجب ٣٢/٣؛ (شرح الإمام الرضى) .

□ ومن الآخر نحو: «من أبوك» و«قد أفلح» و«كم إبلك» و«من أمك»؛ ونحو: «الأحمر» و«الأرض» و«الإيمان» و«الأنثى»، تخفف «الهمزة» - استحسناناً - بأن تلقى حركتها على الساكن الصحيح قبلها ثم تحذف، فيقال: «من بوك» و«قد فلح» و«كم بلك» و«من مك»، ويقال فيما سبق بلام التعريف: «الحمر» و«الرض» و«اليمان» و«النثى»؛ بإثبات همزة الوصل؛ مراعاة للأصل في «لام التعريف» وهو السكون؛ لأن حركتها - ها هنا - عارضة؛ فلم يعتد بها، والسكون منوى في «اللام»، ومن ثم تبقى «همزة الوصل» .

□ ويجوز حذف «همزة الوصل» لزوال الحاجة إليها بعد نقل حركة الهمزة إلى «لام التعريف»؛ وإن كانت عارضة، فيقال: «لحمر» و«لرض» و«ليمان» و«لنثى»، ونحو ذلك. (١)

٣ - إذا وقعت تلك الهمزة المتحركة بعد «الواو» - و - الياء» الساكنتين القابلتين للحركة، فإنه يجوز تخفيفها بحذفها بعد إلقاء حركتها على «الواو» أو «الياء» ففي نحو: «سواة» و«جيئة» و«حوابة» - و - جبال^(٢)، و«اتبعوا أمره» و«اتبعى أمره» و«مكرموا أخيك» و«إلى مكرمى أخيك» و«السوء» و«السى» و«ذو إبل» و«بذى إبل» و«أبو إسحاق» و«عن أبى أيوب» و«يفغزو أمه» و«قاضى أبيك»؛ تخفف الهمزة - استحسناناً - بإلقاء حركتها على ما قبلها ثم تحذف، فيقال: «سوة» و«جبة» و«حوبة» و«جيل» و«اتبعو مرة» و«اتبعى مره» و«مكرموا خيك» و«إلى مكرمى خيك» و«السو» و«السى» و«ذو بل»

(١) انظر: الكتاب ٥٤٥/٣، وشرح الشافية ٥١/٣، ٥٢، وشرح المفصل ١١٥/٩ .

(٢) فى اللسان ٧٤٢/٢، يقال: «دلو حوابة»؛ أى: واسعة، وقيل: ضخمة، وفى اللسان -

أيضاً ٥٢٩/١: جبال: الضبع .

و«بذيبيل» و«أبو سحاق» و«عن أبي يوب» و«يغزومه» و«قاضي بيك»^(١).

٤ - إذا وقعت هذه الهمزة المتحركة بعد حرف متحرك في كلمة واحدة؛ كما في نحو: «سأل» و«سنم» و«رءوف»؛ أو من كلمتين؛ كما في نحو: «فرح أخوك» و«قال إبراهيم» و«مال أمك»؛ فإن هذه الهمزة تخفف - استحساناً - بالتسهيل - غالباً -، وقد تبدل حرف علة، وإيضاح ذلك ما يلي:

أ - «الهمزة المفتوحة» تخفف بالتسهيل إن كان ما قبلها مفتوحاً؛ كما في نحو: «سأل» و«قرأ» و«فرح أحمد» و«حضر أبوك»، فالهمزة في هذه الأمثلة ونحوها ينطق بها بجعلها بين الهمزة والألف مع تقريبها من هذه الألف^(٢). فإن كان ما قبلها مكسوراً؛ أو مضموماً خففت بالإبدال، حيث تبدل «ياء» بعد المكسور، وتبدل «واو» بعد المضموم.

□ ففي نحو: «مائة» و«متر» - جمع «متر» وهي النسيمة -؛ ونحو: «يريد أن يقربك» و«من عند أخيك» و«لغلام أبيك»؛ يقال - بالتخفيف - : «ميتة» و«مير»؛ و«يريدون يقربك» و«من عندك يخيك» و«لغلام بيك».

□ وفي نحو: «مؤجل» و«تودة» و«يؤخذ»؛ ونحو: «مال أحمد» و«غلام أبيك»؛ يقال - بالتخفيف - : «موجل» و«تودة» و«يواخذ»؛ و«مال وحمد» و«غلام وبيك»^(٣).

(١) انظر: الكتاب ٣/٥٤٧، ٥٤٨؛ وشرح الشافية ٣/٣٥؛ وشرح المفصل ٩/١٠٩، ١١٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٥٤١، ٥٤٢؛ والمقتضب ١/١٥٥؛ وشرح الشافية ٣/٥٠؛ وشرح المفصل ٩/١١٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٥٤٣؛ والمقتضب ١/١٥٧؛ واللباب ٢/٤٤٦؛ وشرح الشافية ٣/٤٥.

ب - «الهمزة المكسورة» تخفف بالتسهيل مطلقاً؛ حيث ينطق بها بين بين؛ سواء أكان ما قبلها مفتوحاً أم مكسوراً أم مضموماً، وذلك هو القياس في كل همزة متحركة؛ لأن في تسهيلها تخفيفاً لها بإضعاف الصوت وتليينه وتقريبه من الحرف الساكن؛ مع بقية من آثار الهمزة ليكون دليلاً على أنها أصل ذلك الصوت، وإنما عدل عن تسهيل «الهمزة المفتوحة» المكسور ما قبلها والمضموم ما قبلها إلى تخفيفها بالإبدال - كما ذكر-؛ لأن تسهيلها - حينئذ - يؤدي إلى أن ينحى بها نحو «الألف»، ومحال أن يكون ما قبل «الألف» مكسوراً أو مضموماً، وكذلك ما يقرب منها^(١).

□ فالهمزة المكسورة تخفف - استحساناً - بجعلها بين الهمزة والياء؛ سواء أكان ما قبلها مفتوحاً؛ كما في نحو: «بئس» و«سئم» و«يئس»؛ و«قال إبراهيم»؛ أم مكسوراً؛ كما في نحو: «إلى امرئ» و«بغلام إسماعيل» و«من عند إبلك»؛ أو مضموماً؛ كما في نحو: «دئل» و«سئل» و«مرتع إبلك» و«غلام إبراهيم»، ولا ينكشف ذلك إلا بالمشافهة، وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه^(٢)، وذهب الأخفش إلى أن هذه الهمزة لاتخفف بالتسهيل إلا إذا كان ما قبلها مفتوحاً أو مسكوراً، فإذا كان ما قبلها مضموماً خففت بإبدالها «واوا» محضة، فيقال: «دول» و«سول» و«مرتع وبلك»؛ ونحو ذلك، وحجته أنها لو سهلت لكانت كالياء الساكنة، ووقوع الياء الساكنة بعد الضمة متعذر^(٣)، ورد بأن الياء

(١) انظر: الكتاب ٥٤٣/٣؛ وشرح المفصل ١١٢/٩.

(٢) انظر: الكتاب ٥٤٢/٣؛ واللباب ٤٤٧/٢؛ وشرح الشافية ٤٥/٣؛ وشرح المفصل

١١٢/٩.

(٣) انظر: المقتضب ١٥٧/١.

الساكنة تجي بعد الضمة، إلا أنه مستثقل ولم يكن متعذراً^(١)، ومن ثم رجح مذهب الخليل وسيبويه .

ج - «الهمزة المضمومة» تخفف بالتسهيل مطلقاً كالمكسورة، فينطق، بها بين الهمزة والواو؛ سواء أكان ما قبلها مفتوحاً؛ كما في نحو: «رءوف» و«لؤم»؛ و«غلام أختك أكرمته»؛ أم مكسوراً؛ كما في نحو: «يقرثون» و«من مال أمك»؛ أم مضموماً؛ كما في نحو: «رؤوس» و«مال أختك»، وانكشف ذلك بالمشافهة، وهذا مذهب الخليل وسيبويه^(٢)، وخالفهما الأخفش هاهنا - أيضاً - في تسهيل الهمزة إذا كان ما قبلها مكسوراً، حيث ذهب إلى أنها تخفف بإبد الها «ياء» فيقال: «يقريون» و«من مال يك»، وحجته أنها لو سهلت لكانت كالواو الساكنة، ومجى الواو الساكنة بعد الكسرة متعذر^(٣)، ورد - أيضاً - بأن الواو الساكنة تجي بعد الكسرة إلا أن ذلك مستثقل لامتعذر، وفي ذلك ترجيح لمذهب الخليل وسيبويه.

تخفيف الهمزة المفردة المتحركة عند القراء :

اتفق الذين يخففون الهمزة من القراء في كثير من الأحكام المذكورة التي قضى بها النحويون، واختلفوا في بعضها، فاتفقوا معهم في أحكام الهمزة المتحركة الواقعة بعد حرف ساكن مطلقاً، وذلك كما في قول الله - تعالى - :
﴿يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم﴾^(٤)؛ وقوله -

(١) انظر: المقتضب ١/١٥٧؛ واللباب ٢/٤٤٧؛ وشرح الشافية ٣/٤٦؛ وشرح المفصل ١١٢/٩ .

(٢) انظر: الكتاب ٣/٥٤٢؛ واللباب ٢/٤٤٧؛ وشرح الشافية ٣/٤٥؛ وشرح المفصل ١١٢/٩ .

(٣) انظر: المقتضب ١/١٥٧ .

(٤) سورة البقرة: من الآية ٤٠ .

تعالى:- «هاأنتم هؤلاء حاجبتم فيما لكم به علم»^(١)، حيث قرأ أبو جعفر؛ ونافع؛ وورش؛ وأبو عمرو؛ بتسهيل الهمزة بجعلها بين بين في: «إسرائيل» و«هاأنتم»؛ وماورد في القرآن مشابهاً لهما^(٢)، وفي قوله - تعالى:- «إنما النسئ زيادة في الكفر»^(٣)؛ وقوله - تعالى-: «فكلوه هنيئاً مريئاً»^(٤)؛ قرأ أبو جعفر؛ وورش من طريق الأزرق بإبدال الهمزة، «ياء» في: «النسئ» و«هنيئاً» و«مريئاً»؛ وماورد مماثلاً لها^(٥)؛ وفي قوله - تعالى- «الذين يتبعون الرسول النبي الأمي»^(٦)؛ قرأ نافع «النبي» بتحقيق الهمزة، وقرأ الباكون بتخفيفها، وكذلك في كل موضع وردت فيه^(٧)؛ وفي قوله - تعالى- «وجعلوا له من عباده جزءاً»^(٨)؛ قرأ أبو جعفر بحذف «الهمزة» في: «جزءاً» وماورد مماثلاً لها، بعد إلقاء حركتها على ماقبلها^(٩).

□ واتفقوا مع النحويين - أيضاً - إذا كانت الهمزة مفتوحة وماقبلها مكسور أو مضموم، كما في قوله الله - تعالى-: «سأل سائل بعذاب واقع»^(١٠)؛ قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة؛ والسكائي؛ ويعقوب؛ وخلف:

(١) سورة آل عمران: من الآية ٦٦ .

(٢) انظر: النشر ١/٤٠٠، ٤٠١؛ والإتحاف: ص ٥٧ .

(٣) سورة التوبة: من الآية ٣٧ .

(٤) سورة النساء: من الآية ٤ .

(٥) انظر: النشر ١/٤٠٥؛ والإتحاف: ص ٥٨ .

(٦) سورة الأعراف: من الآية ١٥٧ .

(٧) انظر: النشر ١/٤٠٦؛ والإتحاف: ص ٥٨ .

(٨) سورة الزخرف: من الآية ١٥ .

(٩) انظر: النشر ١/٤٠٦؛ والإتحاف: ص ٥٨ .

(١٠) سورة المعارج: الآية الأولى .

«سأل» بتحقيق الهمزة، وقرأ الباقون بإبدالها ألفاً^(١)؛ وفي قوله - تعالى-: «قال لاتواخذنى بما نسيت»^(٢)؛ وقوله - تعالى-: «وأصبح فؤاد أم موسى فارغاً»^(٣)؛ قرأ أبو جعفر؛ وورش بإبدال الهمزة «واو» فى: «تواخذنى» و«فؤاد»؛ وماورد مماثلاً لهما^(٤)، وفى قوله - تعالى - «قالوا أتتخذنا هزواً»^(٥)؛ وقوله - تعالى-: «ولم يكن له كفواً أحد»^(٦)، قرأ حفص: «هزوا» و«كفواً» بإبدال الهمزة «واو»، وقرأ الباقون: «هزواً» و«كفواً» بتحقيق الهمزة^(٧).

□ وفى قول الله - تعالى-: «كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله»^(٨)؛ وقوله - تعالى-: «فأماته الله مائة عام ثم بعثه»^(٩)؛ وقوله - تعالى-: «ولقد استهزئ برسل من قبلك»^(١٠)؛ قرأ أبو جعفر: «فيه» و«مئة» و«استهزئ»؛ بإبدال الهمزة «ياء»، وكذلك ماورد مماثلاً لها، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة^(١١)؛ وفى قوله - تعالى-: «إنى رأيت أحد عشر كوكباً»^(١٢)؛ وقوله - تعالى-: «لأملأن

-
- (١) انظر الإتحاف: ص ٥٥ .
 - (٢) سورة الكهف: من الآية ٧٣ .
 - (٣) سورة القصص من الآية ١٠ .
 - (٤) انظر: النشر ١/٣٩٥؛ والإتحاف: ص ٥٥ .
 - (٥) سورة البقرة: من الآية ٦٧ .
 - (٦) سورة الإخلاص: الآية ٤ .
 - (٧) انظر: النشر ١/٣٩٥؛ ٣٩٦؛ والإتحاف: ص ٥٥ .
 - (٨) سورة البقرة: من الآية ٢٤٩ .
 - (٩) سورة البقرة: من الآية ٢٥٩ .
 - (١٠) سورة الأنعام: من الآية ١٠؛ وسورة الرعد: من الآية ٣٢؛ سورة الأنبياء: من الآية ٤١ .
 - (١١) انظر: النشر ١/٣٩٦؛ والإتحاف: ص ٥٥ .
 - (١٢) سورة يوسف: من الآية ٤ .

جهنم^(١)؛ قرء أبو جعفر، وقالون؛ وورش: «رأيت» و«لأملأن»؛ وماورد مثلها في القرآن بتسهيل الهمزة بجعلها بين بين، وقرأ الكسائي بحذفها، والتسهيل هو الأقيس^(٢).

□ والذي خالف فيه القراء النحويين حكم تخفيف الهمزة المكسورة وماقبلها مكسور؛ أو مفتوح، فالمكسور ما قبلها كما في نحو قول الله - تعالى -: «إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين.... الآية»^(٣)؛ وقوله - تعالى -: «متكئين فيها على الأرائك»^(٤)؛ وقوله - تعالى -: «إنا كفيناك المستهزئين»^(٥)، ف«الصابئين» و«متكئين» و«المستهزئين»؛ ونحوها من الكلمات التي بها همزة مكسورة وقبلها مكسور وبعدها «ياء» قرأها نافع وأبو جعفر بحذف «الهمزة» وقرأ الباكون بتحقيقها^(٦)؛ في حين قضى النحويون بتسهيل الهمزة - جوازاً - بحيث ينطق بها بين الهمزة والياء^(٧)، والهمزة المكسورة وماقبلها مفتوح كما في قوله - تعالى -: «ولكن ليطمئن قلبي»^(٨)؛ وقوله - تعالى -: «اليوم يشس الذين كفروا من دينكم»^(٩)؛ حيث انفرد الحنبلي عن هبة الله بتسهيل الهمزة في:

(١) سورة الأعراف: من الآية ١٨ .

(٢) انظر: النشر ١/٣٩٧، ٣٩٨؛ والإتحاف: ص ٥٦ .

(٣) سورة الحج: الآية ١٧ .

(٤) سورة الكهف: من الآية ٣١؛ وسورة الإنسان: من الآية ١٣ .

(٥) سورة الحجر: الآية ٩٥ .

(٦) انظر: النشر ١/٣٩٧؛ والإتحاف: ص ٥٦ .

(٧) انظر: الكتاب ٣/٥٤٢؛ وشرح وشرح الشافية ٣/٤٥؛ وشرح المفصل: لابن يعيش ٩/

(٨) سورة البقرة: من الآية ٢٦٠ .

(٩) سورة المائدة: من الآية ٣ .

« يطمئن » و« يس » كما ذهب النحويون، وقرأ سائر القراء غيره بتحقيق الهمزة (١).

□ وخالف القراء النحويين - أيضاً - فى حكم تخفيف الهمزة المضمومة وماقبلها مكسور؛ أو مفتوح، وبعدها «واو»؛ حيث ذهب أهل التخفيف منهم إلى حذف الهمزة؛ كما فى قول الله - تعالى-: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون... الآية﴾ (٢)؛ وقوله - تعالى-: ﴿هم وأزواجهم فى ظلال على الأرائك متكئون﴾ (٣)؛ وقوله - تعالى-: ﴿قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون﴾ (٤)؛ وقوله - تعالى-: ﴿ولا يبطأون موطناً يغيب الكفار﴾ (٥)؛ حيث قرأ أبو جعفر ونافع: «الصابون» و«متكون» و«مستهزون» و«يطون»؛ بحذف الهمزة، وقرأ الباقون بتحقيقها، وكذلك كل ماورد فى القرآن مماثلاً لهذه الكلمات (٦)، أما النحويون فقد أجازوا تخفيف الهمزة فى الأمثلة المذكورة ونحوها بتسهيلها بحيث تصير بين الهمزة والواو حين النطق بها. (٧)

-
- (١) انظر: النشر ٣٩٩/١؛ والإتحاف: ص ٥٦، ٥٧ .
 - (٢) سورة المائدة: من الآية ٦٩ .
 - (٣) سورة يس: الآية ٥٦ .
 - (٤) سورة البقرة: من الآية ١٤ .
 - (٥) سورة التوبة: من الآية ١٢٠ .
 - (٦) انظر: النشر ٣٩٧/١؛ والإتحاف: ص ٥٦ .
 - (٧) انظر: المقتضب ١٥٧/١؛ وشرح الشافية ٤٦/٣؛ وشرح المفصل ١١٢/٩ .

المبحث الثالث

أحكام الهمزتين المجتمعين وإحداهما ساكنة

إذا التقت همزتان إحداهما ساكنة فإما أن تكون الثانية منهما هي الساكنة؛ وإما أن تكون الأولى وإما أن يكون ذلك في كلمة واحدة؛ وإما أن يكون من كلمتين. فإذا اجتمعت الهمزتان أولهما متحركة والثانية ساكنة خففت الهمزة الساكنة بأن تبدل حرف علة يتلاءم مع حركة الهمزة الأولى ويجانسها؛ سواء أكانتا ملتقيتين في كلمة واحدة؛ أم كانتا من كلمتين؛ إلا أن إبدالها في كلمة واحدة واجب؛ وإبدالها من كلمتين جائز، وذلك لأن تلاقي الهمزتين في الكلمة الواحدة أبلغ في الثقل الذي يزداد باجتماع الهمزتين، فضلاً عن كون الثقل قد حصل من الهمزة الثانية؛ وهي الساكنة، ومن ثم وجب التخفيف بإبدال الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة الهمزة الأولى الملتقية معها في كلمة^(١)

□ فيجب إبدال الهمزة الساكنة «ألفاً» إذا كانت حركة الهمزة الأولى فتحة؛ كما في نحو: «آمن» و«أثر» و«آدم» و«آخر»، وأصلها: «أمن» و«أثر» و«أدم» و«آخر»، ويجب إبدالها «ياء» إذا كانت حركة الهمزة الأولى كسرة؛ كما في نحو: «إيمان» و«إيثار»؛ وأصلها: «إئمان» و«إئثار»، ويجب إبدالها «واو» إذا كانت الهمزة الأولى ضمة، كما في نحو: «أومن» و«أوثر»، والأصل: «أومن» و«أوثر»، هذا هو مذهب عامة النحويين، وهو مذهب جميع القراء - أيضاً -؛ ليس عنهم في ذلك اختلاف^(٢)، ومن ذلك: «آسى» «آتيك» و«آزر» و«آلهة» و«إيلاف» و«أوذوا» و«أوتى»؛ في قول الله - تعالى -: ﴿فكيف آسى على قوم كافرين﴾^(٣)؛ وقوله - تعالى -:

(١) انظر: شرح الشافية ٥٣/٣؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٩ .

(٢) انظر: النشر ٣٨١/١ .

(٣) سورة الأعراف: من الآية ٩٣ .

﴿قال عفريت من الجن أنا آتيك به﴾^(١)؛ وقوله - تعالى - : ﴿واذا قال إبراهيم لأبيه آزر أتتخذ أصناماً آلهة﴾^(٢)؛ وقوله - تعالى - : ﴿إيلاف قريش* إيلافهم رحلة الشتاء والصيف﴾^(٣)؛ وقوله - تعالى - : ﴿وأوذوا حتى أتاهم نصرنا﴾^(٤)؛ وقوله - تعالى - : ﴿فأما من أوتى كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرءوا كتابية﴾^(٥).

□ فإذا التقت الهمزتان؛ المتحركة فالساكنة منفصلتين؛ أى: من كلمتين؛ فإن الثقل الحاصل من اجتماعهما موزع على الكلمتين، ومن ثم كان تخفيف الهمزة الثانية الساكنة بإبدالها حرف مد مجانس لحركة الهمزة الأولى جائزاً - استحساناً - لا واجباً .

□ فإذا كانت الهمزة الأولى مفتوحة جاز تخفيف الهمزة الساكنة بإبدالها «ألفاً» أو تحقيقها على الأصل؛ وذلك نحو: «أأتمر أخوك بأمرك؟»، فالهمزة الأولى المفتوحة «همزة الاستفهام»؛ وهى كلمة مستقلة، والهمزة الثانية الساكنة فاء الفعل «أتمر»؛ الواقعة بعد همزة الوصل التى حذفت للاستغناء عنها بدخول همزة الاستفهام، فلما التقت الهمزة المفتوحة بالهمزة الساكنة جاز تخفيف الثانية بإبدالها «ياء»؛ أو تحقيقها على الأصل؛ كما فى نحو: «عند المجئ ائتمر بأمرى»؛ إذ يجوز أن يقال: «عند المجئ يتمر بأمرى»؛ بإبدال الهمزة الساكنة «ياء» بعد حذف همزة الوصل لوقوعها فى الدرج .

(١) سورة النمل: من الآية ٣٩ .

(٢) سورة الأنعام: من الآية ٧٤ .

(٣) سورة قريش: الآيتان؛ الأولى والثانية .

(٤) سورة الأنعام: من الآية ٣٤ .

(٥) سورة الحاقة: الآية ١٩ .

□ وإذا كانت الهمزة الأولى مضمومة جاز تخفيف الثانية بإبدالها «واوا» أو تحقيقها على الأصل؛ كما في نحو: «لو يشاء أثمر»، فيجوز أن يقال: «لو يشاء وثمر»؛ بإبدال الهمزة الساكنة «واوا» بعد حذف همزة الوصل لوقوعها في الدرج^(١).

□ هذا.. وإذا اجتمعت الهمزتان أولاهما ساكنة والثانية متحركة؛ في كلمة واحدة فإن ذلك لا يتأتى في موضع «الفاء»؛ لأن ذلك يفضى إلى الابتداء بالساكن؛ وهو متعذر، وإنما يكون اجتماع هاتين الهمزتين في موضع «العين»؛ أو في موضع «اللام»، والذي يسوغ استعماله منهما ما التقت فيه الهمزتان في موضع «العين»؛ نحو: «سأل» و«سؤال»؛ و«رأس» و«لأأل»؛ أى: بائع الرؤوس - و - بائع اللؤلؤ»، ففي هذه الأسماء ونحوها يجب إدغام الهمزة الأولى في الثانية محافظة على وضع الصيغة الموضوعية على التضعيف؛ فيقال: «سأل» و«سؤال» و«رأس» و«لأأل» - بتضعيف الهمزة مفتوحة بعدها ألف المد-، فالتخفيف في هذا الموضع بالإدغام ولم يكن بوجه من أوجه التخفيف الثلاثة المذكورة، وإنما كان بالإدغام؛ مع ثقل الهمزتين؛ لأن قريهما من أول الكلمة خففهما؛ إذ إن أولى هاتين الهمزتين متصلة بفاء الكلمة.^(٢)

□ ولا يسوغ استعمال ما التقت فيه هاتان الهمزتان في موضع «اللام»؛ لأنه لا يكاد يشيع له نظائر ماثورة في فصيح الكلام، ولا تجنح إليه الأساليب الرفيعة، وإنما تبنى له صيغ فرضية من فعل مهموز اللام نحو: «قرأ»؛ على وزن صيغة مستعملة، وحينئذ يجب تخفيف الهمزة الثانية المتحركة بإبدالها «ياء» مطلقاً؛ وقعت طرفاً؛ أو غير طرف، فوقعها طرفاً كأن يصاغ اسم من الفعل «قرأ» على وزن: «قمطر»؛ فيقال: «قرأ»؛ ثم تبدل الثانية «ياء» فيقال: «قرأى». وإنما تخفف الهمزة الثانية - حينئذ - بإبدالها «ياء» مع

(١) شرح الشافية ٣/٦٣، ٦٤.

(١) انظر: المرجع السابق ٣/٥٥.

تحقيق الهمزة الأولى؛ في حين أنه يمكن إدغام هاتين الهمزتين، إلا أنهما لما التقتا في الطرف؛ والطرف محل التغيير؛ غيرت الهمزة الثانية بإبدالها «ياء» فراراً من الثقل .

□ وقيل: أدغمتا في موضع العين؛ لأن العينين أحرى بالإدغام من اللامين؛ إذ أن العينين لا يكونان إلا من جنس واحد؛ بخلاف اللامين، بدليل نحو: «درهم» و«قردد»، فضلاً عن أن الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف؛ بدليل نحو: «هوى» - بواوين-، وامتناع ذلك في: «أواقي» جمع: «واقية»^(١)

□ هذا.. ووقوع الهمزة؛ الساكنة فالمتحركة في موضع اللام؛ غير طرف يتمثل في أن يصاغ من الفعل «قرأ» اسم على وزن: «سفرجل»، فيقال: «قرأاً» - بثلاث همزات - ، فلفرط الاستثقال بتكرار الهمزة تخفف الهمزة الثانية؛ وتحقق الهمزتين: الأولى والثالثة، وذلك لعدم التقائهما، وإنما تخفف الهمزة الثانية بإبدالها «ياء» لأن الثقل نشأ منها، ومن ثم يقال: «قرأياً»^(٢)؛ بهمزتين بينهما «ياء» مبدلة من «همزة»؛ وهي غير طرف، وإنما وجب إبدال الهمزة الثانية «ياء» دون الأولى والثالثة لأن إبدال إحدهما يؤدي إلى توالي همزتين من غير أن تبدل ثانيتهما للتخفيف، وذلك لا يجوز، إذ القياس مع اجتماع الهمزتين في موضع «اللام» تخفيف ثانيتهما بإبدالها «ياء» لكون الثقل الناشئ من اجتماعهما قد حصل منها^(٣)، وقد خففت بإبدالها «ياء» ولم تبدل «واواً» لأن «اليا» أقرب مخرجاً إلى الهمزة من «الواو»^(٤).

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/٤٢١؛ وحاشية الشيخ بس على شرح التصريح ٢/٣٧٣.

(٢) انظر: شرح الشافية ٣/٦٣ .

(٣) انظر: المرجع السابق ٣/٥٩، ٦٣، وحاشية الشيخ بس على شرح التصريح ٢/٣٧٣ .

(٤) انظر: شرح الشافية ٣/٦٣ .

التقاء الهمزتين؛ الساكنة فالمتحركة من كلمتين :

إذا التقت الهمزتان؛ الساكنة فالمتحركة من كلمتين؛ كما فى نحو: «اقرأ آية»؛ و: «اقرأ أباك السلام»؛ و: «لم يردؤ أخوك» - أى: لم يكن معيناً ولاناصراً لأحد-؛ و: «لم تردؤ أمك»؛ و: «لم يردؤ إسماعيل»؛ فإن أهل الحجاز يخففون الهمزتين معاً؛ فيبدلوا الهمزة الأولى؛ أى: الساكنة «ألفاً» إذا كان ما قبلها مفتوحاً، ويبدلونها «ياء» إذا كان ما قبلها مكسوراً، ويبدلونها «واو» إذا كان ما قبلها مضموماً، أما الهمزة الثانية؛ أى: المتحركة فإنها يسهلونها بين بين إذا وليت «الألف» المبدلة من الهمزة الأولى؛ لامتناع نقل حركتها إلى الألف، وذلك بأن ينطق بها بين الهمزة والألف فيقال: «اقرأ آية»، فإذا وليت كلاً من «الياء» و«الواو» المبدلتين من الهمزة الأولى نقلت حركتها إليهما ثم تحذف، فيقولون: «اقرأ باك» و«لم يرد وخوك» و«لم تردومك» و«لم يرد وسماعيل»^(١)، وإنما قضى أهل الحجاز بتخفيف الهمزتين معاً لأنه لو لم تكن إلا همزة واحدة لحففت.^(٢)

□ أما غير أهل الحجاز فإن منهم جماعة يحققون الهمزة الأولى «الساكنة» ويخففون الثانية «المتحركة» بنقل حركتها إلى الهمزة الأولى ثم تحذف على حد تخفيفها فى نحو: «من بوك»، و«كم بلك»؛ فيقولون: «اقرأ آية»؛ و«اقرأ باك»؛ و«لم يردؤ بوك»؛ و«لم تردؤمك»؛ و«لم يردؤ سماعيل»^(٣)، وذلك هو الأقيس^(٤).

□ ومنهم جماعة يخففون الهمزة الأولى «الساكنة» بإبدالها حرف مد مجانس لحركة ما قبلها؛ على حد تخفيفها فى: «راس» و«ذيب» و«لوم»؛

(١) انظر: الكتاب ٥٥٠/٣ (هارون)؛ وشرح الشافية ٦٦/٣ .

(٢) انظر: الكتاب ٥٥٠/٣ .

(٣) انظر: شرح الشافية ٦٦/٣؛ وشرح المفصل؛ لابن يعيش ١٢٠/٩ .

(٤) انظر: المستوفى فى النحو؛ لعلى بن مسعود الفرخان ٢١٦/٢، تحقيق الدكتور/ محمد

ويحققون الهمزة الثانية «المتحركة»، فيقولون: «اقرأ آية» و«اقرأ أباك»
و«لم يرد وأبوك» و«لم تردوأمك» و«لم يردوإسماعيل»^(١).
□ ومنهم جماعة يحققون الهمزتين معاً؛ وهم بنو تميم والكوفيون^(٢)،
وهو الأصل في اللغة .

هذه أربعة مذاهب في هذه المسألة، وحكى أبو زيد عن العرب مذهباً
خامساً فيها، وهو إدغام الهمزة الأولى في الثانية على حد إدغامها في:
«رأس» و«لأل»، فيقولون: «اقرأ آية» و«اقرأ أباك» و«لم يردوؤخوك» و«لم
يردئ سماعيل»^(٣). - والله أعلم - .

(١) انظر: شرح الشافية ٦٦/٣؛ وشرح المفصل ١٢٠/٩ .

(٢) انظر: شرح الشافية ٦٦/٣ .

(٣) انظر: المرجع السابق، وشرح المفصل ١٢٠/٩، والمستوفى ٢١٦/٢، ٢١٧ .

المبحث الرابع

أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين فى كلمة

اجتماع الهمزتين المتحركتين فى كلمة واحدة إما أن يكون فى الطرف؛
أى: فى موضع اللام، وإما أن يكون فى غيره .

□ فإذا التقت هاتان الهمزتان فى موضع اللام وجب تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها «ياء» مطلقاً؛ أى: مع فتح الهمزة الأولى أو كسرها أو ضمها؛ ولايسوغ استعمال أمثلة لهذا الضرب؛ إذ لا أثر لها فى فصيح الكلام؛ ولا تنجح إليها الأساليب الرفيعة، ومن ثم افترض الصرفيون له أبنية لمجرد التدريب، حيث بنوا من الفعل المهموز: «قرأ» ثلاث صيغ؛ إحداها لفتح أولى الهمزتين على وزن «جعفر»؛ فيقال: «قرأاً» والثانية لكسرها على وزن «قرمز» - وهو نوع من الصيغ؛ مائل للحمرة -؛ فيقال: «قرئى»، والثالثة لضمها على وزن «برثن»، فيقال: «قرؤؤ»، فهذه الصيغ الثلاث لم يعرف لها نظائر ماثورة، ولأبأس من الوقوف على حكم تخفيف الهمزة فيها على سبيل التدريب، وهو وجوب إبدال الهمزة الثانية «ياء» فى الصيغ الثلاث، وذلك لقرب مخرج الياء من الهمزة؛ ولأنها لو أبدلت «واو» لقلبت بعد ذلك «ياء»، إذ إن الواو تبدل ياء إذا وقعت ثالثة فصاعداً بعد كسرة أو ضمة، وكذلك إذا وقعت رابعة فصاعداً بعد فتحة، ولذلك تعينت «الياء» مطلقاً، فيقال - فى الصيغة الأولى - : «قرأى»؛ بإبدال الهمزة الثانية «ياء» - وجوباً -، ثم تبدل هذه الياء «ألفاً» لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فيقال: «قرأى»، ويعد اسماً مقصوراً .

□ ويقال - فى الصيغة الثانية - : «قرئى»؛ بإبدال الهمزة الثانية «ياء» - وجوباً -، ثم تحذف الحركة لاستثقالها على الياء؛ ويبقى التنوين لكون هذا الاسم معرباً، وحينئذ يلتقى ساكنان؛ التنوين و«الياء» بعد حذف حركتها؛ فتحذف الياء تخلصاً من التقاء الساكنين؛ فيقال: «قرء» على وزن «هند»، ويعد هذا الاسم من المنقوص الذى حذفت لامه؛ ك«داع» و«قاص» و«هاد»؛ ونحوها .

□ وفي الصيغة الثالثة يقال: « قرؤى »؛ بإبدال ثانية الهمزتين « يا » - وجوباً -، ثم تقلب ضمة الهمزة الأولى كسرة لتسلم الياء من الإعلال بقلبها « واوا »؛ فيقالك « قرئى »، ثم تحذف حركة الياء للاستثقال، ثم تحذف الياء تخلصاً من التقاء الساكنين؛ فيقال: « قرء » على وزن « قفل »، وبعد هذا الاسم - أيضاً - من المنقوص الذي حذفت لامه (١)

□ أما إذا كان التقاء الهمزتين المتحركتين في غير موضع اللام فإنه يجب تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها « يا » أو « واوا » بحسب ما تقتضيه القواعد، إذ إن هذه الهمزة لا تخلو من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، والهمزة الأولى لا تخلو - أيضاً - من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فينتج عن ذلك تسع صور؛ حاصلة من ضرب الأحوال الثلاثة للهمزة الأولى في الأحوال الثلاثة للهمزة الثانية، وقد قضى الصرفيون بأن تبدل الهمزة الثانية « يا » في أربع منها، وذلك إذا كانت مكسورة مع فتح الأولى أو كسرها أو ضمها؛ أو كانت مفتوحة مع كسر الهمزة الأولى، وتبدل « واوا » في الصور الخمس الباقية، وذلك إذا كانت مضمومة مع فتح الهمزة الأولى أو كسرها أو ضمها؛ أو كانت مفتوحة مع فتح الأولى أو ضمها. (٢)

□ والأمثلة التي أوردها النحويون للصور التسع أكثرها أبنية وصيغ فرضية لم يعثر لها على أثر فيما نظقت به العرب، والمقبول منها والسائغ في الاستعمال أربعة أمثلة؛ هي: « أوادم » جمع « آدم » - المسمى به -، و« أويدم » تصغيره، و« أوب » جمع « أب » المذكور في قول الله - تعالى -: ﴿ وفاكهة وأبا ﴾ (٣)؛ وهو المرعى؛ و« أئمة » جمع « إمام »، فثلاثة منها أمثلة لثلاث صور

(١) انظر: شرح الأشموني في حاشية الصبان ٤/٤٢٠، ٤٢١؛ شرح التصريح ٣٧٤/٢.

(٢) انظر: شرح التصريح ٣٧٤/٢.

٣١ الآية .

من صور إبدال الهمزة الثانية «واواً» والرابع مثال لصورة من صور إبدالها «ياء» وبيانها مايلي:

* «أوادم» أصله: «أأدم»؛ بهمزتين متتاليتين مفتوحتين؛ على وزن: «أفاعل»، أولي الهمزتين زائدة والأخرى فاء الكلمة، أبدلت الهمزة الثانية «واوا» - وجوباً - لوقوعها مفتوحة بعد همزة مفتوحة؛ فقليل: «أوادم»^(١).

* و«أويدم» تصغير «آدم» - المسمى به - علي صيغة «فعيعل»، وأصله: «أؤيدم»؛ بهمزتين متتاليتين أولاهما مضمومة والأخرى مفتوحة، ومن ثم وجب إبدال الهمزة الثانية «واواً» فقليل: «أويدم»^(٢).

* و«أوب» صلة: «أأبب» علي وزن «أفعل»؛ بهمزتين متتاليتين؛ أولاهما مفتوحة والأخرى ساكنة؛ بعدها مثلان متحركان «الباءان» أولهما مضموم، والقياس يقتضى أن تبدل الهمزة الثانية «ألفاً» لسكونها بعد همزة مفتوحة؛ علي حد إبدالها في: «آدم» إلا أن المثليين الواقعين بعد الهمزة الساكنة ينبغي إدغامها؛ فنقلت ضمة الباء الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها توصلًا إلى الإدغام، إذ إن الاعتبار بالإدغام سابق علي الاعتبار بتخفيف الهمزة،^(٣) فلما سكنت الباء الأولى - باعتبار الوضع - أدغمت في الباء الثانية فقليل: «أؤب»، ولما كان اجتماع الهمزتين المتحركتين في كلمة واحدة غاية في الثقل وجب تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها «واواً»؛ لوقوعها مضمومة - وضعاً - بعد همزة مفتوحة؛ فقليل: «أؤب»^(٤).

(١)، (٢) انظر: الكتاب ٥٥٢/٣ (هارون)؛ وشرح التصريح ٣٧٥/٢؛ وشرح الأشموني في

حاشية الصبان ٤١٩/٤؛ وحاشية الخضرى علي شرح ابن عقيل ٤٤١/٢ .

(٣) انظر: الدر المصون ٤٥١/٣ .

(٤) انظر: شرح التصريح ٣٧٤/٢، وشرح الأشموني في حاشية الصبان ٤٢٠/٤، وشرح

ابن عقيل، في حاشية الخضرى ٤٤٣/٢ .

* و«أئمة» أصله: «أئمة»؛ إذ إنه جمع قلة علي بناء «أفعلة»، فهذا البناء يلتزم في أمور منها كون المفرد على وزن «فعال» - بكسر الفاء - بحيث تماثل عينه لامه؛ أى: تكون عينه ولامه من جنس واحد؛ ك«زمام» وجمعه: «أزمة»، وأصله قبل الإدغام: «أزمة»، ومثله «إمام» فإنه يجمع على «أفعلة»؛ فيقال: «أئمة»؛ بهمزتين متتاليتين أولاهما مفتوحة والأخرى ساكنة، وقد وقع بعده مثلان متحركان، وهما «الميمان»، والقياس يقتضى تخفيف الشقل الحاصل من اجتماع الهمزتين فى هذه الكلمة؛ وذلك بإبدال الهمزة الساكنة «ألفاً» لوقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة؛ على حد إبدالها فى: «أنية» جمع: «إناء»؛ إذ الأصل فيه: «أنية»؛ إلا أن الهمزة الساكنة فى: «أئمة» وليها مثلان مجتمعان كلاهما متحرك؛ أى الميمان، وقد توفرت فيهما شروط وجوب الإدغام، ولما كان الاعتبار بالإدغام سابق على الاعتبار بتخفيف الهمزة نقلت حركة الميم الأولى وهى «الكسرة» إلى الهمزة الساكنة قبلها للتوصل إلى الإدغام، ثم أدغمت الميم الأولى التى سكنت - وضعاً - بعد إلقاء حركتها على ما قبلها فى الميم الأخرى ف قيل: «أئمة»؛ بهمزتين؛ أولاهما مفتوحة والأخرى مكسورة - باعتبار الوضع -، وذلك يوجب تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها «ياء»؛ لكونها مكسورة بعد همزة مفتوحة، ف قيل: «أئمة»، وذلك هو القياس عند النحويين البصريين، وارتضاه جماعة منهم الفارسي. (١)

□ وذهب الكوفيون إلى تحقيق الهمزتين معاً، واحتجوا بأن الهمزة الأولى فى «أئمة» زائدة على المفرد: «إمام»؛ إذ إنها همزة الجمع، فهى تشبه - فى ذلك - همزة الاستفهام الداخلة على «إذا» ونحوه؛ إذ يقال: «أنذا»؛ بتحقيق الهمزتين، يضاف إلى ذلك أن كلاً من همزة الجمع وهمزة الاستفهام

(١) انظر: شرح المفصل ١١٧/٩؛ وشرح التصريح ٣٠٣/٢؛ والنشر ٣٧٩/١، والدر

محرركة بالفتح، فلما تشابها في الزيادة والحركة حققت الهمزتان في «أئمة» على حد تحقيقهما في: «أنذا» ونحوها^(١).

□ ورد هذا القول للكوفيين بأن لفظ «أئمة» كلفظ «أنذا» ونحوه وليس مثله في أحوال البنية؛ لأن «همزة الاستفهام» كلمة مستقلة برأسها، فهي منفصلة عن «إذا» وعليه يكون الالتقاء الهمزتين من كلمتين، أما «همزة الجمع» في «أئمة» فهي من بنية الكلمة، إذن التقاء الهمزتين في كلمة واحدة، و- أيضاً - كسرة الهمزة الثانية في «أنذا» أصيلة؛ وكسرتها في «أئمة» عارضة، ولذلك لا يجوز حمل هذا الجمع على «أنذا» ونحوه في تحقيق الهمزتين معاً؛ وإنما ينبغي تخفيف الثانية منهما بإبدالها «ياء» - على القياس - كما ذهب البصريون فيقال: «أئمة»^(٢).

□ وأضاف الزمخشري - في ذلك - مذهباً ثالثاً؛ إذ ذهب إلى تحقيق الهمزة الأولى، وتخفيف الهمزة الثانية بالتسهيل؛ بحيث ينطق بها بين «الهمزة» و«الياء»، وصرح بأن إبدالها «ياء» كما ذهب البصريون لا يجوز، والقراءة بها لحن وتحريف^(٣).

□ وهذا القول للزمخشري مرفوض؛ ومذهبه مردود، فقوله مرفوض؛ لأن قراءة «أئمة» كيف تكون لحناً وتحريفاً وقد قرأ بها رأس النخاعة البصريين أبو عمرو بن العلاء؛ وقارئ أهل مكة ابن كثير؛ وقارئ أهل المدينة نافع - كما سيأتي -؟!

□ ومذهبه مردود بأن قراءة التسهيل بين بين تفضي إلى ملاحظة الهمزة الثانية التي تضاعف بها ثقل الكلمة؛ إذ إن جعلها بين بين يؤدي إلى كون

(١) انظر: الحجة؛ لابن زنجلة؛ ص ٣١٥؛ تحقيق/ سعيد الأفغاني؛ والحجة؛ لابن خالويه؛

ص ١٧٣؛ بتحقيق وشرح الدكتور/ عبد العال سالم مكرم؛ والكشف ١/ ٣٩٨.

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات؛ لمكي بن أبي طالب ١/ ٤٩٨، ٤٩٩.

(٣) انظر: الكشاف؛ للزمخشري ٢/ ٢٥١، نشر/ دار الريان للتراث بالقاهرة.

«الياء» مشوبة بالهمزة، والقياس ألا يكون في الياء بقايا الهمزة؛ لوجود همزة متحركة قبلها، بل يجب أن تكون «ياء» خالصة فيقال: «أئمة»، كما ذهب البصريون، وهو الصحيح. (١)

□ هذا.. وقد ورد لفظ «أئمة» في القرآن الكريم في خمسة مواضع، وذلك قول الله - تعالى -: «فقاتلوا أئمة الكفر» (٢)؛ وقوله - تعالى -: «وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا» (٣)؛ وقوله - تعالى -: «ولجعلهم أئمة» (٤)؛ وقوله - تعالى -: «وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار» (٥)؛ وقوله - تعالى -: «وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا» (٦)، وللقراء في «أئمة» خمسة أوجه؛ الثلاثة الواردة عن النحاة، ووجهان آخران، فقد قرأ حمزة وعاصم والكسائي - من الكوفيين-؛ وابن عامر وابن ذكوان وخلف وروح: «أئمة»؛ بتحقيق الهمزتين من غير إدخال ألف بينهما، ووافقهم - في ذلك - الحسن والأعمش (٧).

□ وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: «أئمة»؛ بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية بإبدالها «ياء» خالصة بغير مد بينهما (٨).

(١) انظر: شرح المفصل: لابن يعيش ١١٧/٩، والكشف ٤٩٩/١ .

(٢) سورة التوبة: من الآية ١٢ .

(٣) سورة الأنبياء: من الآية ٧٣ .

(٤) سورة القصص: من الآية ٥ .

(٥) سورة القصص: من الآية ٤١ .

(٦) سورة السجدة: من الآية ٢٤ .

(٧) انظر: النشر ٣٧٨/١؛ والإتحاف: ص ٥٠، والحجة: لابن زنجلة: ص ٣١٥؛ والدر المصون

. ٤٥٠/٣

(٨) انظر: البحر المحیط ١٥/٥؛ والحجة: لابن زنجلة: ص ٣١٥ .

وقرأ الجمهور من أهل الأداء: «أئمة»؛ بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية بجعلها بين الهمزة والياء^(١)، وروى أن قراءة التسهيل بين بين قرأ بها - أيضاً - نافع وابن كثير وأبو عمرو^(٢).

□ هذه هي الأوجه الثلاثة التي وردت عن النحويين، أما الوجهان اللذان أضافهما القراء فأولهما: «أئمة»؛ بتحقيق الهمزتين مع إدخال ألف مد بينهما، وبه قرأ هشام^(٣)، والوجه الآخر: «آئمة»؛ بتحقيق الهمزة الأولى؛ وتخفيف الثانية بإبدالها «ياء» محضة؛ مع إدخال ألف مد بين الهمزة والياء، وروى أن الذي قرأ به نافع^(٤).

* وبعد.. فهذا تمام القول في الأمثلة الأربعة التي يسوغ استعمالها، بقى أن نعرض لذكر الصيغ والأبنية التي ابتدعتها الصرفيون على سبيل الافتراض للإيضاح والتدريب؛ وإمكان القياس عليها إذا أريد انتزاع مثال لصورة فرضية أخرى، وهذه الصيغ تتشكل في خمسة أمثلة، ثلاثة منها لوجوب إبدال الهمزة الثانية «ياء»؛ واثنان لوجوب إبدالها «واو». فما ذكر على سبيل الافتراض للتدريب على وجوب تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها «ياء» في غير الطرف يتمثل في أن يصاغ من الفعل «أم» - بمعنى: قصد؛ أو صار إماماً - مثال على وزن: «أصبع»؛ بفتح الهمزة وكسر الباء؛ فيقال: «أمم»؛ ومثال على وزن: «إصبع»؛ بكسر كل من الهمزة والياء، فيقال: «إئمم»؛ ومثال على وزن «أصبع» بضم الهمزة وكسر الباء؛ فيقال: «أؤمم»^(٥)، وإجراء التخفيف فيها على الوجه التالي:

(١) انظر: النشر ٣٧٨/١؛ والإتحاف: ص ٥٠.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٥٠/٣.

(٣) انظر: البحر المحيط ١٥/٥، والدر المصون ٤٥٠/٣؛ والإتحاف: ص ٥٠.

(٤) انظر: البحر المحيط ١٥/٥، والحجة؛ لابن خالويه: ص ١٧٣، والدر المصون ٤٥٠/٣.

(٥) انظر: شرح التصريح ٣٧٤/٢.

* «أمم» اجتمعت فيه همزتان في غير الطرف؛ أولاهما مفتوحة والأخرى ساكنة؛ وقع بعدها مثلان؛ وهما الميمان، وأول المثلين مكسور، يقتضى القياس إبدال الهمزة الثانية «ألفاً» لسكونها بعد همزة مفتوحة، ولكن لما كان الاعتناء بإدغام المثلين أشد من الاعتناء بإبدال ثانية الهمزتين حرف مد فإن كسرة الميم الأولى تنقل إلى الهمزة الساكنة قبلها؛ توصلًا للإدغام؛ ثم تدغم هذه الميم في الميم الأخرى؛ لكونها ساكنة بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، ثم تخفف الهمزة الثانية بإبدالها «ياء»؛ لكونها مكسورة - باعتبار الوضع - بعد همزة مفتوحة؛ فيقال: «أيم» .

* و«إئمم» اجتمعت فيه همزتان؛ أولاهما مكسورة والأخرى ساكنة؛ بعدها ميمان أولاهما مكسورة، ولكون الأعماء بالإدغام أشد تنقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها لإمكان الإدغام، ثم تدغم في الميم الأخرى، ثم تخفف الهمزة الثانية بإبدالها «ياء» لوقوعها مكسورة - وضماً - بعد همزة مكسورة، فيقال: «إيم» .

* و«أؤمم» اجتمعت فيه همزتان؛ أولاهما مضمومة والأخرى ساكنة؛ بعدها ميمان أولاهما مكسورة، تنقل كسرة هذه الميم إلى الهمزة الساكنة قبلها توصلًا إلى الإدغام؛ إذ إن الاعتناء به أشد، ثم تدغم في الميم الأخرى، ثم تخفف الهمزة الثانية بإبدالها «ياء»؛ لوقوعها مكسورة - وضماً - بعد همزة مضمومة، فيقال: «أيم» .

□ أما المثالان اللذان ذكرا علي سبيل الافتراض للتدريب على وجوب تخفيف ثانی الهمزتين في غير الطرف بإبدالها «واواً»؛ فأولهما يتمثل في أني يصاغ من الفعل «أم» مثال على وزن: «إصبع» بكسر الهمزة وضم الباء؛ فيقال: «إئمم»؛ بهمزتين مجتمعتين؛ أولاهما مكسورة والأخرى ساكنة؛ بعدها ميمان؛ أولاهما مضمومة، تنقل ضمة هذه الميم إلى الهمزة الساكنة قبلها للتوصل إلى الإدغام؛ لكون الاعتناء به أشد من إبدال الهمزة الساكنة حرف مد كما يقتضى القياس، ثم تدغم الميم الأولى في الميم الثانية، ثم تخفف الهمزة

الثانية بإبدالها «واو»؛ لوقوعها مضمومة - باعتبار الوضع - بعد همزة مكسورة؛ فيقال: «إوم» .

□ والمثال الآخر يتشكل من أن يصاغ من الفعل «أم» بناء على وزن «أبلم»؛ بضم الهمزة وضم اللام - وهو غلظ الشفتين-؛ فيقال: «أؤمم»؛ بهمزتين ملتقيتين؛ أولاهما مضمومة والأخرى ساكنة؛ بعدها ميمان أولاهما مضمومة، ولما كان الاعتناء بإدغام المثلين أشد تنقل ضمة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها، ثم تدغم في الميم الأخرى، ثم تخفف الهمزة الثانية بإبدالها «واو»؛ لكونها مضمومة - وضعاً - بعد همزة مضمومة؛ فيقال: «أوم»^(١).

(١) انظر: شرح التصريح ٢/٣٧٤ .

المبحث الخامس

أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين من كلمتين

إذا التقت همزتان متحركتان منفصلتين؛ أى: من كلمتين فإن ثانيتهما إما أن تكون بعض الكلمة الثانية؛ بحيث تقع في أولها؛ وإما أن تكون زائدة كـ «همزة المضارعة» و«همزة الوصل»، فإن كانت بعض الكلمة الثانية فإن الهمزة الأولى إما أن تكون بعض الكلمة الأولى؛ بحيث تقع في طرفها، وذلك نحو: «جاء أحمد»؛ وإما أن تكون مستقلة؛ بحيث تعد مع ما بعدها كالكلمة الواحدة ويعنى بها «همزة الاستفهام»، وذلك نحو: «أأنت موقن؟»؛ وإما أن تكون زائدة فى حكم المستقلة، ويعنى بها «همزة المضارعة»؛ إذ إن الفعل المضارع إنما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الفعل الماضى، وذلك نحو: «أؤم» و«أنن».

□ وإن كانت الهمزة الثانية زائدة فإن الهمزة الأولى لا تكون إلا همزة الاستفهام، وذلك نحو: «أأحدثك؟»؛ ونحو: «أالحق أن أخاك آت؟» .
من ذلك ندرك أن التقاء الهمزتين متحركتين من كلمتين يتحقق فى ثلاث صور، وقد اختلفت آراء النحويين والقراء فى أحكامهما فى كل صورة منها، وتفصيل ذلك مايلى: -

أولاً: أحكام الهمزتين الملتقيتين متحركتين وكل منهما بعض كلمة:

الهمزتان الملتقيتان متحركتين من كلمتين؛ أولاهما تقع فى طرف الكلمة الأولى، والأخرى تقع فى صدر الكلمة الثانية إما أن تتفقا فى الحركة؛ وإما أن تختلفا فيها، فالتفتقتان فى حركة واحدة إما أن تكونا مفتوحتين؛ مكسورتين؛ أو مضمومتين، فالمفتوحتان كما فى نحو قول الله - تعالى: - «فقد جاء

أشراطها»^(١)؛ وقوله - تعالى - : «حتى جاء أمر الله»^(٢)، والمكسورتان كما فى قوله - تعالى - : «أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين»^(٣)؛ وقوله - تعالى - : «لستن كأحد من النساء إن اتقيتن»^(٤)، والمضمومتان كما فى نحو قوله - تعالى - : «وليس له من دونه أولياء أولئك فى ضلال مبين»^(٥)، ومثل ذلك فى القرآن الكريم كثير .

□ والمختلفتان فى الحركة إما أن تكون أولاهما مفتوحة والأخرى مكسورة؛ كما فى نحو قول الله - تعالى - «أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت»^(٦)؛ وإما أن تكون أولاهما مكسورة والأخرى مفتوحة؛ كما فى نحو قوله - تعالى - : «وامرأتان ممن ترضون من النساء أن تضل إحداهما»^(٧) وإما أن تكون الأولى مفتوحة والأخرى مضمومة؛ كما فى نحو قوله - تعالى - : «كل ما جاء أمة رسول كذبه»^(٨)؛ وإما أن تكون الأولى مضمومة والأخرى مفتوحة؛ كما فى قوله - تعالى - : «وذلك جزاء أعداء الله النار»^(٩)؛ وإما أن تكون أولاهما مضمومة والأخرى مكسورة؛ كما فى قوله - تعالى - : «يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم»^(١٠) .

(١) سورة محمد - عليه الصلاة والسلام - : من الآية ١٨ .

(٢) سورة الحديد : من الآية ١٤ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ٣١ .

(٤) سورة الأحزاب : من الآية ٣٢ .

(٥) سورة الأحقاف : من الآية ٣٢ .

(٦) سورة البقرة : من الآية ١٣٣ .

(٧) سورة البقرة : من الآية ٢٨٢ .

(٨) سورة المؤمنون : من الآية ٤٤ .

(٩) سورة فصلت : من الآية ٢٨ .

(١٠) سورة البقرة : من الآية ١٤٢ .

والتقاء الهمزتين على هذا النحو في القرآن الكريم كثير، وذكر ابن الجزرى أن كون أولى الهمزتين مكسورة والثانية مضمومة لم يرد لفظه فى القرآن الكريم وإنما ورد معناه، وذلك قول الله - تعالى -: «وجد عليه أمة»^(١)؛ والمعنى: وجد على الماء أمة^(٢).

وللنحويين والقراء فى أحكام هاتين الهمزتين من حيث التحقيق والتخفيف خمسة مذاهب؛ بيانها مايلى: -

١ - ذهب بنو تميم إلى تحقيق الهمزتين معاً^(٣)، وهو الأصل فى اللغة، والتحقيق - هاهنا - أحسن ما يكون؛ لأن احتمال الثقيلين فى لفظين منفصلين أهون^(٤).

وهذا المذهب قرأ به ابن ذكوان؛ وابن عامر؛ وأهل الكوفة: (حمزة وعاصم والكسائى)، وكذا روح وخلف، ووافقهم الحسن والأعمش^(٥).

٢ - ذهب الخليل وسيبويه وأكثر النحويين؛ وكذا جمهور القراء إلى تحقيق الهمزة الأولى؛ وتسهيل الثانية بين بين^(٦)، وهذا المذهب أشرف المذاهب وأقيسها؛ لأن التخفيف يلزم الهمزة الثانية لكون الثقل قد تضاعف بها^(٧).

(١) سورة القصص: م الآية ٢٣ .

(٢) انظر: النشر ١/٣٨٨ .

(٣) انظر: الكتاب ٣/٥٥١ (هارون)؛ وشرح المفصل؛ لابن يعيش ٩/١٢٠ .

(٤) انظر: المستوفى فى النحو ٢/٢١٥؛ وشرح الشافية ٣/٦٥؛ والكشف ١/٧٣ .

(٥) انظر: المستوفى ٢/٢١٥، والكشف ١/٧٣؛ والنشر ١/٣٨٦، ٣٨٩؛ والإتحاف:

ص ٥٣، ٥٢ .

(٦) انظر: الكتاب ٣/٥٤٩ (هارون)؛ والمقتضب ١/١٥٩؛ والنشر ١/٣٨٨ .

(٧) انظر: المقتضب ١/١٥٩؛ والمستوفى ٢/٢١٦، وشرح المفصل ٩/١١٨ .

وقد قرأ بهذا المذهب نافع؛ وابن كثير؛ وهشام؛ وغيرهم من جمهور القراء^(١)، حيث حققوا الهمزة الأولى فى الآيات المذكورة؛ ونحوها؛ وخففوا الثانية بجعلها بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة؛ وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة، وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة^(٢).

٣ - ذهب أبو عمرو بن العلاء إلى تسهيل الهمزة الأولى بين بين لكونها آخر الكلمة الأولى إذ الأواخر محل التغيير؛ وتحقيق الهمزة الأخرى لكونها صدر الكلمة الثانية؛ وما كان فى صدر الكلمة أخرى أن يحافظ عليه باستحفاظ صورته الأصلية^(٣)، واحتج لذلك بأن التقاء الهمزتين من كلمتين يشبه التقاء الساكنين من كلمتين؛ إذ التغيير يقع على الأول منهما دون الثانى، كما فى نحو: «ذهبت الهندات»؛ حيث كسرت «تاء التانيث» لالتقائها ساكنة مع حرف التعريف الساكن فى صدر الكلمة التى وليتها، ومن ثم تخفف الهمزة الأولى بالتسهيل بين بين دون الثانية^(٤).

□ وهذا المذهب قرأ به أبو عمرو؛ والبزى؛ وقالون^(٥)، ففى الآيات المذكورة؛ ونحوها خففوا الهمزة الأولى بتسهيلها بين الهمزة و«الألف»؛ أو «الياء»؛ أو «الواو»؛ بحسب حركتها، وحققوا الهمزة الثانية .

٤ - ذهب أهل الحجاز إلى تخفيف الهمزتين معاً، وذلك بحذف الهمزة الأولى؛ وإبدال الثانية حرف مد صريح بحسب حركة الهمزة الأولى، فتبدل «ألفاً»

(١) انظر: المستوفى ٢/٢١٦؛ والشكف ١/٧٣؛ والإتحاف: ص ٥٢، ٥٣ .

(٢) انظر: الكشف ١/٧٣ .

(٣) انظر: الكتاب ٣/٥٤٩؛ والمقتضب ١/١٥٨؛ والمستوفى ٢/٢١٦؛ وشرح المفصل ٩/١١٨؛ وشرح الشافية ٣/٦٥ .

(٤) انظر: شرح المفصل: لابن يعيش ٩/١١٨ .

(٥) انظر: التيسير فى القراءات السبع؛ لأبى عمرو الدانى: ص ٣٣؛ مكتبة المثنى ببغداد؛ وأنظر: الإتحاف: ص ٥١ .

إذا كانت الأولى مفتوحة؛ نحو: «جاشراطها»؛ بإبقاء الألف المبذلة من الهمزة الثانية؛ أو بحذفها لالتقاء الساكنين؛ فيقال: «جاشراطها»؛ وتبدل «ياء» إذا كانت الهمزة الأولى مكسورة؛ نحو: «من النسايين اتقيتن» وتبدل «واو» إذا كانت الهمزة الأولى مضمومة؛ نحو: «يشا ولى....»^(١)، وقرأ بهذا المذهب ورش؛ وقنبل^(٢).

٥ - ذهب بعض النحويين إلى تخفيف الهمزة الأولى بحذفها وتحقيق الثانية، أو تخفيف الثانية بحذفها وتحقيق الأولى، فيجتزأ بالهمزة المحققة عن الأخرى المحذوفة، وذلك إذا اتفقت الهمزتان في الحركة، بأن تكونا مفتوحتين؛ فيقال: «جأشراطها» - و- «جاء شراطها»؛ أو مكسورتين؛ فيقال: «هؤلا إن كنتم» - و- «هؤلا إن كنتم»؛ أو مضمومتين؛ فيقال: «أوليا أولئك» - و- «أولياء ولئك»، فإذا اختلفتا في الحركة فإن التخفيف يكون بحذف الهمزة الثانية فقط، وتحقق الهمزة الأولى؛ وذلك نحو: «شهداء ذ حضر»؛ و: «من النساء ن تضل»؛ و: «جزاء عداء الله»؛ و: «يشاء لى....»^(٣)

وهذا المذهب قرأ به أبو عمرو؛ وابن كثير؛ والبزى، وقالون^(٤)

ثانياً: أحكام الهمزتين الملتقيتين؛ أولاهما «همزة المعارضة»؛ إذا التقت همزتان متحركتان أولاهما همزة المضارع للمتكلم فإن الهمزة الأخرى التي تكون في صدر مدخولها؛ وهو الفعل الماضي؛ إما أن تكون «فاء

(١) انظر: شرح المفصل ١١٩/٩، وشرح الشافية ٦٥/٣، ٦٦.

(٢) انظر: شرح الشافية ٦٥/٣، ٦٦؛ والإتحاف: ص ٦٥، ٦٦.

(٣) انظر: المستوفى ٢١٨/٢، ٢١٩.

(٤) انظر: المرجع السابق ١١٩/٢، والكشف ٧٥/١، والتيسير: ص ٣٣، والنشر ٣٨٢/١.

الفعل: نحو: «أؤم» مضارع الفعل: «أم»: أن تكون همزة «أفعل» الزائدة؛
نحو: «أكرم» مضارع: «أكرم»، وأصله: «أؤكرم»، وفيما يلي بيان حكم هذه
الهمزة من حيث التحقيق والتخفيف؛ في الموضوعين:
أ - حكم الهمزة الثانية الواقعة «فاء الفعل»:

إن كانت الهمزة الثانية الملتقبة مع همزة المضارعة «فاء الفعل» فإن أهل
التخفيف قضاوا بجواز تخفيفها بإبدالها حرف مد من جنس حركتها؛ على
سبيل الاستحسان؛ مع تحقيق «همزة المضارعة»؛ إذ إنها محققة أبداً، والأصل
- في ذلك - تحقق الهمزتين .

□ وإنما يطرد ذلك في عدد من الأفعال؛ لازمة كانت أو متعدية، منها:
«أوب» مضارع: «أب يؤب»؛ بمعنى: عز وتجهز وتهياً^(١)؛ و«أوت» مضارع:
«أته يؤته أتا»، بمعنى: كبته وغلبه بالحجة^(٢)؛ و: «أوج» مضارع: «أج يوج
أجاً»؛ بمعنى: أسرع^(٣)؛ و: «أوش» مضارع: «أش يؤش»؛ بمعنى: نشط
وتحرك^(٤)، و: «أؤل»؛ «أل في سيره يؤل»؛ بمعنى: أسرع؛ واهتز
واضطرب^(٥)، و«أؤم» مضارع: «أمه يؤمه أما»؛ بمعنى: قصده^(٦).

□ ففاء كل فعل من الأفعال المذكورة محركة بضممة عارضة؛ إذ إن
أصلها: «أأبب»؛ و«أأتت»؛ و«أأجج»؛ و: «أأشش»؛ و«أألل»؛ و:
«أأمم»؛ بهمزتين؛ مفتوحة فساكنة بعدها مثلان أولهما مضموم، والقياس
يقتضى إبدال الهمزة الساكنة «ألفاً» لانفتاح الهمزة قبلها، إلا أن الاعتبار

(١) انظر: لسان العرب ٣/١، والقاموس المحيط ٣٥/١.

(٢) انظر: اللسان ٢٠/١؛ والقاموس ١٤١/١.

(٣) انظر: اللسان ٣٠/١، والقاموس ١٧٦/١.

(٤) انظر: اللسان ٥٨/١.

(٥) انظر: اللسان ١١١/١؛ والقاموس ٧٥/٤.

(٦) انظر: اللسان ١٣٢/١؛ والقاموس ٧٥/٤.

بإدغام المثلين مقدم على الإبدال، لذلك نقلت ضمة أول المثلين إلى الهمزة الساكنة قبله، ثم أدغم في ثانيهما؛ ف قيل: «أوب» و: «أوت» و: «أوج» و: «أوش» و: «أول» و: «أوم»؛ بتحقيق الهمزتين - على الأصل -، ويجوز تخفيف ثانيتهما بإبدالها «واوا» - استحساناً -؛ لكونها مضمومة باعتبار الوضع؛ فيقال: «أوب» و: «أوت» و: «أوج» و: «أوش» و: «أوم»^(١).

□ ومن الفعل المضارع المكسور «الفاء» نحو: «أئب» مضارع: «أب يئب أبياً»، بمعنى: عزم؛ أو: تجهز وتهياً^(٢)، و: «أنج» مضارع: «أج ينج أجيجاً»؛ بمعنى: صوت^(٣)؛ و: «أئل» مضارع: «أل يئل»؛ بمعنى: أسرع؛ أو اضطرب^(٤)، و: «أئن» مضارع: «أن الرجل من الوجد يئن أناً وأنيناً وأنة»؛ بمعنى: تأوه^(٥).

□ فكسرة فاء هذه الأفعال عارضة؛ لأن الأصل - فيها - «أأب»؛ و: «أأجج»؛ و: «أألل»؛ و: «أأنن»؛ بهمزتين؛ مفتوحة فساكنة بعدها مثلان أولهما مكسور، نقلت كسرتيه إلى الهمزة الساكنة قبله توصلًا إلى الإدغام لكون الاعتبار به مقدم، ثم أدغم أول المثلين في ثانيهما ف قيل: «أئب» و: «أنج» و: «أئل» و: «أئن»؛ بتحقيق الهمزتين - على الأصل -، ويجوز تخفيف ثانيتهما بإبدال «ياء» - استحساناً -؛ لكونها مكسورة باعتبار الوضع؛ فيقال: «أيب»، و: «أيج»؛ و: «أيل»؛ و: «أين»^(٦).

والفعل المضارع المفتوح «الفاء» منه: «أأش» مضارع: «أش يأش»؛ بمعنى: «هش»؛ أي: ضرب الشجر اليابس بالعصى ليتساقط ورقها، ذكره

(١) انظر: شرح التصريح ٣٧٥/٢.

(٢) انظر: لسان العرب ٣/١، والقاموس المحيط ٣٥/١.

(٣) انظر: اللسان ٣٠/١، والقاموس ١٧٦/١.

(٤) انظر: اللسان ١١١/١؛ والقاموس ٣١٩/٣.

(٥) انظر: اللسان ١٥٤/١، ١٥٥؛ والقاموس ١٩٤/٤.

(٦) انظر: شرح التصريح ٣٧٥/٢.

صاحب القاموس،^(١) و«أش» أصله: «أشش»، بهمزتين؛ مفتوحة فساكنة بعدها مثلان أولهما مفتوح؛ وهما «الشینان»، نقلت فتحة الشین الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها ليتيسر الإدغام، ثم أدغمت في الشین الأخرى؛ فقیل: «أش»؛ بهمزتين محققتين، ويجوز تخفيف ثانيتهما بإبدالها «ألفاً» - استحساناً - لانفتاحها باعتبار الوضع؛ فيقال: «آش» .

وإنما جاز تخفيف الهمزة الثانية بإبدالها حرف علة - في هذا الموضع -

لسببين :

□ (أحدهما) : تشبيه «همزة المضارعة» بـ«همزة الاستفهام» : إذ إن كلاً منهما يدل على معنى زائد على أصل الكلمة، فلما جاز إبدال الهمزة الملتقية مع همزة الاستفهام «ألفاً» في نحو: «أنت»؛ و«ياء» في نحو: «أنذا»؛ و«واو» في نحو: «أولقى»؛ فكذلك الهمزة الثانية الواقعة «فاء الفعل» بعد همزة المضارعة؛ الملتقية معها .

□ (والسبب الآخر) : حمل همزة المضارع للمتكلم على بقية أحرف المضارع؛ إذ يجوز تخفيف الهمزة الواقعة «فاء الفعل» بعدها؛ بإبدالها حرف علة؛ كما في نحو: «يومن» و«تومن» و«نومن»؛ ونحو: «يين» و«تين» و«نين»، فلما جاز ذلك في بقية أحرف المضارعة؛ حملت عليها «همزة المضارع للمتكلم» فجاز تخفيف الهمزة الواقعة «فاء الفعل»؛ والملتقية معها؛ بإبدالها حرف علة بحسب حركتها.^(٢)

هذا.. وتجدر الإشارة إلى أن التقاء الهمزتين على هذا النحو لم ترد له ألفاظ في القرآن الكريم، وكذلك لالتقائهما في الموضع التالي .

(١) انظر: القاموس المحيط ٢/٢٥٩، ٢٩١.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٤/٤٢١؛ وحاشية الخضرى ٢/٤٤.

ب - حكم تخفيف الهمزة الزائدة الملتقية مع «همزة المضارعة»: أجمع النحويون على وجوب تخفيف همزة «أفعل» الزائدة؛ الملتقية مع همزة المضارع للمتكلم، وذلك بحذفها؛ كما في نحو: «أكرم» مضارع: «أكرم»؛ و: «أحسن» مضارع: «أحسن»؛ و: «أرسل» مضارع: «أرسل»، والأصل فيها: «أؤكرم» و: «أؤحسن» و: «أؤرسل»؛ بهمزتين متحركتين؛ أولاهما «همزة المضارعة» المضمومة؛ وهى فى حكم الكلمة المستقلة؛ والأخرى همزة «أفعل» الزائدة، فلما التقتا فيما هو - فى الظاهر - كلمة واحدة، وهو «الفعل المضارع» كره أن يثقل صدره باجتماع الهمزتين المتحركتين فوجب التخلص من ذلك بحذف الهمزة الثانية؛ لأن الثقل جاء منها؛ ولدلالة الأولى على المضارعة، فضلاً عن كونها طارئة على همزة «أفعل»، والحكم للطارئ، ومن ثم حقت؛ ووجب تخفيف الهمزة الثانية «الزائدة» بحذفها؛ فقبل: «أكرم» و: «أحسن» و: «أرسل»؛ ونحو ذلك، ثم جعل الحكم عاماً فوجب حذفها بعد بقية أحرف المضارعة حملاً لها على المضارع المبدوء بالهمزة؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة؛ فقبل: «يكرم» و«تكرم» و«نكرم»؛ و: «يحسن» و«تحسن» و«نحسن»؛ و: «يرسل» و«ترسل» و«نرسل»، وحمل عليه - أيضاً - ما اشتق من هذه الأفعال ونحوها؛ كاسم الفاعل واسم المفعول، فقبل: «مكرم» و«مكرم»؛ و: «محسن» و«محسن إليه»؛ و: «مرسل» و«مرسل» و«مرسل إليه» ونحو ذلك. (١)

ثالثاً: أحكام الهمزتين الملتقيتين؛ أولهما «همزة الاستفهام» : إذا كانت أول الهمزتين الملتقيتين متحركتين «همزة الاستفهام» فإن الهمزة الأخرى إما أن تكون بعض الكلمة الثانية؛ بحيث تقع فى صدرها، وإما أن تكون «همزة المضارعة»، وإما أن تكون «همزة الوصل» .

(١) انظر: اللباب؛ للعكبري ٣٥٨/٢؛ وشرح التصريح ٣٩٥/٢، ٣٩٦؛ وشرح الأشموني

فى حاشية الصبان ٤٨٣/٤.

وقد أجمع النحويون والقراء على تحقيق «همزة الاستفهام» في كل المواضع، أما الهمزة الثانية فإن لهم مذاهب وآراء مختلفة في حكمها من حيث التحقيق والتخفيف؛ في كل موضع من المواضع الثلاثة المذكورة، وإيضاح ذلك مايلي :

١ - حكم الهمزة الثانية الواقعة في صدر الكلمة الملتقية مع «همزة الاستفهام»:

إذا التقت «همزة الاستفهام» مع همزة واقعة في صدر الكلمة التي تليها؛ فإن للنحويين والقراء في حكم هذه الهمزة ثلاثة مذاهب؛ مع إجماعهم على تحقيق «همزة الاستفهام»، وبيان تلك المذاهب مايلي:

١ - ذهب بنو تميم إلى الجمع بين الهمزتين محقتين، واحتجوا بأن التحقيق هو الأصل؛ والتخفيف فرع عنه؛ وبأن الهمزتين - هاهنا - أقل ثقلًا؛ لأنهما ليستا بمتلازمتين؛ إذ إن أولاهما «همزة الاستفهام»؛ وهي كلمة في تقدير الانفصال من الهمزة الثانية التي بدئت بها الكلمة الأخرى؛ التالية لها، فكل منهما قائمة بنفسها؛ غير ملتصقة بالأخرى^(١)؛ فضلاً عن أن مابعد الهمزة الثانية أكثره ساكن؛ كما في نحو: «أنذرتهم» و«أنفكاً» و«أولقى» و«ألّهتنا» - على ماسياتي-، فلو خفت الهمزة الثانية لقرب ذلك من التقاء الساكنين مجتمعين؛ وبخاصة إذا أبدلت «ألفاً»، فلما خيف ذلك وجب تحقيق الهمزتين من السلامة من التقاء الساكنين.^(٢)

وقيل: إن بنى تميم قضاوا - أيضاً - بإدخال «ألف» بين الهمزتين المحقتين فراراً من التقائهما^(٣).

□ وهذا المذهب قرأ به ابن ذكوان؛ وابن عامر؛ وروح، وأهل الكوفة (حمزة وعاصم والكسائي)؛ ماورد في القرآن الكريم من التقاء الهمزتين على

(١) انظر: شرح المفصل؛ لابن يعيش ١١٨/٩؛ والكشف ٧٣/١.

(٢) انظر: الكشف ٧٣/١.

(٣) انظر: شرح المفصل ١٢٠/٩.

هذا النحو، وهو كثير، منه قول الله - تعالى -: «سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذروهم»^(١)؛ وقوله - تعالى -: «قال أقررتم»^(٢)، وقوله - تعالى -: «قالوا أنت فعلت هذا بألهتنا يا إبراهيم»^(٣)، وقوله - تعالى -: «أعجى وعربى»^(٤)، وقوله - تعالى -: «أمنت من فى السماء»^(٥)، وقوله - تعالى -: «وقالوا آللهتنا خير أم هو»^(٦)؛ وقوله - عز وجل -: «أئذا كنا تراباً أئنا لفى خلق جديد»^(٧)؛ وقوله - تعالى -: «أنفكاً آلهة دون الله تريدون»^(٨)، وقوله - تعالى -: «أؤنزل عليه الذكر من بيننا»^(٩)؛ وقوله - تعالى -: «أؤلقى الذكر عليه من بيننا»^(١٠). فقد قرأ القراء المذكورون: «أنذرتهم» و«أقررتم» و«أنت» و«أعجى» و«أمنت» و«آلهتنا»؛ و«أئذا» و«أئنا» و«أنفكاً»، و: «أؤنزل» و«أؤلقى»؛ ونحوها؛ بتحقيق الهمزتين مجتمعتين تارة، وبإدخال «ألف» بينهما تارة أخرى^(١١).

٢ - ذهب أكثر العرب إلى تخفيف الهمزة الثانية بالتسهيل بين بين؛ بحيث تجعل بين الهمزة و«الألف» إذا كانت مفتوحة كما فى: «أنذرتهم»

-
- (١) سورة البقرة: من الآية ٦ .
 - (٢) سورة آل عمران: من الآية ٨١ .
 - (٣) سورة الأنبياء: الآية ٦٢ .
 - (٤) سورة فصلت: من الآية ٤٤ .
 - (٥) سورة الملك: من الآية ١٦ .
 - (٦) سورة الزخرف: من الآية ٥٨ .
 - (٧) سورة الرعد: من الآية ٥ .
 - (٨) سورة الصافات: الآية ٨٦ .
 - (٩) سورة ص: من الآية ٨ .
 - (١٠) سورة القمر: من الآية ٢٥ .
 - (١١) انظر: المستوفى فى النحو ٢/٢١٦، والكشف ١/٧٣، ٧٤، والنشر ١/٣٦٧ . ٣٧٠ .

و«أقرتتم» و«أنت» و«أعجمى» و«أمنتتم» و«ألّهتنا»؛ ونحو ذلك، وتجعل بين الهمزة و«الياء» إذا كانت مكسورة؛ كما فى: «أنذا» و«أنا»، و«أنفكا»؛ ونحوها، وتجعل بين الهمزة و«الواو» إذا كانت مضمومة كما فى: «أؤنزل» و«أؤلقى»؛ ونحوهما، وقد احتجوا لذلك بأن أهل الحجاز استثقلوا تحقيق الهمزة المفردة فخففوها ساكنة نحو: «يومن»؛ ومتحركة نحو: «يواخذ»، وتكريرها أعظم استثقالاتاً، فتخفيفها إذا تكررت أولى وأقيس، واحتجوا - أيضاً - بأن العرب وجميع القراء خففوا ثانية الهمزتين الملتقيتين إذا كانت ساكنة؛ فأبدلوا حرف مد - وجوباً -؛ كما فى نحو: «آدم»؛ و«إيثار»؛ و«أومن»، فتخفيفها إذا كانت متحركة أولى؛ إذ المتحرك أقوى من الساكن. (١)

وهذا المذهب قرأ به نافع؛ وابن كثير؛ وأبو عمرو؛ وأبو جعفر ورويس (٢).

٣ - ذهب أهل الحجاز إلى تخفيف الهمزة بتسهيلها بين بين؛ مع إدخال «ألف» بينها وبين «همزة الاستفهام» المحققة، فيقال: «آنذرتهم»؛ و«آنفكاً»؛ و«أؤلقى»، وكذلك ماورد مماثلاً لذلك فى الآيات المذكورة؛ ونحوها، واحتج أهل الحجاز لذلك بأن «همزة الاستفهام» مستقلة؛ والهمزة الثانية مع كونها مسهلة بين بين فإنها تعد - فى النية - همزة مقدر فيها بقاء الاستثقال على حاله مع التخفيف، فأدخل بين الهمزتين «ألف» ليكون حائلاً بينهما؛ ومانعاً من اجتماعهما، وهذا المذهب اختاره أبو عمرو؛ وبه قرأ (٣)، وقرأ به - أيضاً - قالون عن نافع؛ وهشام عن ابن عامر. (٤)

(١) انظر: الكتاب ٥٤٩/٣؛ والكشف ٧٤/١، ٧٥، ٧٧.

(٢) انظر: النشر ١/ (٣٦٧-٣٧٠).

(٣) انظر: شرح الفصل ١١٩/٩، ١٢٠.

(٤) انظر: الكشف ٧٤/١؛ والتيسير: ص ٣٢؛ والنشر ١/ ٣٧٠؛ والإتحاف: ص ٤٦.

ب- حكم «همزة المضارعة» الملتقية ثانية مع «همزة الاستفهام»: إذا أدخلت «همزة الاستفهام» على جملة فعلية متصدرة بفعل مضارع مبدوء بالهمزة للمتكلم فإن همزة الاستفهام مفتوحة أبداً، و«همزة المضارع» تكون مفتوحة؛ أو مضمومة باتفاق، ويجوز ورودها مكسورة عند جميع العرب إلا أهل الحجاز حيث منعوا ذلك - كما ذكر -، وماورد في القرآن الكريم من التقاء الهمزتين على هذا النحو، تكون «همزة المضارعة» - فيه - إما مفتوحة؛ كما في نحو قوله - تعالى -: ﴿قالت ياويلتى أألد وأنا عجوز﴾^(١)؛ وقوله - تعالى -: ﴿قال أسجد لمن خلقت طيناً﴾^(٢)؛ وقوله - تعالى -: ﴿ليبلونى أشكر أم أكفر﴾^(٣)؛ وقوله - تعالى -: ﴿أأخذ من دونه آلهة﴾^(٤)؛ وإما مضمومة؛ كما في قوله - تعالى -: ﴿قل أؤنبئكم بخير من ذلكم﴾^(٥).

أما «همزة الاستفهام» فهي محققة بالإجماع، وأما «همزة المضارعة» فإن للنحويين والقراء - فيها - المذاهب الثلاثة المذكورة فى الموضوع السابق، وهى:

١ - الجمع بين همزتى الاستفهام والمضارعة محقتين من غير فصل تارة، وبإدخال «ألف» بينهما تارة أخرى، وهو مذهب بنى تميم^(٦)، وبه قرأ ابن ذكوان؛ وأهل الكوفة (حمزة وعاصم والكسائى)، حيث حققوا الهمزتين

(١) سورة هود: من الآية ٧٢ .

(٢) سورة الإسراء: من الآية ٦١ .

(٣) سورة النمل: من الآية ٤٠ .

(٤) سورة يس: من الآية ٢٣ .

(٥) سورة آل عمران: من الآية ١٥ .

(٦) انظر: شرح المفصل ١٢٠/٩؛ والمستوفى ٢/٢١٥، ٢١٦، والكشف ٧٣/١؛

والإتحاف: ص ٤٤، ٤٥، ٤٩ .

فى الآيات المذكورة ونحوها، وجمعوا بينهما بلا فصل تارة كما هو
مذكور، وأدخلوا «ألفاً» بينهما تارة أخرى وذلك نحو: «ألد»
و«أسجد» و«أشكر» و«أأخذ» و«أؤنبثكم»^(١).

٢ - تخفيف «همزة المضارعة» بالتسهيل بين بين؛ بأن تجعل بين الهمزة
و«الألف» فى: «ألد» و«أسجد» و«أشكر» و«أأخذ»؛ ونحوها،
وتجعل بين الهمزة و«الواو» فى نحو: «أؤنبثكم»، ذلك مع تحقيق
«همزة الاستفهام»، وهذا هو مذهب أكثر العرب، وبه قرأ نافع؛ وابن
كثير؛ وأبو عمرو، وهشام^(٢).

٣ - إدخال «ألف» بين الهمزة المحققة؛ وهى «همزة الاستفهام»؛ وبين الهمزة
المسهلة؛ وهى: «همزة المضارعة»، وهو مذهب أهل الحجاز؛ واختيار أبى
عمرو، وبه قرأ الأمثلة المذكورة؛ ونحوها، وقرأ به- أيضاً- قالون عن
نافع؛ وهشام عن ابن عامر^(٣).

□ ويقاس على ذلك «همزة المضارع» المكسورة عند من أجازوا فيها
الكسر، فيجوز فيها الأوجه المذكورة إذا التقت مع «همزة الاستفهام»، فيقال:
«أأخال» و«أأعلم» و«أأحب» ونحوها؛ بتحقيق الهمزتين مجتمعتين؛ أو
بتسهيل «همزة المضارعة» بين بين؛ ويقال: «أأخال» و«أأعلم» و«أأحب»؛
بإدخال «ألف» بين الهمزتين محقتين؛ مع تسهيل «همزة المضارع» بين بين .

(١) انظر: شرح الفصل ٩/١٢٠؛ والمستوفى ٢/٢١٥، ٢١٦، والكشف ١/٧٣؛
والإتحاف: ص ٤٤، ٤٥، ٤٩ .

(٢) انظر: الكشف ١/٧٧؛ والإتحاف: ص ٤٤، ٤٥، ٤٩ .

(٣) انظر: شرح الفصل ٩/١١٩، ١٢٠؛ والكشف ١/٧٤؛ والإتحاف: ص ٤٥، ٤٩ .

ج - حكم «همزة الوصل» الملتقية ثانية مع «همزة الاستفهام»: إذا كانت «همزة الاستفهام» مفتوحة أبداً؛ فإن «همزة الوصل» حكمها أن تكون مكسورة أبداً؛ إذ إنها زیدت وضلة إلى النطق بالساكن، وإن أصلها الإسكان لكونها حرفاً، فلما تخيل سكونها مع سكون ما بعدها حركت بالحركة التي تجب لالتقاء الساكنين؛ وهي «الكسرة»؛ فصارت مكسورة، فإن كان الحرف الثالث من اللفظ الذي زیدت فيه مضموماً ضمّاً لازماً وجب ضمها؛ كما في نحو: «اسجد»؛ و«انطلق بزید»؛ و«استخرج»، وإنما وجب ضمها - حينئذ - كراهية للخروج من كسرة إلى ضمة؛ لأنه خروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه؛ ليس بينهما إلا حرف ساكن؛ وهو حاجز غير حصين .

□ وإذا كانت زيادة «همزة الوصل» مع «لام التعريف»؛ وميمه؛ وفي «إيمن» القسم؛ فإنها تكون مفتوحة، أما كونها مفتوحة مع لام التعريف وميمه فلأن كلاهما حرف، فاقتضى ذلك أن تجعل حركتها معهما فتحة لتخالف حركتها في الأسماء والأفعال، وأما كونها مفتوحة مع «إيمن» في القسم وهو اسم؛ فلأنه غير متمكن؛ إذ إنه لا يستعمل إلا في القسم وحده، فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتحت همزته تشبيهاً لها بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف، وحكى يونس: «إيمن الله» و: «إيم الله» بالكسر على الأصل^(١)

□ من ذلك ندرك أن «همزة الوصل» إما أن تكون مكسورة - وهو الأصل فيها والغالب - وإما أن تكون مضمومة؛ وإما أن تكون مفتوحة، فإن كانت مكسورة أو مضمومة فقد أجمع النحويون والقراء على وجوب التخفيف بحذفها إذا التقت مع «همزة الاستفهام»، وذلك لوقوعها في الدرج بعد همزة الاستفهام؛ وهي مفتوحة، وحينئذ لا يلتبس الاستفهام بالخبر، فحذفت «همزة

(١) انظر - في ذلك - : سر صناعة الإعراب؛ لابن جنى ١١٦/١، ١١٧؛ واللباب؛ للعكبري ١٩٢/٢، ١٩٣؛ وشرح المفصل؛ لابن يعيش ١٣٧/٩، وشرح التصريح ٣٦٥/٢، وشرح

الشافية ٢ / (٢٦١-٢٦٥) .

الوصل» المكسورة كما فى نحو: «أنشرح صدرك؟»؛ وكما فى قول الله - تعالى: «أفترى على الله كذباً أم به جنة»^(١)، وقوله - تعالى: «أتخذناهم سخرية أم زاغت عنهم الأبصار»^(٢)؛ وقوله - تعالى: «سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم»^(٣)؛ وقوله - تعالى: «وقد اتفق القراء على ما قضى به النحويون من حذف «همزة الوصل»؛ فحذفت فى الآيات المذكورة؛ للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام؛ إذ إن ذلك لم يؤد إلى لبس؛ لكون همزة الاستفهام مفتوحة؛ وهمزة الوصل مكسورة، والأصل: «أفترى»؛ و«أصطفى»؛ و«أتخذناهم»، «أستغفرت»^(٥).

□ فإن كان التقاء «همزة الاستفهام» مع «همزة الوصل» المضمومة فإن ذلك لم يرد له ذكر فى القرآن الكريم، ويمثل له بنحو: «أنطلق بزبد؟» و: «أضطر الرجل؟» و: «أستسلم العدو؟»، والأصل: «أنطلق» و«أضطر» و«أستسلم»، فحذفت «همزة الوصل» لوقوعها فى الدرج، ولعدم اللبس بحذفها؛ إذ إنها مضمومة؛ وهمزة الاستفهام مفتوحة^(٦).

□ أما إذا كانت «همزة الوصل» الملتقية مع «همزة الاستفهام» مفتوحة؛ أى: همزة «ال» و«ام» - فى لغة حمير - و«أيمن - و - أيم الله»؛

(١) سورة سبأ: من الآية ٨ .

(٢) سورة الصافات: الآية ١٥٣ .

(٣) سورة ص: الآية ٦٣ .

(٤) سورة المنافقون: من الآية ٦ .

(٥) انظر: شرح المفصل ١٣٨/٩، وشرح التصريح ٣٦٦/٢، وشرح الشافية ٢٦٨/٢، ٢٦٩؛ والنشر ٣٧٨/١؛ والإتحاف: ص ٥٠ .

(٦) انظر: شرح المفصل ١٣٨/٩، وشرح التصريح ٣٦٦/٢؛ وشرح الشافية ٢٦٨/٢،

فإن التخفيف - حينئذ - لا يكون بحذف همزة الوصل؛ رغم وقوعها في الدرج؛ لأن حذفها يؤدي إلى التباس الاستفهام بالخبر، وإنما اتفق النحويون والقراء على أن تخفيفها يكون بوجه من وجهين: (١).

□ (أحدهما) - وهو الأفتح والأرجح - ؛ إبدالها «ألفاً»؛ لكونها مداً مجانساً لحركة همزة الاستفهام؛ وليصح الجمع بينها وبين ساكن بعدها؛ نحو: «أحسن عندك؟»؛ و: «آمن الله يمينك؟» (٢)، وقيل: إن أبا علي الفارسي وجماعة اقتصروا على هذا الوجه، قاله الخضراوي (٣).

□ (الوجه الآخر): تسهيلها بين بين، بحيث ينطق بها بين الهمزة و«الألف» مع القصر، وهذا الوجه - وإن كان مرجوحاً - هو القياس؛ لأن الإبدال شأن الهمزة الساكنة. (٤)

ومن تسهيلها قول الشاعر:

ألحق إن دار الرباب تباعدت أو انبت جبل أن قلبك طائر (٥)

حيث سهلت «همزة الوصل» في قوله: «ألحق» بجعلها من الهمزة والألف؛ مع القصر، ومنه قول الآخر:

ألخبر الذي أنا أبتغيه أم الشر الذي هو يبتغيني (٦)

(١) انظر: شرح المفصل ١٣٨/٩، وشرح التصريح ٣٦٦/٢؛ وشرح الشافية ٢٦٨/٢.

(٢) انظر: اللباب ١٩٥/٢؛ وشرح التصريح ٣٦٦/٢.

(٣) انظر: شرح التصريح ٣٦٦/٢.

(٤) انظر: شرح التصريح ٣٦٦/٢؛ وحاشية الصبان ٣٨٩/٤.

(٥) هذا البيت من البحر الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ص ١٣٣؛ والأغاني ١٢٧/١؛ والكتاب ١٣٦/٣ (هارون)، والشاهد فيه قوله: «ألحق» حيث نطق بهمزة «ال» بعد همزة الاستفهام مسهلة بين الهمزة والألف؛ مع القصر.

(٦) هذا البيت من البحر الوافر، وهو للمثقب العبدى في ديوانه: ص ٢١٣؛ وخزانة الأدب ٣٧/٦، والشعر والشعراء ٤٠٣/١، والشاهد فيه قوله: «ألخبر»، حيث سهل الشاعر همزة «ال» بين الهمزة والألف مع القصر بعد «همزة الاستفهام».

«تتممة»

تخفيف الهمزة بالإبدال؛ أو بالحذف؛ أو بالتسهيل بجعلها بين بين، شرطه عند أهل التخفيف من النحويين والقراء ألا تكون الهمزة في ابتداء كلمة واقعة أولاً ولم يكن قبلها شيء، وذلك لأن إبدالها حرف مد يتحقق بتدبير حركة ما قبلها، وحذفها يتم بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، وجعلها بين بين يتدبر بحركتها أو بحركة ما قبلها، فضلاً عن أن المبتدأ به خفيف، إذ الثقل يكون في الأواخر، يضاف إلى ذلك أن التخفيف يضعف الهمزة ويقربها من الساكن، فكما لا يبتدأ بساكن فكذلك لا يبتدأ بما قرب منه، ومن ثم لا تخفف الهمزة في نحو: «أحمد» و«إبراهيم» و«أم»؛ إذا وقع كل منها في ابتداء الكلام؛ فلا تبدل ولا تحذف، ولا تسهل بين بين .

□ أما تخفيفها في الابتداء بغير هذه الأوجه الثلاثة فقد ورد في بعض المواضع بإبدالها «هاء»؛ إذ إن «الهاء» مصاقبة «الهمزة» في المخرج، والمواضع التي أبدلت فيها الهمزة «هاء» منها ما كانت فيه الهمزة أصلاً؛ ومنها ما كانت فيه زائدة، فمن إبدالها «هاء» وهي أصل قولهم: «هياك» في الضمير: «إياك»^(١) ومنه قول الشاعر:

فهياك والأمر الذي توسعت موارده ضافت عليك مصادره^(٢)

(١) انظر: سر الصناعة ٥٥١/٢؛ وشرح الشافية ٢٢٣/٣، المتع ٣٩٧/١، واللباب ٣٤٤/٢.

(٢) هذا بيت من البحر الطويل، وهو لمضرس بن رعى في شرح شواهد الشافية: ص ٤٧٦؛ ولطفيل الغنوي في ديوانه: ص ١٠٢، وبلا نسبة في سر الصناعة ٥٥٢/٢؛ وشرح الشافية ٢٢٣/٣؛ وشرح المفصل ١١٨/٨، ٤٢/١٠، وروى آخر هذا البيت: «المصدر»، والشاهد فيه قوله: «فهياك» حيث أبدلت همزة «إياك» هاء .

وروى عن قطرب أن بعضهم يقول: «أياك» - بفتح الهمزة - ، ثم يخففها
بإبدالها «هاء» فيقول: «هياك»^(١)، ومن ذلك قول الراجز:

هياك أن تمنى بشعشعان خب الفؤاد مائل اليدان^(٢)

يريد: «إياك أن تمنى... إلخ» .

ومنه إبدال همزة «إن» الشرطية؛ حيث أبدلت «هاء» فى لغة طى، إذ
يقولون: «هن فعلت فعلت»، يريدون: «إن»^(٣).

ومن ذلك إبدال همزة «إن» الناسخة «هاء» مع اللام على اللزوم، فمنهم
من يقول: «لهنك قائم»؛ و: «لهنك لرجل صدق»^(٤)، ومن ذلك قول
الشاعر:

لهنى لأشقى لناس إن كنت غارماً لدومة بكرأ ضبعته الأراقم^(٥)

□ ومن إبدال الهمزة الواقعة أصلاً «هاء» قراءة بعضهم^(٦): ﴿طه﴾

ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى^(٧) - بتسكين الهاء -، قيل: إن المراد: طأ

(١) انظر: سر الصناعة ٥٥٢/٢؛ والمتع ٣٩٧/١ .

(٢) هذان بيتان من الرجز المشطور، وقد وردا فى الإفصاح: ص ٣٧٧ بلا نسبة، وقد ذكرا
فيه بتقديم الثانى على الأول، وذكرنا هكذا فى سر الصناعة ٥٥٢/٢؛ بلا نسبة -
أيضاً-، والشاهد فىهما قوله: «هياك» حيث أبدلت همزة «أياك» بفتح الهمزة - فى
لغة - «هاء» مفتوحة .

(٣) انظر: سر الصناعة ٥٥٢/٢؛ والمتع ٣٩٧/١؛ وشرح الشافية ٢٢٣/٣ .

(٤) انظر: الكتاب ١٥٠/٣؛ وسر الصناعة ٥٥٢/٢، والمتع ٣٩٨/١؛ وشرح الشافية
٣٧٨/٤ .

(٥) هذا بيت من البحر الطويل، وهو لمزرد بن ضرار فى الأزهية: ص ٣٧، وبلا نسبة فى
خزانة الأدب ٣٤٧/١٠؛ وشرح كافية ابن الحاجب للرضى ٣٧٩/٤، والشاهد فى قوله:
«لهنى» حيث أبدلت همزة «إن» - فى لغة - هاء .

(٦) هذه قراءة جماعة منهم الحسن وعكرمة وورش. (انظر البحر المحيط ٢٢٤/٦) .

(٧) سورة طه: الآيتان؛ الأولى والثانية .

الأرض بقديمك جميعاً، لأن النبي - ﷺ - كان يرفع إحدى رجليه فى صلاته،
وعليه فالهاء بدل من همزة «طأ»^(١). وقيل: إن من ذلك «هيا» فى النداء،
حيث خففت همزة «أياً» بإبدالها «هاء»؛ لأنها أكثر من «هيا» فى
الاستعمال^(٢).

□ ومنه إبدال همزة «أما»، قال بعضهم: «هما والله لقد كان كذا»؛
يريد: «أما والله» فخففت همزة «أما» بإبدالها «هاء»^(٣).

□ أما إبدال الهمزة الزائدة «هاء» فمنه قولهم فى «أرقت الماء»:
«هرقته»؛ وفى «أنرت الشوب» - أى: جعلت له علماً-: «هنرته»؛ وفى
«أردت الشئ»: «هردته»؛ وفى «أرحت الدابة»: «هرحتها»؛ بإبدال الهمزة
الزائدة على بنية كل فعل منها «هاء»، وكذلك «همزة الاستفهام»، فقد حكى
قطرب أن بعض العرب يقولون: «هزید منطلق؟»؛ يريدون: «أزید
منطلق؟»^(٤)، ومن ذلك قول الشاعر:

وأتى صواحبها فقلن: هذا الذى منح المودة غيرنا وجفاننا؟^(٥)

يريد: إذا الذى... إلخ .

هذا.. ولم يرد تخفيف الهمزة فى ابتداء الكلام بإبدالها حرفاً آخر غير
«الهاء».

والله أعلم ،،،

- (١) انظر: سر الصناعة ٢/٥٥٢، ٥٥٣؛ والمتع ١/٣٩٨ .
- (٢) انظر: سر الصناعة ٢/٥٥٤؛ والمتع ١/٣٩٩ .
- (٣) انظر: سر الصناعة ٢/٥٥٤؛ والمتع ١/٣٩٩ .
- (٤) انظر: المصدرين السابقين؛ وشرح الشافية ٣/٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤ .
- (٥) هذا بيت من البحر الكامل، وهو لجميل بثينة فى ديوانه : ص ١٩٦، ويلا نسبة فى
الجنى الدانى،: ص ١٥٣؛ وجواهر الأدب: ص ٣٣٤؛ ورصف المبانى: ص ٤٠٣، وسر
الصناعة ٢/٥٥٤؛ والمتع ١/٤٠٠، والشاهد فيه قوله: «هذا الذى...» يريد: «أذا
الذى»؛ حيث أبدلت همزة الاستفهام «هاء» .

«الخاتمة»

بعد هذه الجولة حول الهمزة وتخفيفها يجمل بي أن أجمل أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، وذلك مايلي:

١ - لما كانت الهمزة ثقيلة على لسان المتلفظ بها لكونها أدخل الحروف في الحلق، ولها نبرة كريمة يشبه صوتها التهورع؛ لم تجتمع الفاء والعين في كلمة؛ ولا العين واللام همزتين، فلم يأت في الكلام لفظة تواتت فيها همزتان أصلان، فإن تواتت همزتان في كلمة كانت إحداها زائدة؛ كما في نحو: «أئمة»؛ و«آدم» وأصله: «أدم»؛ و«أومن» وأصله: «أؤمن»؛ و«أؤب» مضارع: «أب»، ومثل ذلك كثير .

٣ - الأصل في الهمزة أن تحقق كسائر الحروف، وهي لغة بني تميم وقيس، إلا أنها لما كان النطق بها تكلفاً لخروجها من أقصى الحلق باجتهاد عمد أهل الحجاز ولاسيما قريش إلى تخفيفها، فقد روى عن علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - أنه قال: «نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر - أي: همز-، ولولا أن جبرائيل - عليه السلام - نزل بالهمزة علي النبي - ﷺ - ما همزنا»^(١)، ومن ثم خففوا الهمزة في جميع أحوالها؛ ساكنة كانت أو متحركة؛ سواء أكانت - في الحالتين - مفردة أم ملتحقة مع همزة أخرى، كان ذلك في كلمة؛ أو من كلمتين .

٣ - تخفيف الهمزة - عن أهل التخفيف - إما أن يكون بإبدالها «ألفاً» أو «ياء» أو «واواً» على حسب حركتها؛ أو حركة ما قبلها؛ وإما أن يكون بحذفها من اللفظ بعد إلقاء حركتها علي ما قبلها، إن كانت متحركة؛ وإما بتسهيلها بجعلها بين بين، يبحث بنطق بها بين «الهمزة» وحرف المد الذي منه حركتها، وقد يكون بينها وبين الحرف الذي منه حركة

ماقبلها، ولا يكون ذلك إلا في مواضع معينة؛ كما في نحو: «سئل» و«مستهزئون»، فالتخفيف القياسي لا يخرج عن هذه الأوجه الثلاثة، ويكون استحساناً - في الغالب -، ويجب في بعض المواضع؛ كما في نحو: «آدم» و«إيثار» و«أومن» و«أكرم» .

٤ - التخفيف بالأوجه الثلاثة المذكورة شرطه - عند أهل التخفيف - ألا تكون الهمزة في ابتداء كلمة واقعة أولاً ولم يكن قبلها شيء، وقد تخفف في الابتداء على غير قياس بإبدالها «هاء»؛ أصلاً كانت أو زائدة، وقد سمع ذلك في بعض الألفاظ، منها الضمير «إياك»؛ و«أياك» بفتح الهمزة - في لغة -؛ و«إن» الشرطية، و«إن» الناسخة مع اللام على اللزوم، و«أياً» في النداء، و«أما»، إذ قيل: «هياك أكرمت»، و«هياك أكرم»؛ و«هن فعلت فعلت»؛ و«هنك لرجل صدق»؛ و«هيا زيد أقبل»؛ و«هما والله لقد كان كذا»، هذا عن الهمزة الواقعة أصلاً، أما الهمزة الزائدة فقد سمع إبدالها «هاء» في نحو: «أرقت الماء» و«أردت الشيء» و«أرحت الماشية»، وغيرها؛ إذ قيل: «هرقتة» و: «هردته» و«هرحتها»، ومن ذلك - أيضاً - إبدال «همزة الاستفهام»؛ حيث سمع: «هزید منطلق»؛ والمراد: «أزيد منطلق؟» .

٥ - ارتضى الكوفيون لغة بنى تميم وقيس؛ فحققوا الهمزة مالم يكن تخفيفها واجباً، ومن ثم قرأها قراء أهل الكوفة (حمزة وعاصم والكسائي) محققة في غير مواضع التخفيف الواجب، وتبعهم - في ذلك - بعض القراء؛ منهم ابن ذكوان وابن عامر وروح، حيث حققوا الهمزة في كثير من المواضع، أما البصريون فقد ارتضوا لغة قريش وأكثر أهل الحجاز؛ فخففوا الهمزة - استحساناً - في غير مواضع التخفيف الواجب، وتبعهم - في ذلك - كثير من النحويين، وبالتخفيف قرأ أبو عمرو بن العلاء، رأس النحاة البصريين؛ وابن كثير؛ قارئ أهل مكة؛ ونافع؛ قارئ أهل المدينة، وتبعهم في قراءة التخفيف كثير من القراء، منهم البزى وقالون وورش؛ وغيرهم .

٦ - بالمقارنة بين ماذهب إليه النحويون وماذهب إليه القراء فى أحكام الهمزة من حيث التحقيق والتخفيف نستنبط أن القراء تلتقى آراؤهم مع آراء النحويين فى أكثر هذه الأحكام، ولعل ذلك يرجع إلى أن كثيراً من قدامى النحويين الذى أسهموا فى نشأة النحو كانوا قراء؛ كأبى عمرو بن العلاء؛ وعيسى بن عمر الثقفى؛ ويونس؛ والخليل؛ والكسائى؛ وغيرهم؛ فضلاً عن أن النحويين قاطبة يجمعون على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المتواترة التى لا شبهة فيها، ولا يلتفتون إلى ماورد منها على وجه لا يتفق مع الفصح الشائع عن العرب، إلا أن القراء انفردوا ببعض الآراء التى عرضنا لذكرها فى خلال هذا البحث، منها - على سبيل المثال-: «حكم تخفيف الهمزة إذا كانت مكسورة بعد حرف مكسور وبعدها «ياء» كما فى نحو: «الصابئين»؛ أو بعد حرف مفتوح كما فى نحو «ينس»، أو كانت الهمزة مضمومة بعد حرف مكسور؛ أو حرف مفتوح وبعدها «واو» كما فى نحو: «متكئون»؛ و: «يطأون»، حيث قضى النحويون - فى ذلك كله- بجواز تخفيف الهمزة بتسهيلها بين بين؛ على حين ذهب بعض القراء إلى أن تخفف بحذفها، وذهب الباقيون إلى وجوب تحقيقها .

□ ومنها حكم الهمزة الثانية فى نحو: «أئمة»، حيث قضى النحويون بجواز ثلاثة أوجه فيها؛ هى: (تحقيق الهمزتين) و(إبدال الثانية «ياء» خالصة مع تحقيق الأولى) و«تسهيل الثانية بين بين مع تحقيق الأولى»، وقد وافقهم القراء فى هذه الأوجه إلا أنهم أضافوا وجهين آخرين، هما: إدخال ألف مد بين الهمزتين محقتين، وإدخال هذه الألف بين الهمزة المحققة والهمزة المبدلة «ياء» خالصة .

□ من الأمور التى لم تلتق فيها آراء القراء مع آراء النحويين: «اجتماع همزة الاستفهام مع همزة فى أول الكلمة التى تليها» و«التقاء همزة المضارعة بالهمزة الواقعة فاء مدخولها»، فإن النحويين يجعلون التقاء

الهمزتين فى هذين الموضوعين من قبيل «التقاء همزتين من كلمتين»؛ على حين يعد ذلك عند القراء من قبيل «التقاء همزتين فى كلمة».

□ هذا.. ومن ناحية أخرى فإن بعض الضوابط التى وضعها النحويون لتخفيف الهمزة لم يسغ لها استعمال أمثلة، فابتدعوا لها صيغاً وأبنية علي سبيل الافتراض للإيضاح والتدريب؛ لم يعثر لها على أثر فيما نظقت به العرب من فصيح الكلام؛ ولم يعرف لها نظائر، أما القراء فإن التزامهم بالشواهد القرآنية اقتضى عدم اعتمادهم على ذلك النوع من الأمثلة التى لاترقى إلى أن تكون أدلة يحتج بها لإثبات رأى؛ أو تأصيل مذهب، وإنما وثقوا جميع آرائهم بالنص القرآنى الذى نشأت عنه القراءات المختلفة؛ إذ إن القرآن الكريم أنزل معظمه بلغة قريش، وأنزل بعضه بلهجات من جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيع للعرب أن يقرأوه بلغاتهم على إختلافهم فى الألفاظ والإعراب؛ بحيث لاينبغى لأحد أن يغير الكلمة بمرادفها فى لغته، بل المراعى - فى ذلك - الرواية والنقل عن النبى - ﷺ -، ومن ثم كانت جميع الأمثلة التى اعتمد عليها القراء فى تأصيل ماذهبوا إليه فى أحكام الهمزة أمثلة فصيحة فى الاستعمال؛ وإن خالف بعضها القياس .

وبعد فتلك هى أهم النتائج التى أبرزها البحث، وأرجو أن أكون قد وفقت وأفدت، فإن كان ذلك فله الحمد والمنة، وإن كانت الأخرى فحسبى الاجتهاد، والله من وراء القصد، وهو الهادى إلى سواء السبيل .

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

د / المتولى على المتولى الاشرم

مدرس اللغويات

فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بدسوق

فرع جامعة الأزهر

مصادر البحث ومراجعته

- ١ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر؛ للشيخ/ أحمد بن محمد الدمياطي؛ الشهير بالبناء، تصحيح/ علي محمد الضباع، طبعة/ عبد الحميد حنفي/ القاهرة .
- ٢ - أسرار العربية؛ لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين، طبعة/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- ٣ - الأصول في النحو؛ لابن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، طبعة/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، بيروت سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- ٤ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ لابن هشام الأنصاري، تحقيق الأستاذ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة/ المكتبة العصرية/ بيروت.
- ٥ - البحر المحيط؛ لأبي حيان الأندلسي، طبعة/ دار الفكر/ الطبعة الثانية، بيروت سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- ٦ - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل؛ لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، طبعة/ دار القلم، الطبعة الأولى، دمشق سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- ٧ - تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن الكريم)، طبعة/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة سنة ١٩٨٧م .
- ٨ - الجنى الدانى فى حروف المعانى؛ للمرادى، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة/ الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م، بيروت .

- ٩ - جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب؛ لعلاء الدين بن على الأربلى،
تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب، طبعة/ دار النفائس، الطبعة
الأولى، بيروت سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩١م .
- ١٠ - حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ تركى
فرحان المصطفى، طبعة/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت
سنة ١٤١٩هـ / ١٩٨٨م .
- ١١ - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق
ومراجعة/ طه عبد الرؤوف سعد، طبعة/ المكتبة التوفيقية بالقاهرة.
- ١٢ - الحجة فى القراءات السبع؛ للإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح الدكتور/
عبد العال سالم مكرم، طبعة/ مؤسسة الرسالة/ الطبعة السادسة/
بيروت سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- ١٣ - حجة القراءات؛ للإمام أبى زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة،
تحقيق/ سعيد الأفغانى، طبعة/ مؤسسة الرسالة/ الطبعة الخامسة/
بيروت سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- ١٤ - الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون؛ للسمين الحلبى، تحقيق وتعليق
الشيخ/ على محمد معوض؛ والشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود،
والدكتور/ جاد مخلوف جاد؛ والدكتور/ زكريا عبد المجيد النوتى،
وتقريب الدكتور/ أحمد محمد صيرة، طبعة/ دار الكتب العلمية/
الطبعة الأولى/ بيروت سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٤ .
- ١٥ - ارتشاف الضرب؛ لأبى حيان الأندلسى، تحقيق الدكتور/ مصطفى
النماس، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩م، مطبعة المدنى/ القاهرة .
- ١٦ - رصف المبانى فى شرح حروف المعانى؛ للإمام/ أحمد بن عبد النور
المالقي، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، مطبوعات اللغة العربية بدمشق .

- ١٧- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المشانى؛ لأبى الشناء محمود الألوسى، طبعة/ دار الغد العربى/ الطبعة الأولى/ القاهرة سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- ١٨- سر صناعة الإعراب؛ لابن جنى، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوى، طبعة/ دار القلم/ الطبعة الثانية/ دمشق سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .
- ١٩- شرح الأنموذج فى النحو؛ للزمخشري، بشرح الأردبيلى، تحقيق الدكتور/ حسنى عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب بالقاهرة .
- ٢٠- شرح الجمل الكبير؛ لابن عصفور الإشبيلى، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح، العراق سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- ٢١- شرح شافية ابن الحاجب؛ للشيخ/ رضى الدين الاسترأبادى، تحقيق الأساتذة/ محمد نور الحسن؛ ومحمد الزفزاف؛ ومحمد محيى الدين عبد الحميد، طبعة/ دار الكتب العلمية، بيروت سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- ٢٢- شرح كافية ابن الحاجب؛ للشيخ/ الرضى؛ تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب، طبعة/ دار الكتب العلمية/ الطبعة الأولى/ بيروت سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- ٢٣- شرح المفصل؛ لابن يعيش، طبعة/ عالم الكتب/ بيروت .
- ٢٤- القاموس المحيط؛ للفيروزآبادى، طبعة/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- ٢٥- الكتاب؛ لسبويه، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون، طبعة/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
- ٢٦- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل؛ وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل؛ للإمام الزمخشري، طبعة/ دار الكتاب العربى ببيروت، نشر/ دار الريان للتراث بالقاهرة، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

- ٢٧ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها؛ لمكى بن أبى طالب القيسى، تحقيق الدكتور/ محيى الدين رمضان، طبعة/ مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة/ بيروت سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- ٢٨ - اللباب في علل البناء والإعراب؛ لأبى البقاء العكبرى، تحقيق/ غازى مختار ظليمات؛ والدكتور/ عبد الإله نبهان، طبعة/ دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى/ بيروت ودمشق سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .
- ٢٩ - لسان العرب؛ لابن منظور، طبعة/ دار المعارف بمصر .
- ٣٠ - المساعد على تسهيل الفوائد؛ شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، طبعة/ دار المدنى سنة ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م .
- ٣١ - المستوفى فى النحو؛ لعلى بن مسعود الفرخان، تحقيق الدكتور/ محمد بدوى المختون، نشر/ دار الثقافة العربية/ القاهرة سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- ٣٢ - معانى القرآن وإعرابه؛ لأبى إسحاق الزجاج، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبى، طبعة/ عالم الكتب، الطبعة الأولى/ بيروت سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- ٣٣ - معانى القرآن؛ لأبى زكريا الفراء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتى؛ ومحمد على النجار؛ والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبى، طبعة/ الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ٣٤ - المقتضب؛ لأبى العباس المبرد، تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية/ القاهرة سنة ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .
- ٣٥ - الممتع فى التصريف؛ لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثالثة/ بيروت سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

- ٣٦- المنصف؛ شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازني، تحقيق/ محمد عبد القادر أحمد عطا، طبعة/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى/ بيروت سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- ٣٧- النشر في القراءات العشر؛ لابن الجزري، إشراف ومراجعة الأستاذ/ محمد علي الضباع، طبعة/ دار الفكر .
- ٣٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ لجلال الدين السيوطي، تحقيق/ أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى، بيروت سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .